بسم الله الرحمن الرحيم

اسطانبول - ١٤٣٧ / ٢٠١٦

توضيح الإعراب في قواعد الإعراب

دار القلم

المؤلف

غبن هشام

المحققيق

د / صلاحفتاحأغلو

محرر دار النشر والطباعة

M. Necmeddin Attar

ISBN:

الطبع الأول إسطانبول، 2016

ترتيب وتصفيف:

Şaban Muslu

غلاف:

Semih Taneri

مطبعة أرقام:

Erkam Matbaası ve Ticaret A.Ş.

İkitelli O.S.B. Mahallesi Atatrk Bulvarı Haseyad 1. Kısım No: 60/03

Başahşehir-İstanbul

هاتف:

0212 671 07 00

KALEM YAYINEVİ

Uzan sokak İnci Sitesi No: 7

هاتف:

0462 321 67 30

فقس:

0462 698 82

Ortahisar-Trabzon

www.kalemyayinevi.com

Tüm yayın hakları muhakkike aittir.

Kaynak gösterilerek iktibas yapılabilir, İzinsiz basılamaz ve çoğaltılamaz.

توضيح الإعراب
في شرح قواعد الإعراب

محمود بن إسماعيل بن عبد الله الخرتبرتي

(٩١٠هـ/١٥٠٤م)

محقق:

د. صلاح الدين فتاح أغلو

المكتبة
القلم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

[١.] سبب عمل التحقيق وأهميته وغايته وخطته وصعوبات العمل

اشتركت في الدورة (الدورة التأسيسية الرابعة) لتحقيق النص التراثي التي أقيمت تحت رعاية مركز البحوث الإسلامية (إيسام) ومعهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) في تاريخ ٢٦ يناير- ٥ فبراير ٢٠١٥م؛ ٥-١٥ ربيع الآخر ١٤٣٦هـ في إستانبول. بعد إتمام الدورة طُلِب من المشاركين أن يحقّقوا رسالة تحت إشراف أستاذ، وحقّقت هذا الكتاب تحت إشراف الأستاذ **الدكتور/ محمود أحمد المصري**، وبعد إكمالي التحقيق وإعادة نظري في الكتاب مرة أخرى غلب على فكري أن أنشره.

وأعتقد أن هذا الكتاب مفيد لطلاب العلم، خاصة لطلاب الجامعة؛ لأنّه بقول مؤلفه: «مقدمته موجزة وهادفة»، ويصفه مؤلفه أيضا بأنه «كتاب ذو فوائد جليلة، ويحتوي أسسًا دقيقة».

وغاية هذا العمل اكتشاف كنز من كنوز السلف؛ لأنّ جذور ثقافتنا نائمة في أحضان المكتبة التي تحفظ ميراثنا الوحيد، أردت أن أساهم في عرضه على خير الخلف.

وحاولت أن أصل إلى كلِّ النسخ قدر الإمكان، ووصلت إلى أربع وعشرين نسخة. وقارنت بين هذه النسخ، ولم أستطع أن أصل إلى نسخة المؤلف، ورأيت أنّ ثلاثًا منها تأتي من أصول مختلفة، واتخذت ثلاث نسخ قديمة، وهي نسخة مانيسا، ورمزت لها بـ"م"، ويازما باغيشلار، ورمزت لها بـ"ي"، وعلي أميري عربي، ورمزت لها بـ"ع".

ورأيت أن في النسختين الأوليين سقطًا، ولكنّه قليل، واخترت نسختين مشابهتين لهما لأرجع إليهما لإكمال النص الساقط عند الحاجة، وهما نسخة رَشِدْ أفندي، رمزت لها بـ"ر"، ونسخة جروم، رمزت لها بـ"ج".

وقد واجهت بعض الصعوبات: خاصة عندما أصبحت النسخ كثيرةً. ولم أستطع أن أصل إلى مصدر يمدّني بما أريد عن حياة المؤلف.

[٢.] تاريخ تأليف الكتاب وموضوعه ومحتواه

لا نعرف تاريخ تأليف الكتاب تماما. وموضوع كتاب

''توضيح الإعراب عن قواعد الإعراب'' علم النحو، وهو شرح على ''الإعراب في قواعد الإعراب'' لابن هشام، وهو خلاصة ''مغني اللبيب'' لابن هشام. يحتوي الجمل العربية، (الجملة الفعليّة والجملة الإسمية وشبه الجملة)، وبعض المفردات التي في بعض ألفاظها غرابة.

رتّب ابن هشام كتابه على أربعة أبواب، وهي في الجملة وأحكامها، والجار والمجرور، وتفسير كلمات يحتاج إليها المعرب، والإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة. وفي الباب الرابع أشار المصنّف إلى ما ينبغي أن يقال في إعراب جملة من الكلمات.

يحتوي الباب الأول أحكام الجمل وشرحه والجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب. الباب الثاني يبحث عن الجارّ والمجرور، ويحتوي أيضا أربع مسائل: تعلق الجار والمجرور، وحكم الجارّ والمجرور بعد المعرفة والنكرة، ووقوع الجارّ والمجرور صلة، أو صفة، أو خبرا أو حالا، ووقوع الجارّ والمجرور بعد نفي أو استفهام. وفي الباب الثالث يوضح تفسير عشرين كلمة يحتاج إليها المعرب. ووضح هذه الكلمات تحت ثمانية أنواع. والباب الرابع يحتو الإشارات العبارات

[٣.] الدراسة والتحقيقات السابقة

عرَّف حسين جليل عموان المخطوط بدراسته «الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام أنصاري دراسة في الكتاب وشروحه». وطبعت هذه الدراسة في سنة ٢٠١٢ في دمشق.

واطلعت بعد الانتهاء من التحقيق أنه عبد الكريم مخلف صالح القهداوي قد حصل على درجة الماجستير[1] بالأطروحة التي عنوانها «شرح قواعد الإعراب لابن هشام للشيخ محمود بن إسماعيل بن عبد الله الخرتبرتي المسمى توضيح قواعد الإعراب» ولكنا ما اطلعنا على طبعها حتّى الآن.

قد طبع متن الشرخ قواعد الإعراب كرارا، مثلا في بولاق (١٢٥٣هـ/١٨٣٧-٣٨م)، في إستانبول (١٢٩٩هـ/١٨٨١م) وفي القاهرة (١٢٧٨هـ/١٨٦١-٦٢م)، وفي بيروت (١٩٧٠)، وفي رياض (١٩٨٣). ولهه عشرات من الشروح والحواشي. أشهرهم شرح محي الدين الكافيجي (٨٧٩هـ/١٤٧٤-٧٥م). حققه ونشره فخر الدين قباوة.

[٤.] المؤلف

اسم المؤلف محمود بن إسماعيل بن عبد الله بن

1. http://www.iraqnla-iq.com/opac2/fullrecr.php?nid=5807 &hl=ara

ميكائيل الخرتبرتي.[1] هو شخصية من علماء القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، ولم ينل محمود بن إسماعيل الخرتبرتي اهتماما من كتب تراجم زمنه، فلا يُعرف شيء عن تفاصيل حياته.

[٥.] عصر المؤلف والزمان والمكان الذي أُلِّف فيه الكتاب

على حسب تاريخ وفاة محمود بن إسماعيل الخرتبرتي (ت. ٩١٠هـ/١٥٠٤م)، ونسبته إلى الخربوت حكم على أنه عاش في خربوت في زمن الممالك وعهد سلطان العثماني محمد الفاتح.

في العصر الذي عاش فيه المؤلف كان عالم الإسلامي

١. الخَرْبِرْت (الخربوت): بفتح فسكون وفتح المثناة، وكسر الموحدة وسكون الراء ومثناة فوقية. وزاد إسماعيل باشا: «لعله الخربوت»، (هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، إسماعيل بن محمد البغدادي، المجلدان، أنقرة ١٣٦٠هـ/١٩٤١م، ٤١٢/٢)، كانت مدينة حِصْن يعرف بحِصْن زياد. وكانت مركزا ثقافيا في العصور الوسطى، ونجد اسمها في مصادر العربية (الخِرْتَبِرْت)، وكتب مؤرخو العرب المعاصرون: الخَرتبرت، وفي كتابتي حجرة القبر المؤرختين (١٢٣١هـ/١٨١٥م) و(١٢٩١هـ/١٨٧٤م): خربوط، وخربرط. وخربوت حاليا بلدة في محافظة ألازيغ، التي هي إحدى محافظات تركيا تقع شرق الأناضول، عرفت بالعهد العثماني معمورة العزيز.

تحت سيطرة الممالك ودولة العثمانية، ومن هرب من العلماء بسبب استيلاء المغولية والصليبية من الشرق والأندلس التجؤوا إلى الممالك وأصبحت الشام والقاهرة تحت حماية الممالك مركز العلم. ومن ناحية أخرى فتح السلطان محمد الثاني (محمد الفاتح) القسطنطينية وأسس مدرسة صحن ثمان ومدرسة تتمة.

ومن علماء عصره في علوم الدينية كمال الدين بن همام (ت ٨٦١/١٤٥٧)، ابن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ/١٤٧٤م)، محي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ/١٤٧٤م)، وكان من معاصريه أيضا جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، علاء الدين السمرقندي (ت ٨٦١هـ/١٤٥٦م)، إبراهيم الحلبي (ت ٨٧٩/١٤٧٤)، منلا حسرو (ت ٨٨٥هـ/١٤٨٠م)، منلا كوراني (ت ٨٩٤هـ/١٤٨٨م).

ومستندا على هذه الظروف يقال أنّ هذا العهد عصر من العصور الذهبية التي عاش فيها المسلمون.

[٦.] تحقيق اسم المؤلف

هو محمود ابن الشيخ إسماعيل بن عبد الله بن ميكائيل الخرتبرتي الحنفي الرومي (٩١٠هـ/١٥٠٤م). قد ذكر حاجي خليفة في نسبه في كشف الظنون، وإسماعيل باشا في هدية

العارفين:[1] وهو الشيخ محمود بن إسماعيل بن عبد الله الخرتبرتي،[2] وذكر نفسه في مقدمة المخطوط: هو محمود ابن الشيخ إسماعيل بن عبد الله بن ميكائيل الخربرتي.

[٧.] مولد المؤلف، وأسرته، ونشأته

ولم تترك لنا كتب التراجم ترجمة وافية لمحمود بن إسماعيل، تكشف لنا عن أسرته، وولادته وطفولته وتنشئته. واشتهر بنسبته إلى خربوت، وأزعم مستندًا إلى نسبته لها أن لقبه الخربوتي. وكتب حاجي خليفة أن وفاته كانت سنة (٩١٠هـ/١٥٠٤م)، وتابعه إسماعيل باشا.[3]

[٨.] طلبه العلم، ورحلاته العلمية

ولم يصل إلينا أيضا أي شيء من شيوخه الذي تتلمذ عليهم ولا تلامذته، ولا مناصبه العلمية ولا العلوم التي اشتهر بها، ولا المدرسة العلمية التي ينتمي إليها، ومشربه الصوفيّ، ونزعم -من أسلوبه- أنه حنفي عملا، ما تريدي اعتقادا، ولا نعرف أيضا اتصاله مع علماء زمنه.

١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، تصحيح: محمد شرف الدين يالتقيا، رفعت بيلكه الكليسى، مجلّدان أنقرة ١٩٤١، هدية العارفين لإسماعيل بن محمد البغدادي.

٢. وفي نسخة ترنفلي وجروم: الخربوتي.

٣. كشف الظنون لحاجي خليفة، ١٢٤/١؛ هدية العارفين للبغدادي، ٤١٢/٢.

[٩.] مؤلفاته

وصل إلينا منه كتاب واحد فقط، الذي حققته، اسمه «توضيح الإعراب في قواعد الإعراب،» سنعود إليه فيما يلي. ولا نعرف هل ألّف كتابا آخر أم لا.

وأُسند إلى محمود بن إسماعيل كتاب آخر اسمه: «الدرة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء»، أَسند حاجي خليفة هذا الكتاب لـ«محمود بن إسماعيل بن إبراهيم بن ميكائيل الجيزي، وقد ألفه لابن سعيد جقمق سلطان مصر، وذكره أيضا الزركلي في الأعلام،[١] وصادفنا نسخة من نسخ المخطوط[٢] هذا الكتاب مودع في المكتبة السليمانية في مجموعة حميدية تحت رقم (١٠٨٢) و نسخة في مجموعة مولانا تحت رقم (٠١٣٨١) وتوجد أيضا نسخة في مكتبة بايزيد تحت رقم (٠٠٤١٢)، ونسخة في مكتبة طوب قبي تحت رقم ٠١٤٣٣

ووجدت أيضا ترجمته مودعة في المكتبة السليمانية في مجموعة برتونيال تحت رقم (٤٤٧)، وترجمه ابن فيروز إلى

١. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (١٩٧٦)، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢، ١٦٦/٧.

٢. يوجد أيضا نسخة في مكتبة بايزيد تحت رقم ٠٠٤١٢، وطوب قبي تحت رقم (٠١٤٣٣)، ومولانا تحت رقم ٠١٣٨١.

التركية، وقدمه إلى السلطان سليم خان الثاني،[1]

وتطابقت المعلومات الواردة في المصادر مع المخطوطات بأن «الدرة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء» ليس للخرتبرتي.

[١٠.] مصادر ترجمة المؤلف

استفدت في ترجمة المؤلف من المصادر التي ما تلي:

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي (ت. ١٠٦٧هـ/١٦٥٧م).

وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، إسماعيل بن محمد البغدادي (ت. ١٩٢٠).

معجم المؤلفين تراجم مصنف الكتب العربية، عمر رضى كحالة (ت. ١٩٨٧).

الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري دراسة في الكتاب وشروحه، حسين جليل علوان.

---

١. كشف الظنون لحاجي خليفة، ١/٧٤١.

[١١.] مصادر المؤلف في الكتاب

ومن مصادر المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت. ١٨٠هـ/٧٩٦م).

والكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي (ت. ١٨٩هـ/٨٠٥م)

الفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت. ٢٠٧هـ/٨٢٢م).

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت. ٢١٥هـ/٨٣٠م).

جار الله الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري (ت. ٥٣٨هـ/١١٤٤م).

[١٢.] منهج المؤلف في الكتاب

شرح المؤلف الكتاب على وفق ترتيبه الأصلي ممزوجة بالمتن، يحتوي الكتاب أربعة أبواب، وفي الباب الأول أربع مسائل: شرح الجملة وأنواعها، والجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب، وفي بيان الجمل الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزوما بعد النكرات المحضة. وفي الباب الثاني الجارّ والمجرور، وفي الباب

الثالث يوضح عشرين كلمة، وفي الباب الرابع في إشارات إلى عبارات محررة.

[١٣.] مصادر المحقّق

رجعت في أثناء التحقيق إلى المصادر المعتمدة، نحو: التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت. ٤٤٤هـ/١٠٥٣م).

وإعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت. ٦١٦هـ/١٢١٩م).

وشرح قواعد الإعراب لابن هشام لمحيي الدين الكافيجي (ت. ٨٧٩هـ/١٤٧٤م).

والبدور الزاهرة في القراءة العشر المتواترة لأبي حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري المعروف بالنشار (ت. ٩٢٨هـ/١٥٢٢م).

وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي (ت. ١٠٦٧هـ/١٦٥٧م).

وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، لإسماعيل بن محمد البغدادي (ت. ١٩٢٠).

ومعجم المؤلفين تراجم مصنف الكتب العربية، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت. ١٩٨٧).

والأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت. ١٩٧٦).

الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري دراسة في الكتاب وشروحه لحسين جليل علوان.

[١٤.] منهج التحقيق

اتخذت أسس مركز البحوث الإسلامية في التحقيق منهجًا، وقد اخترت غيره في بعض المواضع، واستعملت في المتن «...» للكلام التقديري و (...) للإعراب المحكي. وزدت في الدراسة فهرس، فهرس للأعلام، وأشرت أيضا إلى فروق القراءات. ولم أشر إلى الآيات القرآنية التي وردت في المتن استشهادا في الهامش، واكتفيت بالإشارة إليها في المتن مثل: (الفاتحة: ٦/١).

[١٥.] التعريف بالمخطوطة وتوثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

واطلعت بما في المخطوطات التي وصلنا إليها، أن شارح الكتاب هو محمود بن إسماعيل بن عبد الله بن ميكائيل

الخربرتي، وسمى كتابه بـ»توضيح الإعراب في شرح قواعد الإعراب». المخطوط التي حققتها شرح على «الإعراب عن قواعد الأعراب» لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ/١٣٦٠م)، وهو من أئمة العربية، كان إمام نحاة عصره، درس على ابن المرحل وابن السراج والتاج التبريزي، واشتغل بالتدريس في القبة المنصورية والمدرسة الحنبلية،[١] ألف المؤلف ابن هشام كتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب» على أربعة أبواب، وشرحه محمود بن إسماعيل مَمْزوُجًا وفق ترتيب مؤلفه.

أسند في كشف الظنون إلى محمود بن إسماعيل كتابا اسمه «توضيح الإعراب،»[٢] وهو شرح على «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام،[٣] وهو شرحٌ ممزوجٌ بالمتن. سمَّاه المؤلف في مقدمة كتابه بـ«توضيح الإعراب في قواعد الإعراب».[٤]

١. معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ٢، ١/٣٠.

٢. كشف الظنون لحاجي خليفة، ١/١٢٤.

٣. معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، عدد الأجزاء: ١٣، ١٢/١٥٣.

٤. هدية العارفين للبغدادي، ٢/٤١٢.

وقد لاحظت أن كثرة نسخ هذا المخطوط في إقليم الأناضول، خاصة في مراكز زمنه علما وتدريسا. وأجمعت المراجع المعتمدة التي في أيدينا المذكورة سابقًا على نسبة الكتاب تعود إلى محمود بن إسماعيل.

[١٦.] التعريف بالنسخ المخطوطة

ووصل إلينا على ما نعلم أربع وعشرون نسخة من الكتاب، ولاحظنا أن اسم المخطوط في النسخ بأسرها: «توضيح الإعراب في قواعد الإعراب» واسم الشارح «محمود ابن الشيخ إسماعيل بن عبد الله بن ميكائيل الخرتبرتي» إلّا أربعة منهما «محمود بن إسماعيل بن عبد الله بن يوسف بن هشام،» لعله خُلِط اسم الشارح باسم المؤلف.

[١٦,١.] نسخة مانيسا ورمزت لها بـ"م"

تحتفظ هذه النسخة في المكتبة العامة في محافظة مانيسا في تركيا في المجموعة تحت الرقم -٨٣٠ Hk ٤٥) (١. وتقع ٢٧ (٤٧و-٧٠ظ) ورقة. وعدد سطورها (١٩-٢١) سطرًا. وقياسها (١٩٧-١٤٠/١٤٨-٩٣) مم. كتبها محمود بن خليل السماوي بخط المكسر التعليق في سِمَاوْ سنة (٩٤١ ت.هـ/١٥٣٤م). هذه النسخة هي نسخة قديمة التي وصلنا إليها حتّى الآن، وفيها سقط، وسقطت منها ثلاث ورقة من

الورقة الثامنة. خطها جيدة، وفيها حرد متن. وليس فيها قيد تملك أو وقف أو إجازة أو سماع.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي رفع بدولة محمد كلمة الإسلام، ونصب باسمه علما يهدي إلى فعل الجود والإكرام، وجزم بحروف سيوفه حركات نائبات الأيام، وجعل ما في عزمه مبنيًّا على فتح باب المرام، وضمّ غنائم الحمد وخفض اللئام، وأعرب بعوامل رِماحه للدين طريقها في الأحكام، ما قد اختلفت طرائقها في الإحكام، ونادى كلَّ قريب وبعيدٍ إلى صلاته وعوائد التمام، وجعل الزمان والمكان ظروفا لإنعامه العام، حمدًا يكون لقدر حامده في التقدم والتقديم بمنزلة همزة الاستفهام، وصلى الله على رسوله محمد المصطفى، وعلى آله وأصحابه ما اختص بالأسماء حكم التصغير والتكثير والترخيم والإدغام أما بعد:

وآخرها: تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب في يد العبد الضعيف الفقير الحقير محمود بن خليل السماوي غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه في أواسط شهر صفر بقضاء سماو عن قصبة سنة إحدى أربعين وتسعمائة.

[٢,١٦.] نسخة يازما باغيشلار رمزت لها بـ«ي»

هذه النسخة محفوظة في المكتبة السليمانية في مجموعة

يازما باغشلار تحت رقم (١/٠٥٩٨٧)، وتقع (٥٩) ورقة. وعدد سطورها (١٥)، وقياسها (٢١٠-١٢٦/١٤٥-٨٠) مم. كتبها أيوب بن جعفر بن يوسف بن محمد بن جعفر في إستانبول، وتاريخ الكتابة سنة (٩٧٣هـ/١٥٦٥م). وهي ليست كاملة، سقطت منها (٨) أوراق من (١١و)، وفيها حرد متن أيضا.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي رفع بدولة محمد كلمة الإسلام، ونصب باسمه علما تهدي إلى فعل الجود والإكرام، وجزم بحروف سيوفه حركات نائبات الأيام، وجعل ما في عزمه مبنيًّا على فتح باب المرام، وضمّ غنائم الحمد وخفض اللئام، وأعرب بعوامل رِماحه للدين طريقها في الأحكام، ما قد اختلفت طرائقها في الإحكام، ونادى كلَّ قريب وبعيد إلى صلاته وعوائد التمام، وجعل الزمان والمكان ظروفا لإنعامه العام، حمدًا يكون لقدر حامده في التقدم والتقديم بمنزلة همزة الاستفهام، وصلى الله على رسوله محمد المصطفى، وعلى آله وأصحابه ما اختص بالأسماء حكم التصغير والتكثير والترخيم والإدغام أما بعد:

وآخرها: تمت الأورق بقدرة الخلاق، تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه عن يد العبد الضعيف النحيف المحتاج إلى رحمة ربه القوي أيوب بن خضر بن يوسف بن محمد بن خضر عفا الله عنهم سيئاتهم بحرمة محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله

وأصحابه أجمعين الطيبين الطاهرين في شهر ربّيع الأول في سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة في القسطنطينية في أيا صوفية كبرى.

[٣,١٦.] نسخة علي أميري عربي-١ ورمزت لها "ع"

تحتفظ بهذه النسخة مكتبة ملّت بمجموعة علي أميري عربي تحت رقم (٠٣٨٨٧) وتقع (٧٨) ورقة. وعدد سطورها ١٩ سطرا، وقياسها (٢١٠-١٧٠/١٤٠-٨٠) مم. وهي نسخة كاملة. نسخت بخط تعليق في سنة (٩٩٨هـ/١٥٩٠م). ناسخها غير معلوم. وفي ظهرية النسخة يوجد مهر وكتب عنوان المخطوط باللغة التركية: "هذا كتاب قواعد الإعراب شرحي توضيح، نوادر ومعتبر نسخه در، صاحب منلا صالح" (هذا كتاب التوضيح شرح قواعد الإعراب، وهو نسخة معتبرة، مالكه منلا صالح. وتحت هذه العبارة مهر بطرز الطغرى.

أولها بسم الله الرحمن الرحيم، ربِّ تمِّم بالخير. الحمد لله الذي رفع بدولة محمد كلمة الإسلام، ونصب باسمه علما تهدي إلى فعل الجود والإكرام، وجزم بحروف سيوفه حركات نائبات الأيام، وجعل ما في عزمه مبنيًّا على فتح باب المرام، وضمِّ غنائم الحمد وخفض اللئام، وأعرب بعوامل رِماحه للدين طريقها في الأحكام، ما قد اختلفت طرائقها في

الإحكام، ونادى كلّ قريب وبعيد إلى صلاته وعوائد التمام، وجعل الزمان والمكان ظروفًا لإنعامه العام، حمدًا يكون لقدر حامده في التقدم والتقديم بمنزلة همزة الاستفهام، وصلى الله على رسوله محمد المصطفى، وعلى آله وأصحابه ما اختص بالأسماء حكم التصغير والتكثير والترخيم والإدغام. أما بعد:

وآخرها: تمت سنة ٩٩٨.

[٤,١٦.] نسخة بايزيد

تحفظ في المكتبة بايزيد الدولي تحت رقم (٦٥٣٨). تقع (٦٢) ورقة، ناسخها وتاريخ كتابتها غير معلومين. عدد سطورها (١٧) سطرا، ومقياسها (٢١٠-١٤٠/١٤٠-٨٥) مم، وتاريخ نسخها (١٠٠٧هـ/١٥٩٩م)، وناسخها غير معلوم، وخطها جيد.

[٥,١٦.] نسخة رشد أفنديي ورمزت لها بـ"ر"

النسخة محفوظة في المكتبة السليمانية في مجموعة رشد أفندي برقم (٠٠٩١٩) وتقع في (٧٠) ورقة. ناسخها حنفي بن محمد، تاريخ كتابتها (١٠١٤هـ/١٦٠٥م). وعدد سطورها (١٩) سطرا. قياسها (١٩٠-١٣٤/١١٦-٦٠) مم. خطها تعليق، وهي نسخة كاملة.

[٦,١٦.] نسخة جروم ورمزت لها بـ"ج"

تحتفظ بها المكتبة العامة في محافظة جروم في مجمع حسن باشا الجرومي، تحت رقم (١٩ Hk ٥٢٣٠) نسخها أيوب بن عمر في (١١٥٤هـ/١٧٤١-٤٢م) في بلدة خربوت التي نسب إليها المؤلف، وتقع (٤١) ورقة. خطه تعليق، عدد سطورها (٢٣) سطرًا، وقياسها (٢١٥*١٧٠-١٦٥*١٠٢) مم. النسخة كاملة. فيها مهر يكتب عليها "وقف على أهل العلوم أحمد فيضي مفتي جورم. جاء بعنوان "هذا معرب قواعد الإعراب" في (١و)، وفي ظهريتها "هذا كتاب قواعد الإعراب شرخي".

[٧,١٦.] نسخة يحيى توفيق

محفوظة في المكتبة السليمانية مجموعة يحيى توفيق، تحت رقم (٠٠١-٠٠٣٧٤)، تقع (٦١) ورقة، نسخت في سنة (١٠٣٥هـ/١٦٢٥م)، بيد أحمد بن أحمد. مسطرها (١٧) سطرا، مقياسها، حطها نسح.

[٨,١٦.] نسخة جانقري

تحتفظ بهذه النسخة المكتبة الوطنية في مجموعة محافظة جان قري المكتبة العامة تحت رقم (١٨ Hk ١٠٧) تقع(٩٧) ورقة. عدد سطورها ١٥، مقياسها (٢١٠-١٤٠/١٤٠-٧٥) مم. ناسخها الحاجي مصطفى ابن الحاجي مصطفى، تاريخ

نسخها سنة (١٠٥٢هـ/١٦٤٢م).

[٩,١٦.] نسخة أنقرة

هذه النسخة محفوظة برقم (٠٠١/٠٠٣٧٤) في المكتبة الوطنية في مجموعة المكتبة الوطنية المخطوطات. هي (٢١)سطرا، (٢٠٥-١٥٥/١٣٠-٥٨) مم. خطها نسخ. كتبها إسماعيل ابن السيّد أبو القاسم في سنة (١٠٨١هـ/١٦٧٠م). وفي (١و) مهر باسم «السيّد علي كاظم». وما عليها عنوان الكتاب وقيد التملك وقيد السماع.

[١٠,١٦.] نسخة سامسون

محفوظة في المكتبة الوطنية في مجموعة محافظة سامسون بالمكتبة العامة تحت رقم (٥٥ Hk ١/٤٤٤). تقع (٥٤) ورقة. عدد سطورها (١٦) سطرا، مقياسها (٢٠٥-١٤٠/١٤٠-٩٠) مم. خطها تعليق. نسخت في سنة (١٠٨٨هـ/١٦٧٧م) في بويالي.

[١١,١٦.] نسخة سراي بوسنة

النسخة محفوظة في المكتبة العامة في محفظة مانيسا تحت رقم (٤٥ Hk ٢٤١٣). اسم ناسخها إسماعيل بن أبي بكر أفندي، كتبها في سنة (١٠٩٧هـ/١٦٨٥م) في سراي بوسنة،

عدد سطورها (١٧) سطرا، وقياسها (١٧٧-١٧٠/٩٧-٥٥). وهي نسخة تامَّة كاملة، وخطها تعليق. وفي بدايتها عنوان ''شرح قواعد الإعراب''. وفي (١و) عبارة ''وقف''.

[١٢,١٦.] نسخة واحد باشا

محفوظة في المكتبة واحد باشا في محافظة كوتاهيا تحت رقم (٠٠١٣٠١)، تقع (٦٣) ورقة، مسطرتها (١٥) سطرا، مقياسها (٢١٠-١٢٠/١٤٠-٦٥) مم، كتبها شعبان ابن الحاج مصطفى، تاريخ الكتابة (١٠٩٨هـ/١٦٨٦)، خطها تعليق، وفي ظهريتها مهران وقيد التملك بعبارة «من كتب الفقير حافظ إسماعيل نعمتي بن إبراهيم كاتب ديوان الهمايون تغمدهما الله بغفرانه».

[١٣,١٦.] نسخة ترنوفلي

محفوظة في المكتبة السليمانية مجموعة ترنوفلي تحت رقم (٠١٧٧٥). تقع (٤٥) ورقة. عدد سطورها (٢١) قياسها (٢١٠-١٦٥/١٤٥-٨٤)، خطها نسخ، كُتبت سنة (١٢٠٥هـ /١٧٩٠م) في فلورينا بيد علي بن محمد بن ابن درويش أحمد.

[١٤,١٦.] نسخة آدييمان

محفوظة في المكتبة المخطوطات المقاطعة في محافظة كونيا في المجموعة المكتبة العامة في آدي يمان تحت رقم (٠٢ A ٤-٥٥٩٠). تقع (٩٩) ورقة، عدد سطورها (١٥)،

قياسها (١٨٠-١٢٥-٧٠/١٠٧) مم. خطها تعليق. ناسخها وتاريخ كتابتها غير معلومين.

[١٥,١٦.] نسخة أوقاف

محفوظة في مكتبة الأوقاف في محافظة أنقرة تحت رقم (٦٧ Sf ٤٨٠). تقع (١١٦) ورقة. وعدد سطورها (١١) سطرا، وقياسها (١٩٥-١٢٥/١٣٧-٧٠) مم. خطها نسخ، ناسخها وتاريخ كتابتها غير معلومين.

[١٦,١٦.] نسخة بوردور

محفوظة في مكتبة المخطوطات المقاطعة في محافظة قنيا في مجموعة المكتبة العامة في بردر تحت رقم (١٥ Hk ٣٨٩). تقع (٦٢) ورقة، وعدد سطورها (١٩) سطرا، وقياسها (١٩٠-١٤٥-٦٥/١٣٠) مم. خطها تعليق، ناسخها وتاريخ كتابتها غير معلومين.

[١٧,١٦.] نسخة دار المثنوي

محفوظة في المكتبة السليمانية مجموعة دار المثنوي تحت رقم (٠٠٢-٠٠٥٠٧). تقع (٧١) ورقة. ناسخها وتاريخ كتابتها غير معلومين. تبدأ «أما بعد فيقول المفتقر إلى الله الغني الجليل... وكُتب اسم الشارح خطأً، وخلط اسم الشارح باسم المؤلف.

[١٨,١٦.] نسخة داماد

محفوظة هذه النسخة في المكتبة الوطنية في مجموعة داماد إبراهيم باشا في محافظة نَوشهر. تقع (٤٤) ورقة. عدد سطورها (٢١) سطرا، قياسها (٢٠٦-١٤٠/١٥-٨٠) مم. خطها نسخ. ناسخها وتاريخ كتابتها غير معلومين.

[١٩,١٦.] نسخة راشد أفندي

محفوظة في المكتبة راشد أفندي في محافظة قيصري تحت رقم (٠٠٠٧٤١)، تقع (٥٤) ورقة، مسطرتها (١٩) سطرا، مقياسها (٢٠٥-١٤٠/١٦٠-٧٣) مم، اسم ناسخها بالي ابن مصطفى، تاريخ النسخ غير موجود، خطها نسخ تعليق، فيها مهر لوقف محمد راشد بن جعفر.

[٢٠,١٦.] نسخة علي أميري عربي-٢

محفوظة في مكتبة ملّت بمجموعة علي أميري عربي تحت رقم (AEA ٠٣٨٨٨). تقع (٢٧) ورقة. ناسخها وتاريخ كتابتها غير معلومين.

[٢١,١٦.] نسخة قصيدجي زاده

محفوظة في المكتبة السليمانية مجموعة قصيدجي

زاده، تحت رقم (٠٠٧٠٠). تقع (٤٧) ورقة، ناسخها وتاريخ كتابتها غير معلومين.

[٢٢,١٦.] نسخة لايبزيغ

تحتفظ في مكتبة الجامعة لايبزيغ تحت رقم (٠٨٥٦/٠١) النسخة مسقطة، تبدأ هذه النسخة أيضا كما في نسخة دار المثنوي: «أما بعد فيقول المفتقر إلى الله الغني الجليل... وكتب اسم الشارح بالخطأ، وخلط اسم الشارح باسم المؤلف، وهذه النسخة تشبه نسخة دار المثنوي.

[٢٣,١٦.] نسخة مانيسا_٢

محفوظة في المكتبة العامة في محفظة مانيسا، تحت رقم (٤٥ Hk ٢/٢٧١٢). تقع (١٢٢) ورقة. عدد سطورها (١٣)، خطها نسخ، ناسخها وتاريخ كتابتها غير معلومين.

[٢٤,١٦.] نسخة مراد منلا

تحفظ في المكتبة السليمانية في مجموعة مراد منلا تحت رقم (٠١٦٨٧/٠٠١) تقع (٥٠) ورقة. عليها مهر وقف. ناسخها وتاريخ كتابتها غير معلومين. تبدأ بـ''أما بعد فيقول المفتقر إلى الله الغني الجليل'' وكتب اسم الشارح بالخطأ، وخلط اسم الشارح باسم المؤلف.

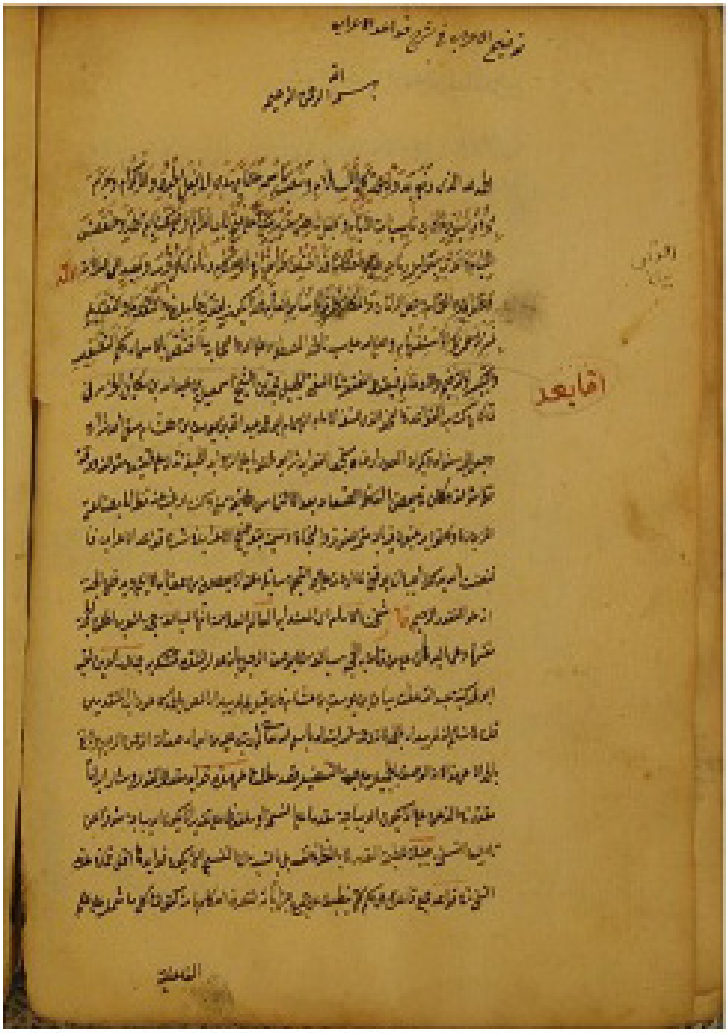

الصفحة الأولى من نسخة مانيسا 45 Hk 830/1

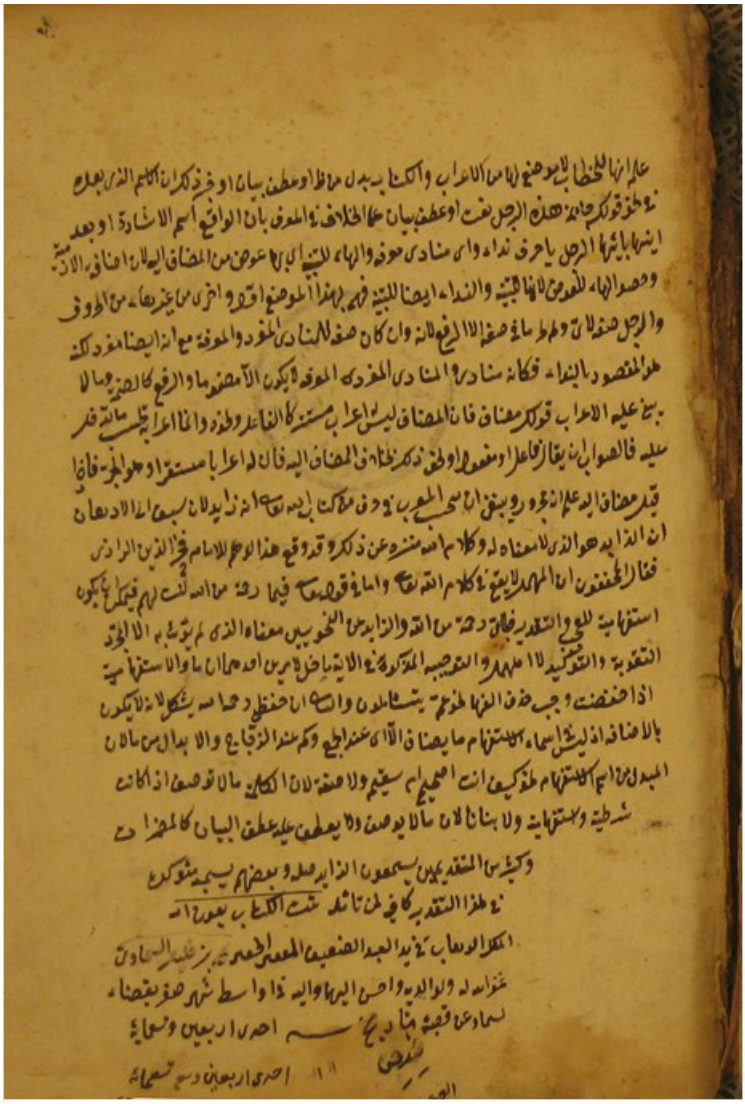

الصفحة الأخيرة وحرد متن نسخة مانيسا 45Hk 830/1

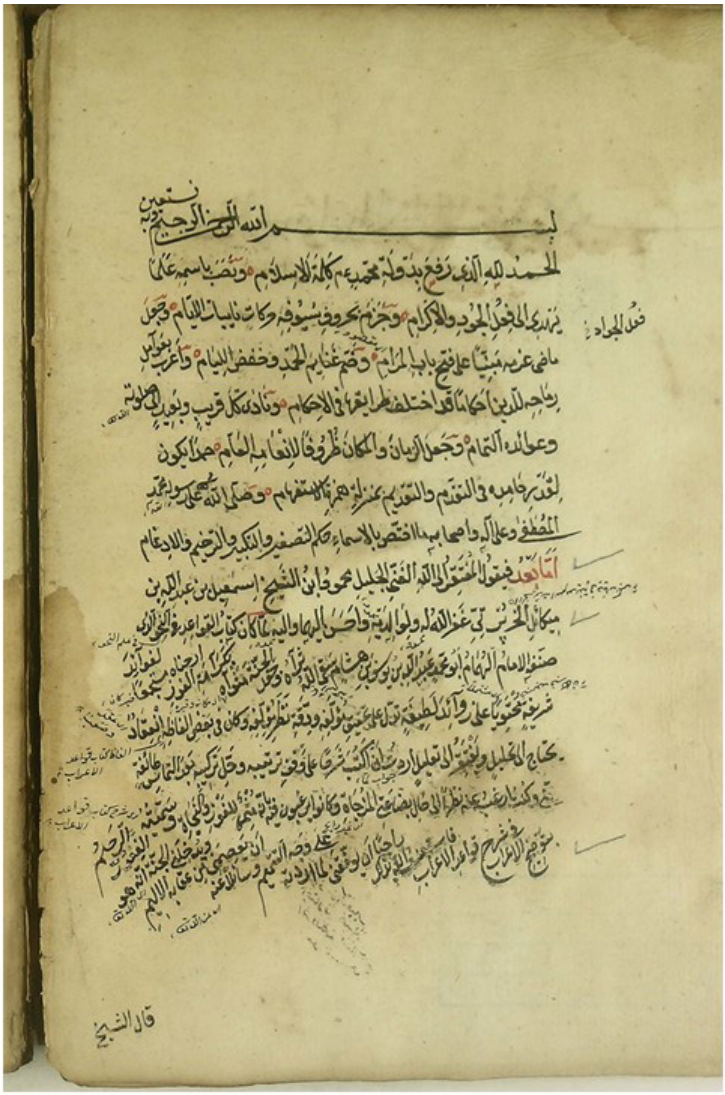

الصفحة الأولى من نسخة يازما باغشلار 05978

الصفحة الأخيرة وحرد متن نسخة يازما باغشلار 05978

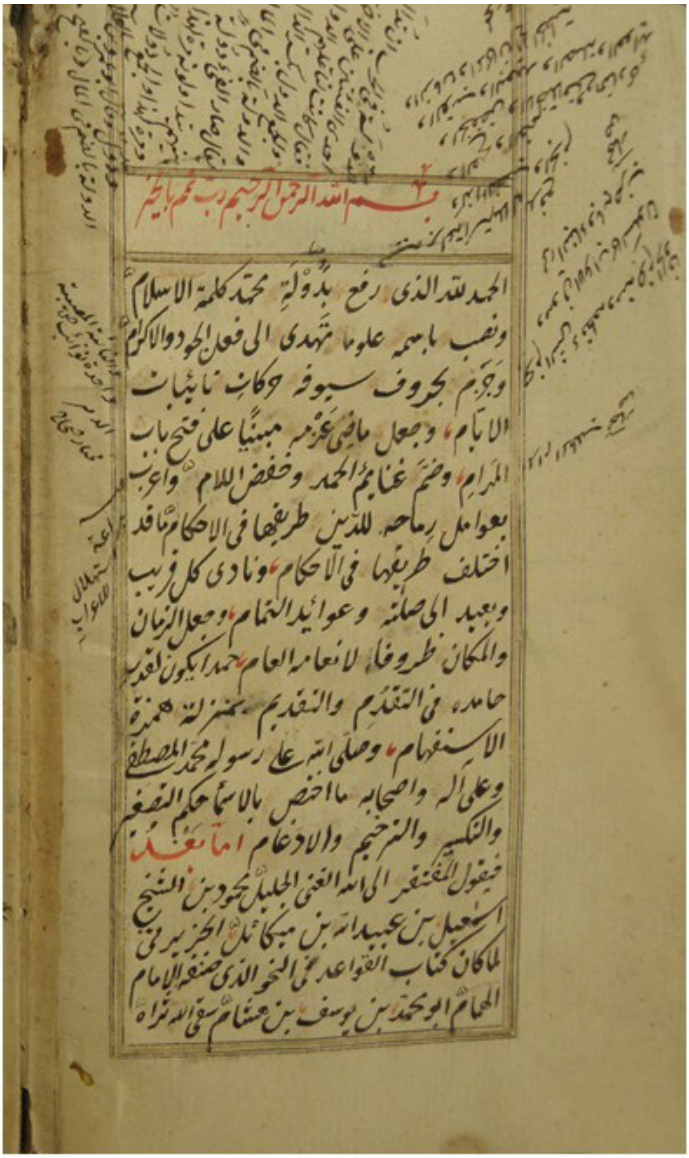

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله الذي رفع بدولة محمد كلمة الاسلام ونصب بأهمه علوما تهدي الى فعل الخير والاكرام وجرم بحروف سيوفه حركات نائبات الايام، وجعل ماضي عزمه مبنيا على فتح باب المرام، وضم غنائم الحمد وخفض اللام، واعرب بعوامل رماحه للذين طريقها في الاحكام قد اختلف طريقها في الاحكام، ونادى كل قريب وبعيد الى صلته وعوائد انعامه، وجعل الزمان والمكان ظروفا لانعامه العام، حمدا يكون لقدره حامدا، في التقدم والتقديم بمنزلة همزة الاستفهام، وصلى الله على رسوله محمد المصطفى وعلى آله واصحابه ما اختص بالاسم حكم التصغير والتكسير والترخيم والادغام اما بعد

فيقول المفتقر الى الله الغني الجليل محمود بن الشيخ اسمعيل بن عبيد الله بن ميكائيل الخزيري لما كان كتاب القواعد في النحو الذي صنفه الامام الهمام ابو محمد بن يوسف بن هشام سقى الله ثراه

الصفحة الأولى من نسخة علي أميري عربي 03887

الصفحة الأخيرة وحرد متن نسخة علي أميري عربي 03887

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله الذي رفع بدولة محمد[2] كلمة الإسلام، ونصب باسمه علما[3] يهدي إلى فعل الجود والإكرام، وجزم بحروف سيوفه حركات نائبات الأيام، وجعل ما في عزمه مبنيًّا على فتح باب المرام، وضمّ غنائم الحمد وخفض اللئام، وأعرب بعوامل رِماحه للدين في الأحكام قد اختلف طريقها في الإحكام،[4] ونادى كلّ قريب وبعيد إلى صلاته[5] وعوائده[6] التمام، وجعل الزمان والمكان ظروفا لأنعامه العام، حمدا يكون لقدر حامده في التقدم والتقديم بمنزلة همزة الاستفهام، وصلى الله على رسوله[7] محمد المصطفى وعلى آله وأصحابه ما اختص بالأسماء حكم التصغير والتكثير والترخيم والإدغام.

١. ع + ربّ تمم بالخير؛ ي + وبه نستعين.
٢. م ي + صلى الله عليه وسلم.
٣. ع: علوما.
٤. ع: للدين طريقها في الأحكام، ما قد اختلف طريقها في الإحكام.
٥. م: صلاته الله.
٦. ع: عوائد.
٧. م: سيّدنا.

أما بعد، فيقول المفتقر إلى الله[1] الغني الجليل، محمود[2] ابن الشيخ إسماعيل بن عبيد الله بن ميكائيل الخَرْبَرْتي: لما كان كتاب القواعد في النحو، الذي صنّفه الإمام الهمام أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام،[3] سقى الله ثراه، [٢ظ] وجعل الجنّة مثواه، وبكرامة الفوز أرضاه، متجمّعا لفوائدَ شريفة، محتويا على زوائدَ لطيفة، تدلّ على تحقيق مؤلَّفه، ودقة نظر مؤلِّفه، وكان في بعض ألفاظه انعقاد،[4] يحتاج إلى تحليل، ويفتقر إلى تحليل،[5] أردت أنْ أشرح[6] شرحا على وفق ترتيبه، وحلّ تركيبه.[7] وبعد التماس طائفة مني، وكنت أرغب عنه نظرا إلى حال[8] بضاعتي المزجاة، وكانوا يرغبون فيه بأنه مثمر

١. م – الله.

٢. م: محمد.

٣. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٠٨هـ/١٣٠٩م-٨٦١هـ/١٣٦٠م)، من أئمة العربية، ومن تصانيفه: مغني اللبيب عن كتاب الإعراب، وشذور الذهب، والإعراب عن قواعد الإعراب، وقدر الندى.

٤. م: الصعاد.

٥. ي: تعليل.

٦. ي: أكتب.

٧. م – يحتاج إلى تحليل ويفتقر إلى تعليل، أردت أن أشرح شرحا على وفق ترتيبه وحل تركيبه.

٨. م ع – حل.

للفوز والنجاة، وسميته بـ"توضيح الإعراب في شرح قواعد الإعراب". فاستعنت الله بذلك، راجيا أنْ يوفقني لما أردته على وجه التتميم، وسائلا عنه أن يعصمني من عقابه الأليم، ويدخلني الجنّة، إنّه هو الغفور الرحيم.

قال الشيخ الإمام أي المقتدى به **العالم العامل**[1] العلّامة، تاؤه للمبالغة،[2] حجّة العرب، أطلق الحجّة نفسها، وهي البرهان على من قامت به الحجّة مبالغة كما يوصف الرجل بأنّه عدل لشدة تمسُّكه به، **جمال الدين** لقبه، أبو محمد كنيته، عبد الله، عطف بيان، بن يوسف، **بن هشام [نفع الله المسلمين ببركته]**،[3]

فإنْ قيل: "لِمَ لمْ يبدأ المصنّف بالحمد كما هو دأب المتقدّمين؟" قلنا: لا نسلّم إنّه لم يبدأ بالحمد؛ لأنّه، رحمه الله، ابتدأ باسم الله تعالى، ثم رتّب عليه من أسماء صفاته الرحمن الرحيم، ولا نعني بالحمد إلّا هذا؛ لأنّه الوصف بالجميل[4] على جهة التفضيل [٢و] قصدا مطلقا:[5]

١. ي – العامل.
٢. م: أنها المبالغة.
٣. م ي – نفع الله المسلمين ببركته؛ ع – نفع الله المسلمين ببركته، صح هـ.
٤. ع: الجميل.
٥. ي: ومطلقا.

هذه فوائد، مقول القول، والمشار إليه إما مقدّر في الذهن على أنْ تكون الديباجة مقدمة على النسخة، أو ملفوظة على تقدير أنْ تكون الديباجة مؤخرة عن تأليف النسخة،

جليلةٌ، أي[١] عظيمة القدر لا بالنظر في نفسه، بل بالنسبة إلى النسخ التي تكون فوائدها أقلّ مما في هذه النسخة، **في قواعد**، جمع قاعدة، هي حكم كلّي ينطبق على جميع جزئياته لتُعرَّف[٢] أحكامها منه، كقولنا: «كلّ ما اشتمل[٣] على علَم الفاعليّة فهو مرفوع، وكل ما اشتمل[٤] على علَم المفعوليّة فهو منصوب، وكلّ ما اشتمل[٥] على علَم المضاف إليه فهو مجرور»، **الإعرابِ**.

اعلم: أنّ[٦] الإعراب في اللغة الإبانة.[٧] وإنّما سُمّي تغير[٨] آخر الكلمة باختلاف العوامل إعرابا؛ لأنّ هذا التغيّر[٩] يبين

١. م – أي.
٢. ع: ليتعرف.
٣. م: شمل.
٤. م: شمل.
٥. م: اشتمل.
٦. ي – أن.
٧. م – أي: إظهار، صح هـ. م + أي: إظهار.
٨. م ي: تغيير.
٩. م ي: التغيير.

معنى الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، فسُمّي إعرابا بتوافق[1] اللفظ المعنى.

وقيل: أُخِذ من قولهم: «عرِبتْ معدته»، أي فسدت، و«أعربتُها» أي أزلت فسادها، فيكون همزته[2] للسلب؛ لأنّ الإعراب أزال[3] اللبس والفساد، ألَا ترى، أنّك إذا قلت: «جاءني غلامْ زيدْ عمروْ» فسد كلامك؛ لأنّه لا يفرق الفاعل عن المفعول والمضاف عن غيره،[4] فإذا أعربت أزلت فساده؛ فلأجل هذا سُمّي إعرابا.

وقيل: [٣ظ] مأخوذ من قولهم: «امرأةٌ عروبٌ»، أي محبوب كلامها؛ فإذا كان في آخر الاسم هذا التغير[5] يكون كلامك محبوبا عند المخاطب؛ فلأجل ذلك[6] سُمّي إعرابا.

وفي الاصطلاح: الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا، مثل: «جاءني زيدٌ، ورأيت زيدًا،

١. ع ي: لتوافق.
٢. م – همزته.
٣. ي: إزالة؛ م: أزالت.
٤. ع – عن غيره.
٥. م ي: التغيير.
٦. ي. هذا.

ومررت بزيدٍ»، أو تقديرا، مثل: «هذا العصا،[1] ورأيت العصا،[2] ومررت بالعصا»،[3] فالاختلافُ جنس يتناول اختلاف[4] الفاء والعين واللام، وآخرُ الكلمة فصل يخرج عن هذا الحدّ اختلاف الفاء والعين.[5]

وقوله بـ(اختلاف العوامل) فصل آخر: يخرج عن هذا الحدّ المبنيّ الذي يختلف آخره، نحو: «مِنْ زيد، ومِنَ الرجل،[6] ومِنِ ابنك»، فتغيرُ آخر (من) بالسكون والفتح والكسر لا يُسمّى إعرابا؛ لأنّه لا بعامل.

فإن قيل: لِمَ جعِل الإعراب في آخر الكلمة؟ قلت: الإعراب يدل على أحوال الذات، والكلمة تدل على الذات، وتَفَهّم الذات قبل[7] تَفهّم الأحوال؛ فوجب أنْ يكون الإعراب في آخرها ليفهم الذات أولا، ثمّ يفهم أحواله.

وقيل: الإعراب يمتنع عن أول الكلمة؛ لأنّه يلزم الابتداء

١. م: عصا.
٢. م: عصا.
٣. م: بعصا.
٤. ي – اختلاف.
٥. ع – العين، صح هـ.
٦. م – من الرجل.
٧. ي – تفهم الذات قبل، صح هـ.

بالساكن، وعن وسطها أيضا؛ لأنّه يلتبس تغير[١] الأوزان بتغير[٢] الإعراب، فلم يبق إلّا آخر الكلمة.

فإن قيل: [٣و] «الإعراب[٣] ألفظ أو معنى؟»[٤] قلت: الإعراب معنى يُعرف بالقلب لا باللسان، وهو اختصاص الرفعية وذهاب أختيها؛ إذا قلت: «جاءني زيدٌ»، واختصاص النصبيّة وذهاب أختيها؛ إذا قلت: «رأيت زيدًا»، وكذلك الجرّ. فهذه الاختصاصات التي تُجعل باختلاف العوامل إعراب[٥] والحركات أداته، ألَا ترى أنّ الحركات قد توجد في المبنيّات والمعربات،[٦] والإعراب[٧] يوجد في المعربات لا حركة فيها،[٨] ألَا ترى: أنّ الاسم المقصور لا يظهر الإعراب في لفظه؛ لأنّ الألف مدّة هوائية ساكنة، لا تقبل الحركة.

تقتفي أي تتبع[٩] هذه الفوائد **متأمّلَها جادّةَ**، أي طريق

١. م ي: تغيير.
٢. م ي: بتغيير.
٣. ي – الإعراب، صح هـ.
٤. م: لفظ أو معنى.
٥. [إعراب: خبر «هذه الاختصاصات».]
٦. ع م: والإعراب.
٧. ي: ثم الإعراب.
٨. م – فيها؛ ي، ع – فيها، صح هـ.
٩. م ي: يختار.

الصواب، وتُطلِعُه، أي تُري متأمِّلَها **في الأمد القصير**، أي في الزمن القليل **على نكت كثيرة**.

النكت[١] جمع نكتة، والنكتة كلّ نقطة[٢] من بياض إلى[٣] سواد أو عكسه، ونكت الكلام لطائفه ودقائقه **من الأبواب**، أي[٤] من الأنواع، جمع باب، و(الباب) النوع، و(الألف واللام) فيه عوض من المضاف إليه، أي من أبواب الإعراب. **عمِلتُها عمل من طب لمن حب**.[٥]

(عَمَلَ)[٦] منصوب بنزع الخافض، أي كعمل من طب لمحبوبه، إذا كان محبوبه[٧] مريضا،[٨] **وسميتها بـ"الإعراب"** [٤ظ] أي المبيّن؛ لأن الإعراب وإن كان مصدرا إلّا أنه بمعنى اسم الفاعل،[٩] **عن قواعد الإعراب"**. قواعد جمع قاعدة، والقاعدة والقانون والأصل ألفاظ مترادفة،

١. م – النكت.
٢. م ي: نقط.
٣. ع: عن سواد.
٤. ع – أي.
٥. [هذا اقتباس من عنوانه لسان الدين ابن الخطيب «عمل من طبّ لمن حبّ»؟]
٦. ع – عمل.
٧. ي: محبوبا مرضيا.
٨. م – لمحبوبه إذا كان محبوبه مريضا.
٩. م ي – أي: المبيّن؛ لأن الإعراب وإن كان مصدرا إلّا أنه بمعنى اسم الفاعل.

ومن الله استمد، أي أطلب[1] **التوفيق**، هو تهيئة أسباب الخير وتنحية أسباب الشر، وقيل: هو الأمر المقرّب إلى السعادات[2] الأبديّة.

وقيل: التوفيق في العرف أن يجعل الله تعالى أفعاله الظاهرة موافقة لأوامره مع بقاء اختياره فيها، وأن يجعل ثبات قلبه موافقة لما يحبه ويرضاه،[3] **والهداية** هي الإيصال إلى المطلوب، وهدى يتعدّى بنفسه إلى المفعول الثاني، كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، [الفاتحة: ٦/١] وبـ(إلى) وبـ(اللام) تقول: «هديته إلى كذا[4] ولكذا»، **إلى أقوم طريق بمنّه وكرمه. وتنحصر**[5] القواعد **في أربعة أبواب**.

---

١. ي – أي: أطلب.
٢. م ي: السعادة.
٣. م ع – ويرضاه.
٤. ي – كذا، صح هـ.
٥. م ي + أي.

الباب الأوّل

[١,١.] الباب الأوّل في الجملة وأحكامها

الباب الأوّل في الجملة وأحكامها،[١] والباب موضع الدخول، أي هذا مدخل في معرفة الجملة وأحكامها، **وفيه أربع مسائل**: اعلم أنّ لطالب الشيء ينبغي أنْ يتصوّر أوّلا ذلك الشيء بوجه ما؛[٢] لأنّ المجهول من جميع الوجوه لا يمكن طلبه، وينبغي أيضا أنْ يتصوّر الغرض من مطلوبه؛ لأنّه إنْ لم يتصوّر الغرض يكون سعيه عبثا، فطالب النحو ومتعلمه[٣] ينبغي أنْ يتصور النحو أولا، ثمّ يتصوّر الغرض منه قبل تعلمه، حتّى يكون في طلبه على بصيرة.

فنقول: [٤و] النحو في اللغة[٤] يجيء على معان، منها معنى الجانب، كقولك: «سرت نحو[٥] دار فلان»، أي إلى جانبها، ومنها معنى القصد، كقولك: «نحوت نحوك»، أي قصدت قصدك، ومنها معنى النوع، كقولك: «عندي ثلاثة أنحاء من الطعام»، أي أنواع منه،[٦] ومنها معنى المقدار،

١. ع – في الجملة وأحكامها.
٢. م ع – ما.
٣. ع: ومستعمله.
٤. م – اللغة.
٥. ي + إلى دار.
٦. ي: من أنواع الطعام.

كقولك: «جاء[1] جيشهم نحو ألف»، أي مقداره،[2] ومنها معنى التشبيه والمثل،[3] كقولك: «مررت برجل نحوك» أي شبهك ومثلك،[4] ومنها معنى البعض، كقولك: «أكلت نحو السمكة»، أي بعضها، وفي الاصطلاح، النحو: عِلْم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكَلِم من جهة الإعراب والبناء.

وإنّما سُمي[5] علم الإعراب نحوا؛ لأنّ أبا الأسود الدؤلي[6] سمع ذات يوم قارئا يقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، [آل عمران: ١٨٧/٣] بكسر اللام، فجاء إلى علي بن أبي طالب[7] رضي الله عنه، وقال: «إني أنحو إلى استنباط قانون تقَوّم به[8] العرب كلامَها»، فقال أمير المؤمنين:[9] «انح نحوه» وأشار إلى الرفع والنصب والجرّ، فمدار هذا العلم على هذه

١. ي: جاءني.
٢. ي: أي مقدار ألف.
٣. ي: أو المثل.
٤. ي – مثلك، صح هـ.
٥. م – سمي.
٦. أبو الأسود الدؤلي، ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي (ق ١/٦٠٥م-٦٩ هـ/٦٨٨م)، واضع علم النحو.
٧. علي بن أبي طالب (ق ٢٣/٦٠٠م-٤٠ هـ/٦٦١م)، أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين.
٨. م ي – به.
٩. ي + علي بن أبي طالب.

الثلاثة، فلأجل[١] تبرك لفظ علي سُمّي هذا العلم نحوًا.

والغرض من النحو معرفة الإعراب. والإعراب[٢] لا يوجد إلّا فيما يقع التركيب الإسنادي الذي لا يوجد[٣] إلّا في الكلام. والكلام إنّما يتركّب من كلمتين؛ [٥ظ] ولذلك جرّت عادتهم في ترتيب الكتب النحويّة بتقديم الكلمة على الكلام؛ لأنّ الكلمة جزء الكلام، والشيء إنّما يعرف بعد معرفة أجزائه.

وإنّما لم يذكر المصنّف -رحمه الله- الكلمة؛ لكونها معلومة، أو لأنّ المصنّف يبيّن الإعراب، والإعراب لا يوجد إلّا في الكلام؛ فلأجل ذلك قدّم شرح الكلام والجملة.

[١,١,١.] شرح الجملة

فقال:[٤] **المسألة الأولى في شرحها**، أي شرح الجملة،[٥] **اعلم أنّ اللفظ المفيد يُسمّى[٦] كلاما وجملة، ونعني بالمفيد ما يحسُن السكوت عليه**، والمراد من السكوت، إما سكوت

١. ي - فلأجل، صح هـ.
٢. ع - والإعراب، صح هـ.
٣. م - إلّا فيما يقع التركيب الإسنادي الذي لا يوجد.
٤. م ي - فقال.
٥. ع - أي: شرح الجملة.
٦. ي: سمي.

المتكلم أو سكوت السامع أو سكوتهما جميعا، وقيل في حدّ الجملة: «كلّ لفظ أفاد السامع فائدة يحسن سكوت المتكلّم عندها»،[1] والفرق بين الكلام والجملة، أنّ الكلام في اللغة اسم مصدر، أي[2] بمعنى المصدر الذي هو التّكلم أو[3] التكليم،[4] كالسلام بمعنى[5] التسليم، يقع على القليل والكثير.

والجملة اسم مفرد بمنزلة تمرة، والتمرة[6] لا تقع إلّا على الواحد؛ ولذا يصحّ أن يُقال: جميع القرآن كلام الله تعالى، ولا يصحّ أنْ يُقال: جملة، وهي تُثنّى وتُجمع، والكلام لا يثنّى ولا يجمع.

والمراد باللفظ المفيد: كلّ مركّب من كلمتين أسند أحدهما إلى الأخرى. والمراد بالكلمتين: اسم وفعل، مثل:[7] «قام زيد»، أو اسمان، مثل: [ه‍و] «زيد قائم»، والأوّل سُمّي فعليّة، والثاني سُمّي إسميّة. وإنّما سُمّي جملة لإجمالها؛ لأنّ الجمل نكرات لخلوّها عن علامات التعريف.

١. م ي: يحسن سكوت عند المتكلم.
٢. ي – أي.
٣. ع – التكلم أو؛ م – أو التكليم.
٤. ي – التكليم، صح هـ.
٥. ع – بمعنى، صح هـ.
٦. ع – والتمرة.
٧. ي: نحو.

وإنّ الجملة أعمّ من الكلام، فكلّ كلام[1] جملة، ولا ينعكس، أي ليس كلّ جملة كلاما، **أَلَا ترى أن نحو**: «**قام زيد**» **من قولنا**: «**إنْ قام زيد قام عمرو**»، **يُسمّى جملة ولا يُسمّى كلاما**، (إنْ) حرف من حروف الشرط للمستقبل، تقتضي جملتين، تجعل إحداهما شرطا والأخرى[2] جزاء، وإنّما وجب أن تعمل (إنْ) الجزم؛ لأنّها لمّا كانت مقتضية للجملتين[3] وجب أن تكون عاملة فيهما، فاختير لها عمل الجزم[4] لطول[5] ما يقتضيه، والمقتضى الطويل يناسبه الجزم؛ لأنّ الجزم[6] حذف وتخفيف.

و(قام) فعل ماض، و(زيد) مرفوع لفظا؛ لأنّه فاعله، والفعل مع الفاعل جملة فعليّة في محلّ ا لجزم، فعلُ الشرط، و(قام) فعل ماض، و(عمرو) مرفوع لفظا؛ لأنّه فاعله، والفعل مع الفاعل جملة فعليّة في محلّ الجزم[7] جزاءُ[8] الشرط، و(إنْ)

١. ع – فكل كلام، صح هـ.
٢. ع: والآخر.
٣. م: ا لجملتين.
٤. ع – لأن الجزم، صح هـ.
٥. م: لقولها.
٦. ع – لأن الجزم، صح هـ.
٧. ع – وقام فعل ماض وعمرو مرفوع لفظا؛ لأنه فاعله والفعل مع الفاعل جملة فعلية في محلّ الجزم فعل الشرط، صح هـ؛ ع + فعل الشرط.
٨. ع: فعل.

مع فعل الشرط وجزاء الشرط جملة شرطيّة، وكلام مفيد، ولا محلّ لهذه الجملة من الإعراب؛ لأنّها جملة ابتدائيّة، وسُمّي على (قام زيد) جملة ولا يُسمّى كلاما؛ **لأنّه لا يحسن السكوت عليه**، أي على (إن قام زيد) وحده.

ثم الجملة تسمّى جملة **إسميّة إنْ بُدِأت باسم، كـ«زيد قائم»**، و(زيد) مرفوع لفظا؛ لأنّه مبتدأ، و(قائم) مرفوع لفظا؛ لأنّه خبره، وفاعل (قائم) ضمير مستتر فيه، عائد إلى (زيد)، العامل[1] مع [٦ظ] فاعله مفرد وليس بجملة،[2] والمبتدأ مع الخبر جملة إسميّة، لا موضع لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة.

و«**إنّ زيدا قائم**»، (إنّ) حرف من الحروف المشبّهة بالأفعال للتحقيق، تنصب المبتدأ وترفع الخبر عند البصريّين، وعند الكوفيّين تنصب المبتدأ، وخبره مرفوع، كما كان قبل دخول (إنّ)،[3] و(زيدا) منصوب لفظا؛ لأنّه اسم (إنّ)، و(قائم) مرفوع لفظا؛ لأنّه خبره، و(إنّ) مع اسمها وخبرها[4] جملة[5] إسميّة لا موضع لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة.

١. [جاء في نسخة: فاسم الفاعل].
٢. م – العامل مع فاعله مفرد ليس بجملة.
٣. م – قبل دخول إن.
٤. ي – خبرها.
٥. م – جملة.

و«**هل زيد قائم؟**» (الواو) للعطف،[1] (هل) حرف من حروف الاستفهام، تدخل على الجملة الإسميّة، كما ذكر في المتن، وعلى الجملة الفعليّة، مثل: «هل قام زيد»؟ فـ(زيد) مرفوع؛ لأنّه مبتدأ، و(قائم) مرفوع؛ لأنّه خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة، لا محلّ لها من الإعراب؛[2] لكونها ابتدائيّة أيضا.

و«**ما زيد قائما**»، (ما) حرف[3] مشابه بليس، (زيد) مرفوع؛ لأنّه اسم (ما)، و(قائما) منصوب؛ لأنّه خبره، و(ما) مع اسمه وخبره جملة إسميّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة.

ومشابهة (ما) بـ(ليس) من وجهين، أحدهما: أنّها لنفي الحال، كما أنّ (ليس) كذلك، والثاني أنّه يدخل على المبتدأ [٦و] والخبر، كما أنّ (ليس) كذلك. **وفعليّة، إن بدئت بفعل، كـ«قام زيد»**، (قام) فعل ماض، و(زيد) مرفوع؛ لأنّه فاعله، والفعل مع الفاعل جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها جملة[4] ابتدائيّة.

١. م - الواو للعطف.

٢. م - وقائم مرفوع لأنه خبره والمبتدأ مع خبره جملة إسمية لا محلّ لها من الإعراب.

٣. م – حرف.

٤. ي – جملة.

و«**هل قام زيد**»، (هل) حرف استفهام، (قام) فعل ماض، و(زيد) مرفوع؛ لأنّه فاعله، والفعل مع الفاعل جملة فعليّة، ابتدائيّة[1]، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة.[2]

و«**زيدا ضربته**»، و«**يا عبد الله**»؛ **لأنّ التقدير**: «**ضربت زيدا ضربته**»، (ضرب) فعل ماض، و(التّاء) ضمير مرفوع[3] بارز في محلّ الرفع؛ لأنّه فاعله، و(زيدا) منصوب؛ لأنّه مفعول به، والفعل مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة ابتدائيّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة،[4] و(ضربته) الثّاني تفسير لـ(ضربت) المقدر، فلا محلّ لها من الإعراب أيضا.

و(يا) حرف نداء، و(عبد الله)[5] منادى مضاف منصوب بـ(يا) التي هي نائبة مناب أدعو، تقديره: «**وأدعو عبد الله**»، و(أدعو) فعل مضارع، فاعله ضمير مرفوع[6] مستتر فيه وهو (أنا)، و(عبد) منصوب لفظا؛ لأنّه مفعول به، مضاف إلى (لفظة الله)، و(لفظة الله) مجرورة لكونها مضافًا إليه، والفعل مع

١. ي – ابتدائية.
٢. م ع –؛ لكونها ابتدائية.
٣. م – مرفوع.
٤. ع م – لكونها ابتدائية.
٥. ع – الله.
٦. ي ع – مرفوع.

الفاعل والمفعول به[1] جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة.

[٧ظ] وإنّما ذكر الجملة الفعليّة والإسميّة؛ لأنّ الجملة في الحقيقة جملة فعليّة أو إسميّة غير أنّ الشرط لما خالف الظاهر يجري الجملة فيه مجرى الجزاء منها في عدم الإفادة، وإنّ الظرف لمّا ناب عن الفعل قام مقامه، تفرد كلّ منها على حدة.

وإذا قيل: «**زيد أبوه غلامه منطلق**»، **ف(زيد) مبتدأ**[2] **[أول]**،[3] **و(أبوه)** مرفوع لفظا **مبتدأ ثانٍ**، وعلامة[4] الرفع الواو؛ لكونه[5] من الأسماء الستّة المعتلّة المضافة إلى غير ياء المتكلم، وقد أضيف إلى (الهاء)، و(الهاء)[6] ضمير مجرور متصل في محلّ الجرّ؛ لكونها مضافا إليها، عائد إلى (زيد)، **(وغلامه) مبتدأ ثالث**، مضاف إلى (الهاء)، و(الهاء) ضمير مجرور عائد إلى (أبوه)، **و(منطلق)** مرفوع لفظا **خبر الثالث**، وهو (غلامه)، **والثالث وخبره خبر الثاني**، وهو (أبوه)، **والثاني وخبره خبر**

١. ي – والمفعول به؛ م – مضاف إلى لفظة الله ولفظة الله مضافا إليه والفعل مع الفاعل والمفعول به.
٢. ي – مبتدأ، صح هـ.
٣. الزيادة في المتن، ص.
٤. وفي النسخ + غلامه.
٥. ي: لأنه.
٦. ع – والهاء، صح هـ.

الأوّل، وهو (زيد)، **ويُسمّى المجموع جملة كبرى، (وغلامه منطلق) جملة صغرى، (وأبوه غلامه منطلق)**[1] **جملة كبرى بالنسبة إلى (غلامه منطلق)، وصغرى بالنسبة إلى (زيد)**، ومثله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ ربّي﴾، [الكهف: ٣٨/١٨] إذ أصله «لكن أنا هو الله ربّي»، أصل (لكنّا) لكنْ أنا، بتخفيف نون لكنّ، والدليل عليه من وجهين:

أحدهما:[2] أنّه لا يستقيم أنْ يكون لكنَّ المشدّة؛[3] لأنّ المشدّة لا يقع بعدها المضمر المرفوع كما لا يقع بعد إنّ، بل يقع [٧و] بعدها ضمير المنصوب التّي هي الحرف المشبّهة، بل من حروف العطف[4] ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن؛ لأنّ ضمير الشأن المنصوب لا يخذف، بل يقع بعدها الضمير المنصوب،[5] إلّا في الضرورة، فوجب أنْ يكون أصله[6] لكنْ أنا.

والثاني: أنّهم وقفوا عليها بالألف، ولو لا أنّها (لكن أنَا)، لم يجز الوقف عليها بالألف، فوجب أنْ يكون من حروف

١. ي – منطلق، صح هـ.
٢. ع – من وجهين أحدهما أنه، صح هـ.
٣. ي + التي هي الحروف المشبهة بل من حروف العطف.
٤. م ي – بل يقع بعدها ضمير المنصوب التي هي الحرف المشبهة بل من حروف العطف.
٥. م ع – بل يقع بعدها الضمير المنصوب.
٦. ع: أصل.

العطف، لا من حروف المشبّهة بالأفعال، فإذا كان أصله (لكن أنَا) نقلت فتحة الهمزة إلى النون وحُذِفت الهمزة حذفا على غير قياس[1] وأدغمت نون (لكنْ) في نون (أنا) بعد أن سُكّنت، فصار لكنّا. أو نقول: حذفت الهمزة مع حركتها وأدغمت نون (لكنّ) في نون (أنا)[2] فصار (لكنّا)، فـ(أنا) ضمير مرفوع متصل في محلّ الرفع مبتدأ، (هو) ضمير مرفوع في محلّ الرفع مبتدأ ثان، و[لفظة] (الله) خبر المبتدأ الثاني،[3] و(ربي) نعت [لفظة] (الله)، وعند المصنف [لفظة] الله مبتدأ ثالث، (وربي) خبر للمبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث مع خبره خبر للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره[4] جملة إسميّة في محلّ الرفع خبر للمبتدأ الأوّل، وهو (أنا)، والعائد من[5] الجملة[6] إلى المبتدأ الياء المجرورة [٨ظ] بإضافة (ربّ) إليه.

وهذه الجملة معطوفة على ما قبلها، والمعنى: «لكن لا أقول كما تقول، بل أقول هو الله ربّي».

١. م ي – على غير قياس.
٢. ع – أنا.
٣. ي – الثاني.
٤. ي – مع خبره.
٥. ع: عن.
٦. م + الياء.

وقراءة أبي عامر[١] بإثبات ألف (أنا)[٢] في الوصل والوقف جميعا،[٣] وحُسنُ ذلك وقوع الألف عوضا من حذف الهمزة، وغيره لا يثبتها إلّا في الوقف، وعند [٤]أبي عمرو[٥] أنّه وقف بالهاء (لكنه)،[٦] وقرأ في الوصل[٧] (لكنْ هو الله ربّي)، بسكون النون وطرح (أنا)،[٨]

وقرأ أبي بن كعب[٩] (لكن أنا)[١٠] على الأصل، وفي قراءة

١. أبو عمرو بن العلاء البصري (ت. ١٥٤هـ/٧٧٠م)، وهو واحد من القراء السبعة.
٢. ي – أنا.
٣. قوله تعالى: ﴿لكنّاْ هو﴾، قرأ ابن عامر، وأبو جعفر، ورويس في الوصل بإثبات الألف بعد النون، والباقون بخذفها، وفي الوقف عليه فالجميع بإثبات الألف اتباعا للرسم (البدور الزاهرة، ص.١٧٢)، بإثبات الألف في الوصل، والباقون بخذفها فيه وإثباتها في الوقف إجماع. (التيسير، ص. ٤٠٨).
٤. ع: عن.
٥. أبو عمرو، عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري (ت. ٢٤٢هـ/٨٥٧م)، من كبار القراء.
٦. ﴿لكنا هو﴾ قرأ ابن عامر وأبو جعفر ورويس في الوصل بإثبات الألف بعد النون، والباقون بحذفها، وفي الوقف عليها فالجميع بإثبات الألف اتباعا للرسم. (البدور الزاهرة، ص. ١٧٢).
٧. ع – في الوصل.
٨. م – أنا.
٩. أبي بن كعب بن قيس بن عبيد (ت. ق ٢١/٦٤٢هـ).
١٠. يقرأ ﴿لكن أنا﴾ بتخفيف النون الأولى وزيادة «أنا» بعدها، وهو الأصل للقراءات كلها. (إعراب القراءات الشواذ، ص. ٢١٣).

عبد الله[1] (لكنْ أنا لا إله إلا[2]هو الله ربّي)، ومثله: «زيد غلامه جاريته زوجها ابنه امرأته دارها سقفها خشبته ساج»، فـ(خشبة) مبتدأ تاسع و(ساج) خبره،[3] فـ(خشبة) مع خبره خبر من المبتدأ الثامن، وهو (سقفها)، وكذلك في كلّ جملة ضمير راجع إلى المبتدأ،[4] فحاصل المعنى: «زيد خشبة سقف دار امرأة ابن زوج جارية غلامه ساج.

[٢.١.١.] الجمل التي لها محل من الإعراب

[١.٢.١.١.] الجملة الواقعة خبرا

المسألة الثانية في بيان الجملة التي لها محلّ من الإعراب، وهي سبع، إحداها، أي الجملة **الواقعة**[5] **خبرا: وموضعها رفع في بابي المبتدأ و(إنّ).**

مثال الأوّل، **نحو**: «**زيد قام أبوه**». فـ(زيد) مبتدأ، (قام) فعل ماض، (أبوه) مرفوع لفظا، فاعله، والضمير المجرور عائد إلى المبتدأ، والفعل مع فاعله جملة فعليّة في محلّ الرفع، خبر

١. عبد الله بن عامر بن زيد (ت. ٦٣٠هـ/٧٣٦م)، أحد القراء السبعة.
٢. م: وهو.
٣. ع – وخشبة مبتدأ تاسع وساج خبره.
٤. ع: إلى مبتدئها.
٥. ع: أحدهما؛ م ي – أي: الجملة.

للمبتدأ، والمبتدأ [٨و] مع خبره جملة إسميّة ليس لها محلّ من الإعراب.

ومثال الثاني: «**إنّ زيدا أبوه قائم**». (إنّ) حرف من الحروف[١] المشبّهة بالأفعال، (زيدا) منصوب لفظا؛ لأنّه[٢] اسمها، و(أبوه) مبتدأ، والضمير المجرور[٣] فيه عائد إلى اسم (إنّ)، و(قائم) خبر المبتدأ، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة في محلّ الرفع؛ لأنّه خبر لـ(إنّ)،[٤] و(إنّ) مع اسمها وخبرها جملة إسميّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها ابتدائيّة.

ومحل الجلمة[٥] **نصبٌ في بابي كان وكاد، نحو: ﴿كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾،** [الأعراف: ١٦٢/٧] (كان) فعل من الأفعال الناقصة، يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع المبتدأ ويصير اسمه، وينصب الخبر ويصير خبره، و(الواو) ضمير مرفوع في محلّ الرفع؛ لأنّه اسمه، و(يظلمون) فعل وفاعله (الواو)، والفعل مع الفاعل جلمة فعليّة في محلّ النصب؛ لأنّه خبر كان، [٣٤ظ] وكان مع اسمه وخبره جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب.

١. ي: حروف.
٢. ع - لأنه.
٣. م ع - المجرور.
٤. م ي: إن.
٥. م – ومحل الجملة.

اعلم أنّ (كان) يجيء في كلام العرب على خمسة أوجه:

أحدها: أنْ يكون ناقصة، كما ذكر[1] في المتن.

والثاني: أنْ يكون تامة بمعنى وقع ووُجِد وحدث، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾، [البقرة: ٢٨٠/٢] أي وإن[2] وجد ذو عسرة، و﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، [البقرة: ١١٧/٢] أي أحدث فيحدث.[3]

والثالث: أنْ يكون زائدة، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾، [مريم: ٢٩/١٩] أي [٩ظ] من في المهد صبيا،[4] و(صبيا) منصوب على الحال، يعني: كيف نكلم من كان[5] في المهد حال كونه صبيا؟

والرابع: أنْ يكون بمعنى صار، كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾، [آل عمران: ١١٠/٣] ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾، [ص: ٧٤/٣٨] أي صرتم وصار.

الخامس: أن يضمر فيها ضمير للأمر[6] والشأن، وما

١. ع: ذكرنا.
٢. ي – وإن.
٣. ي: فحدث.
٤. ع + أي من في لمهد صبيا.
٥. ع – كان.
٦. ع: الأمر.

بعدها مرفوع بالابتداء، كقولك: «كان زيد خارج»، أي كان الأمر والحدث[1] والشأن[2] زيد خارج.

﴿**وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾. [البقرة: ٧١/٢] و(الواو) حرف عطف من الحروف العاطفة[3] لمطلق الجمع من غير تعرض لمقارنة وترتيب، و(ما) حرف نفي، و(كاد) فعل من أفعال المقاربة، ترفع الاسم، وخبره الفعل المضارع في تقدير اسم فاعل منصوب، و(الواو) ضمير مرفوع متصل في محلّ الرفع؛ لأنّه اسمه، و(يفعلون) جملة فعليّة في تقدير اسم فاعل منصوب خبره، تقديره: وما كادوا فاعلين.

[٢.٢.١.١.] الجملة الواقعة حالا

الثانية والثالثة الواقعة[4] حالا، والواقعة مفعولا، ومحلّهما النصبُ، فالحالية، نحو: ﴿وَجاؤوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾، [يوسف: ١٦/١٢] (جاؤوا) فعل وفاعل، و(أباهم) منصوب لفظا؛ لأنّه مفعول به، وعلامة النصب (الألف)، والضمير المجرور مضاف إليه، عائد إلى فاعل (جاؤوا)، وهو (الواو)، و(عشاءً) منصوب لفظا؛ لأنّه مفعول فيه، (يبكون) [٩و] فعل مع

١. ي – الحدث.
٢. ع – والشأن.
٣. ع: الواو أحرف من حروف العاطفة.
٤. ي – والواقعة، صح ه.

فاعله جملة فعليّة، في محلّ النصب، حال من فاعل (جاؤوا)، وكانت مبيّنة[1] لهيئة الفاعل، والفعل مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة معطوفة على ما[2] قبلها.

[١.٢.٣.] الجملة الواقعة مفعولا

وإنّ الثالثة الواقعة **مفعوليّة تقع في ثلاثة مواضع**:

[١.١.٢.٣.] محكية بالقول

أحدها:[3] **محكية بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ﴾**، [مريم: ٣٠/١٩] (قال) فعل ماض،[4] فاعله مستتر فيه، عائد إلى (عيسى)، و(إنّ) حرف من الحروف المشبّهة بالأفعال، و(الياء) المتصلة بها في محلّ النصب؛ لأنّها[5] اسمها، و(عبد الله) خبرها، و(إنّ) مع اسمها وخبرها في محلّ النصب؛ لأنّه مفعول به لـ(قال)، و(قال) مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة.

١. ع: مبيّنا.
٢. م - في محلّ النصب حال من فاعل جاؤوا وكانت مبيّنة لهيئة الفاعل والفعل مع الفاعل والمفعول به جملة فعلية معطوفة على ما.
٣. ع – إحداها.
٤. م – ماض.
٥. ع: لأنها.

[١.١.٢.٣.٢.١.] المفعول الأوّل في باب ظنّ

وثانية[١] المفعول الأوّل في باب ظنّ، نحو: ظننت زيدا يقرأ. (ظنّ) فعل ماض[٢] من أفعال القلوب، مستدعية المفعولين، لا يجوز الاقتصار على أحدهما، و(التّاء) المتصلة به في محلّ الرفع، بأنّه[٣] فاعله، و(زيدا) منصوب لفظا؛ لأنّه المفعول به الأوّل، و(يقرأ) فعل مضارع فاعله[٤] مستتر فيه، عائد إلى (زيدا)، والفعل مع الفاعل جملة فعليّة في محلّ النصب؛ لأنّه المفعول به الثاني لـ(ظنّ)،[٥] والفعل مع الفاعل والمفعول به الأوّل والمفعول به الثاني جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة.[٦]

[١.١.٣.٣.٢.١.] المفعول الثاني في باب أعلم

[وثانية للمفعول الثاني في باب أعلم أي أعلمت زيدا عمرا أبوه قائم] ومعلّقا [١٠ظ] **عنها العامل، نحو:**

١. في النسخ: وثانيها.
٢. ع – ماض.
٣. ع – بأنه.
٤. م – المتصلة به في محلّ الرفع بأنه فاعله وزيدا منصوب لفظا لأنه مفعول به الأول ويقرأ فعل مضارع فاعله.
٥. ع – لظن.
٦. ع – لكونها ابتدائية.

﴿لِنَعْلَمَ أَيّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾، وأوّل الآية: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَي الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢/١٨] (ثمّ) حرف[١] من حروف العطف للتراخي مع الترتيب، (بعثنا) فعل وفاعل، و(هم) ضمير منصوب متصل في محلّ النصب؛ لكونه مفعولا به لـ(بعثنا) و(اللام) في (لنعلم) للتعليل، و(نعلم) منصوب بـ(أن) المضمر بعد اللام، أي مبتدأ، (الحزبين) جرّ[٢] بالإضافة، و(أحصى) فعل ماض فاعله مستتر فيه، عائد إلى[٣] (أي)، (أمدا) ظرف لـ(أحصى)، وإنْ شئت كان ظرفا لـ(لبثوا)، وأجاز الزجّاج[٤] نصبه على التمييز،[٥] وقيل نصبه[٦] على أنّه مفعول به لـ(أحصى)، كأنّه قال: لنعلم أهؤلاء أحصى للأمداد أم هؤلاء، و(اللام) للتعليل، و(ما) في قوله (لما لبثوا) يجوز أنْ يكون مصدرية، أي للبث،[٧] ويجوز أنْ يكون موصولة، على تقدير: «لما لبثوا

١. م ع – حرف.
٢. م: يجر.
٣. ع: على.
٤. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت. ٣١١هـ/٩٢٣م)، عالم بالنحو واللغة.
٥. قوله تعالى: ﴿أحصى﴾، قرأ حمزة، والكسائي، وخلف بالإمالة محضة، وقرأ نافع بالفتح وبين اللفظين، والباقون بالفتح. الزاهرة، ص. ١٧٠.
٦. م – نصبه.
٧. ع: لألبث؛ م – أي: للبث

فيه»، فحذفت (فيه). وقد عُدّ لك هذه الآية من مثال،[1] حذف الجارّ والمجرور من الصلة.

وقد قالوا: لا يجوز ذا، و(لبثوا) مع فاعله جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها صلة للموصول، والموصول مع صلته في محلّ الجرّ بـ(اللام)، والجارّ والمجرور ظرف لغو متعلّق بـ(أحصى)، و(أحصى) مع فاعله ومتعلّقه جملة فعليّة [١٠و] في محلّ الرفع؛ لأنّه خبر المبتدأ، والمبتدأ مع خبره في محلّ النصب؛ لأنهما سدّ مسدّ مفعولي علم، و(لنعلم) مع متعلّقه في تأويل المصدر المجرور باللام، والجارّ[2] والمجرور متعلّق بـ(بعثنا)،[3] و(بعثنا) مع فاعله ومفعوله ومتعلّقه جملة فعليّة معطوفة على جملة ما قبلها.

إنّما قال: معلّقا عنها العامل؛ لأنّ من خصائص أفعال القلوب التعليق مع لامِ الابتداء، نحو: «علمت لَزيد منطلق»، وحرفِ النفي، نحو: «علمت ما زيد منطلق»، وهمزةِ الاستفهام، نحو: «علمت أزيد عندك أم عمرو»، وإنّما علّق مع هذه الحروف لما أنّ (لام الابتداء) و(حرف النفي) و(همزة الاستفهام) صدر الكلام؛ فلذلك لم يمكن إعمال تلك الأفعال

١. م: أمثاله.

٢. م ي + مع.

٣. ي: لبعثنا.

في ما بعدها، عنى التعليل[1] أن يمتنع إعمالها لفظا بعارض لزوما وإن كان في المعنى مرادا، ومن خصائصها أن يلغو أعمالها إذا وقعت متوسطة، نحو: «زيد علمت قائم»، ومتأخرة،[2] نحو: «زيد قائم علمت» لاستقلال الجزأين كلاما؛ لأنّ المفعولين في الأصل مبتدأ وخبر، فكان ذكر الأفعال كذكر الظروف في المعنى، فإذا قلت: «زيد ظننت قائم»، فكأنّك قلت: «زيد قائم[3] في ظني» بخلاف باب أعطيت، فإنّه ليس [١١ظ] بين مفعوليه نسبة، حتّى إذا أُلغِي يستقلان كلاما، وقد نُقل الإلغاء عند التقديم، نحو: «ظننت زيد قائم»، وعليه قول الشاعر:[4]

أرْجو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها

وما إِخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْويلُ

وكذلك قوله:[5]

١. ع: تعليق.

٢. م: ومتأخرا.

٣. ع – فكأنك قلت زيد قائم، صح هـ.

٤. من قصيدة كعب بن زهير التي مدح بها سيّدنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، التي مطلعها: «بانت سعاد»، كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني (ت. ٢٦هـ/٦٤٥م)، بانت سعاد.

٥. كَذَاك أدبت حَتَّى صَار من خلقي إِنّي وجدت ملاك الشيمة الأدب هذا البيت في حماسة أبي تمام، محمد بن محمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية.

إِنّي وجدت مِلاك الشيمة الأدب

والجمهور على أنّه لا يجوز الإلغاء في التقديم. واعتذر الجمهور عن البيتين بحذف ضمير الشأن للضرورة، والأصل: «وما إخاله، وإنّي وجدته».

والفرق بين الإلغاء والتعليق مع كون الأفعال في الحالين غير عاملة، أنّ في التعليق لا يمكن إعمالها لفظا لمانع لفظي كما في الصور المذكورة، وأما في الإلغاء، فيمكن أنْ تنصب الجزأين على المفعوليّة في التوسط والتأخر، وأيضا في صورة التعليق المذكور بعده مفعول من حيث المعنى بالتأويل، فمعنى: «علمت أزيد عندك أم عمرو»، (علمت) جواب هذا الاستفهام.

ومن خصائصها، أنّها إذا ذكر أحد المفعولين فلا بدَّ من ذكر الآخر، بخلاف باب أعطيت؛ لأنهما في المعنى على ما كان عليه من منسوب ولمنسوب إليه، فلو اختصر على أحدهما اختل المعنى بخلاف باب أعطيت، فإنّ مفعوليهما[1] ليسا منسوبا ومنسوبا إليه؛ فلذلك [١١و] جاز ذكر أحدهما وترك الآخر، ﴿**فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا**﴾، [الكهف: ١٩/١٨] فـ(أيها) مبتدأ و(أزكى) في تقدير الرفع[2] خبره، و(طعاما) نصب على

١. ي: مفعوليه.

٢. ي – في تقدير الرفع.

التفسير،[1] والجملة في محل[2] النصب؛ لأنّه مفعول (فلينظر).

[٤.٢.١.١.] الجملة المضاف إليها

والرابع: الجملة **المضاف إليها، ومحلّها الجرّ، نحو**: ﴿قال الله **هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾، [المائدة: ١١٩/٥] (هذا) اسم[3] إشارة، في محلّ الرفع؛ لأنّه مبتدأ، و(يوم) مرفوع؛ لأنّه خبره، فعلى هذا التقدير يكون المشار إليه يوم القيامة، (ينفع) فعل مضارع، (الصادقين) مفعول به لـ(ينفع)، (صدقهم) مرفوع؛ لأنّه فاعله، والضمير المجرور والمضاف إليه لـ(صدق) عائد إلى (الصادقين)، والفعل مع فاعله والمفعول به جملة فعليّة في محلّ الجرّ؛ لكونه مضافا إليه لـ(يوم)، والمبتدأ مع خبره في موضع نصب؛ لأنّه مفعول به لـ(قال)، و(قال) مع فاعله المستتر فيه ومع مفعوله جملة فعليّة ابتدائيّة، لا محلّ لها من الإعراب.

فأما من نصب (يوم)، فإنّه جعله ظرفا للقول، وهذا إشارة إلى القصص، يكون المشار إليه[4] الخبر الذي تقدّم، أي يقول الله تعالى: «هذا الكلام في يوم ينفع الصادقين»، و(هذا)

١. ي + في تقدير الرفع.
٢. م: بيان.
٣. م ع + من أسماء.
٤. م – يكون المشار إليه

إشارة إلى ما تقدّم، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى﴾ [المائدة: ١١٦/٥] الآية.[١]

ويجوز [١٢ظ] على قول الكوفيين أنْ يكون (يَوْمُ يَنْفَعُ) مبنيّا على الفتح لإضافته إلى الفعل، فإذا كان كذلك احتمل موضعه النصب والرفع على ما تقدّم من التفسيرين، وإنّما يقع البناء في الظرف إذا أضيف إلى الفعل عند البصريين، إذا كان الفعل مبنيًا، فأما إذا كان الفعل معربا، فلا يبنى الظرف إذا أضيف إليه عندهم.

فإن قيل: إذا وقع (ينفع) مضافا إليه لـ(يوم) فما وجه قول النحاة أنْ يكون المضاف إليه من خواص الاسم؟ قلت: يمكن أنْ يجاب عنه بوجهين.

أحدهما: أنّه بتقدير المصدر، فيكون تقديره «يوم نفع الصادقين».

والوجه الآخر، أنّ المراد من الخواصّ أنّ الفعل لا يقع مضافا إليه لغير الظرف، أما إلى[٢] الظرف، فيجوز أن يقع الفعل مضافا إليه. و﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ [غافر: ١٦/٤٠] (يوم) نصب على الظرفية، (هم) مبتدأ و(بارزون) خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة في موضع خفض بإضافة (يوم) إليها.

١. ع – الآية.
٢. ع: في.

وظروف الزمان إذا كانت بمعنى (إذا)، أضيفت إلى الجملة الفعليّة والإسميّة، فإن كانت بمعنى (إذ)، لم تضف إلّا إلى الجملة الفعليّة.

وكلّ جملة وقعت بعد (إذ)، سواء كانت إسميّة، مثل: «جئتك إذ زيد قائم»، فجملة (زيد قائم)[1] في محلّ الجرّ؛ لكونه مضافا إليه لـ(إذ)، و(إذ) ظرف [١٢و] زمان لما مضى، مبنيّة في محلّ النصب؛ لأنّه مفعول فيه بـ(جئتك)، والفعل مع الفاعل والمفعول به والمفعول فيه جملة فعليّة، أو فعليّة، مثل: «جئتك إذ قام زيد»، فمحلّ الجملة الفعليّة في محلّ الجرّ؛ لكونه مضافا إليه لـ(إذ)، والعامل في (إذ) (جئتك).[2]

وبعد[3] **إذا**، مثل: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾، [الليل: ١/٩٢] (يَغْشَى) فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، والفعل مع فاعله في محلّ الجرّ؛ لكونه مضافا إليه لـ(إذ)، و(إذا) ظرف[4] من الظروف المبنيّة المختصّة بمعنى الاستقبال، والعامل فيه (أقسم)، الجارّ والمجرور ظرف لغو، متعلق بـ«أقسم» المقدّر، تقديره:

١. م – فجملة زيد قائم؛ ع – فجملة زيد قائم، صح هـ.
٢. ي + لا محلّ لها من الإعراب؛ جملة، لا محل لها من الإعراب: خبر كل جملة وقعت بعد إذ.
٣. م – وبعد.
٤. ع – ظرف.

«أقسم[1] والليل إذا يغشى»، و(أقسم) مع فاعله المستتر فيه[2] -وهو أنا- ومع متعلّقه جملة فعليّة ابتدائيّة، لا محلّ لها من الإعراب. وكذلك قوله تعالى: ﴿والذين إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾. [الشورى: ٣٩/٤٢]

و(**حيث**)، مثل: «اجلس حيث زيدا جالس»، (اجلس) أمر مخاطب، وفاعله مستتر فيه، هو أنت، و(حيث) ظرف من الظروف المبنيّة المكانية الموضوعة لمكان مبهم[3] المتضمّنة، (وزيد جالس) جملة إسميّة في موضع الجرّ؛ لكونها مضافا إليه لـ(حيث)، والعامل في (حيث) (اجلس).

و(**لمّا**) **الوجودية عند من قال بإسميتها**، مثل: «لما جئتني أكرمتك»، (لمّا) ظرف[4] من الظروف المبنيّة، [١٣ظ] بمعنى حين، وهو لوقوع الشيء[5] لوقوع[6] غيره، ولا يضاف إلّا إلى الجملة الفعليّة، والعامل في (لمّا) جوابه، (جئتني)، فعل وفاعل، و(النون) للوقاية، و(الياء) ضمير منصوب مفعول به، والفعل مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة في محلّ الجرّ؛

١. م - المقدّر تقديره أقسم
٢. ي – فيه.
٣. ع م – مبهم.
٤. م، ع –ظرف.
٥. م – الشيء.
٦. ع – لوقوع.

لكونه مضافا إليه لـ(لمّا)، والعامل في (لمّا) (أكرمتك)، وهو جوابه، فيكون تقديره: «أوقعت إكرامي في زمن مجيئك»، كما كان العامل في الظروف المتضمّنة للشرط، نحو:[1] (إذ)، هو الجواب على الصحيح، وقد يكون جواب (لمّا) مذكورا، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾، [البقرة: ٨٩/٢] فـ(كفروا) هو جواب (لمّا)، وهو العامل في (لمّا)، وقد يكون محذوفا، نحو[2] قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾، [البقرة: ٨٩/٢] أي جحدوه،[3] وهو جواب (لمّا)، وحذف للعلم به.

اعلم أنّ (لمّا) يجيء على ثلاثة معان:

أحدها: بمعنى حين، وهي إذا دخلت على الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا﴾، [الأعراف: ١٤٣/٧] أي حين جاء موسى.

والوجه الثاني: أن[4] يأتي (لمّا) بمعنى لم،[5] فإذا دخلت

١. م – نحو.
٢. م – نحو.
٣. ي: جحدوا.
٤. –أن.
٥. ع: فهي.

(لمّا)[1] على الفعل المستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا﴾، [البقرة: ٢/٢١٤] فينجزم حينئذ المستقبل.

والثالث: أنْ يكون بمعنى إلّا، وذلك[2] إذا دخلت[3] على غيرهما، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كلّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾. [الطارق: ٨٦/٤] [١٣و]

وقيل: (لمّا) تجيء فعلا بمعنى جَمَعَ،[4] مثل: لمّ لما لموا، من قولهم: «لَمَمْتُ الشيء»، أي جمعته، ومنه قوله تعالى: ﴿أَكْلًا لَمًّا﴾، [الفجر: ٨٩/١٩] **فهي**، أي الجملة **في موضع خفض بإضافتهن**، أي بإضافة هذه الظروف **إليها**، أي إلى الجمل.

[٥.٢.١.١.] الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم

والخامسة أي من الموضع التي للجمل محلّ من الإعراب[5] الجملة **الواقعة جوابا لشرط جازم، ومحلّها الجزم؛ إذا كانت مقرونة بـ(الفاء) أو بـ(إذا) الفجائية،**

فالأولى، أي الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم،

١. ع م- لما.
٢. ع + وذلك.
٣. م: فأدخلت
٤. م: جميع.
٥. م ي – أي: من الموضع التي للجمل محلّ من الإعراب.

إذا كانت مقرونة بالفاء، **نحو: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾**، [الأعراف: ١٨٦/٧] ولهذا،[١] أي ولأجل أنّ محلّ الجملة جزم، إذا وقعت جوابا لشرط جازم مع كونها مقرونة بالفاء؛[٢] **ولهذا قرئ بجزم (يذرْ)**[٣]، **عطفا على محلّ الجملة** الجزائيّة مع (الفاء). (مَنْ) شرطية، (يضلل) فعل الشرط، وسقوط الحركة علامة الجزم، و[لفظة] (الله) فاعله، محلّ (مَنْ) منصوب بـ(يضلل)؛ لأنّه مفعوله، مقدم عليه،[٤] و(الفاء) رابطة بجواب الشرط، و(لا) لنفي جنس، (هادي) اسم (لا)، وهو مع (لا) في محلّ رفع؛ لأنّه مبتدأ، والضمير المجرور في قوله تعالى[٥] (له) عائد[٦] إلى (مَنْ)، الجارّ والمجرور مع متعلّقه ظرف مستقر، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى اسم (لا)، والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محلّ الرفع؛ لأنّه خبر المبتدأ، المبتدأ [١٤ظ] مع الخبر جملة إسميّة

١. م – لا لهذا.

٢. م – ولأجل أن محلّ الجملة جزم إذا وقعت جوابا لشرط جازم مع كونها مقرونة بالفاء.

٣. وقرأ حمزة والكسائي وخلف بجزم الراء، (البدور الزاهرة، ص. ١١٢).

٤. م ع – مقدم عليه.

٥. ع – قوله تعالى.

٦. م – له عائد.

مع الفاء[1] في محلّ الجزم؛ لأنّه جزاء الشرط، وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية، لا محلّ لها من الإعراب.

و(يذر) قرئ برفع الراء وجزمها،[2] فالرفع على إضمار، وهو (يذرهم)، فيكون الجملة الإسميّة في محلّ النصب، واقعة موقع الحال عن فاعل (يضلل)، مبيّنًا لهيئة الفاعل، والجزم على العطف على موضع الفاء مع ما بعدها،[3] فيكون محمولا على جواب الشرط، وهو[4] (فلا هادي له)، (في طغيانهم) ظرف لغوٍ يتعلق[5] بـ(يذرهم)،[6] (يعمهون) جملة فعليّة في محلّ النصب؛ لأنّها وقعت حالا عن مفعول (يذرهم)، مبين لهيئة المفعول به.

١. ي – الفاء، صح ه.

٢. وقوله تعالى: ﴿ويذرهم﴾ بالياء والنون، وبضم الراء وإسكانه. فالياء والنون ظاهران. والرفع فيه وجهان: إحداهما: هو مستأنف، أي: وهو يذرهم. والثاني: هو معطوف على قوله ﴿فلا هادي له﴾ والإسكان على معنى جواب الشرط، وقيل: أسكن فرارا من توال الحركات، (إعراب القراءات الشواذ، ص. ١٤٤)؛ عاصم وأبو عمرو ﴿ويذرهم﴾ بالياء ورفع الراء وحمزة، والكسائي بالياء وجزم الراء، والباقون بالنون ورفع الراء. (التيسير، ص. ٣٦٤).

٣. م: عدهما.

٤. م – الشرط وهو.

٥. م ي: متعلق.

٦. ع: ب(يذر).

اعلم أنّ (مَنْ) إذا وقع في مثل قولنا:[1] «من يكرمني أكرمه» فهو مرفوع بالابتداء، واختلفوا في خبره، وقال[2] بعضهم: هو الجملة الجزائيّة وحدها، والجملة الشرطيّة لا يجوز أنْ يكون خبرا؛ لكونها في صلة (مَنْ)، وبعضهم:[3] على أنّ الخبر هو الجملتان جميعا، كأنّك قلت: «أيّ إنسان ما إنْ يكرمني أكرمه»، أما إذا قلت: «من تضرب أضرب»، فهو منصوب المحلّ على المفعوليّة لـ(أضرب) الثاني،[4] كأنّك قلت: «أيّ إنسان تضرب أضرب»، وهو أعنى من يختص بأوّل العلم، [١٤و] ويقع على الواحد، مثل قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣/٣٣] إليك.

وعلى الاثنين مثل قولهم: منهم من يجيبان عندك،[5] والجمع، مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾، [يونس: ٤٢/١٠] والمذكّر والمؤنّث، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾، [الأحزاب: ٣١/٣٣] بتذكير الأوّل وتأنيث الثاني.

١. ع + يعني في كلّ موضع وقع بعد من فعل مشتغل عنه بضميره.
٢. ي: قال.
٣. ابتداء سقط ي.
٤. م – لأضرب الثاني.
٥. م: عند.

ومثال **الثانية**، أي الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم بـ(إذا المفاجأة)،[1] **نحو**: ﴿**وإن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾، [الروم: ٣٦/٣٠] (الواو) للعطف، (إنْ) حرف شرط، (تصبهم) فعل ومفعول به، (وسيئة) فاعله، و(الباء) للتعليل، (ما) بمعنى الذي، (قدمت) فعل ماض، و(أيديهم) في تقدير الرفع؛ لأنّه فاعل (قدّمت)، والضمير المجرور المضاف إليه لـ(أيدي) عائد[2] إلى مفعول (تُصِب)، ومفعول (قدّمت) محذوف،[3] وهو الضمير العائد إلى الموصول؛ لأن العائد إذا كان مفعولا يجوز حذفه، وتقديره: بما قدمته أيديهم، والفعل مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها صلة للموصول، والموصول مع صلته في محلّ الجرّ بـ(الباء)، والجارّ والمجرور[4] متعلق بـ(تصبهم)، والفعل مع الفاعل والمفعول به ومتعلقه [١٥ظ] فعل الشرط، و(إذا) للمفاجأة، (هم) مبتدأ، (يقنطون) خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة، والجملة الإسميّة مع (إذا) الفجائية في محلّ الجزم جزاء[5] الشرط، وفعل الشرط وجزاؤه

١. الفجائية.
٢. م – عائد.
٣. ع – محذوف.
٤. م: مع المجرور.
٥. م – جزاء.

جملة شرطية معطوفة على ما قبلها، وما قبلها لا موضع لها من الإعراب.

وكذا هذه الجملة، إنّما صارت (إذا الفجائية) بمنزلة (الفاء)؛ لأنّها لا يبتدأ بها، أي لا يقع في أول الكلام كما لا يبتدأ بـ(الفاء)،[1] وإنّما قال «إذا الفجائية؛» لأنّ (إذا) التي فيها معنى الشرط غير التي للمفاجأة، والتي للشرط يبتدأ بها، أي يقع في أول الكلام، فلا يكون جوابا للشرط، و(إذا) التي للمفاجأة لا يبتدأ بها فأشبهت (الفاء)، فوقعت موقعها وصارت جوابا للشرط، وقد يدخل على (إذا) التي للمفاجأة (الفاء)[2] في جواب الشرط، نحو: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾. [يس: ٣٦/٣٧]

وقيل: إنّما جاء (إذا) مع الجملة الإسميّة موضع (الفاء) لدلالتها على[3] التعقيب كـ(الفاء)؛ لأنّها للمفاجأة. وإنّما لم يجئ موضع (الفاء) في غير الجملة الإسميّة؛ لأنّ (إذا الفجائية) لا تدخل إلّا على الجملة الإسميّة، **فأما نحو**: «**إن قام أخوك [قام عمرو]**»،[4] (إن) حرف شرط، و(قام) فعل ماض، [١٥و]

١. م – أي: لا يقع في أول الكلام كما لا يبتدأ بالفاء.

٢. م – لا يبتدأ بها فأشبهت الفاء فوقعت موقعها وصارت جوابا وقد يدخل على إذا التي للمفاجأة الفاء.

٣. م: عل.

٤. الزيادة من المتن، ص.

و(أخوك) فاعله، وعلامة الرفع فيه (الواو)، و(الكاف) في محلّ الجرّ؛ لكونه مضافا إليه لـ(أخوك)، والفعل مع الفاعل جملة فعليّة فعل الشرط، و(قام) فعل ماض، و(عمرو) فاعله، والفعل مع الفاعل جملة فعليّة جزاء الشرط، وفعل الشرط وجزاءه جملة شرطية.

فمحلّ الجزم محكوم به للفعل وحده، مجرّدا عن الفاعل، **لا للجملة**، أي الفعل مع الفاعل، **بأسرها**، بجميعها، **وكذلك القول في فعل الشرط، ولهذا تقول إذا عطفت عليه**، أي على فعل الشرط[1] **المضارع**،[2] **وأعملت** الفعل **الأوّل**، كما هو مذهب الكوفيين، ومقول القول: (إنْ قام) فعل شرط، (ويقعد) معطوف على (قام)، و(أخوك) فاعل (قام) لا لـ(يقعد)، وفاعل (يقعد) مضمر فيه، عائد إلى (أخوك)؛ لأنّ تقديره [نحو]: «**إنْ قام أخوك ويقعد**[3] **قام عمرو**» جزاء الشرط، **فتجزم المعطوف** -وهو يقعد- **قبل أن تكمل الجملة** الشرطيّة، وكمال الجملة الشرطيّة بالفاعل، تقديره: «إن قام أخوك ويقعد أخوك[4] قام عمرو».

١. م - أي: على فعل الشرط.
٢. في المتن مضارعا.
٣. م - لأن تقديره إن قام أخوك وبقعد.
٤. ع -أخوك.

[٦.٢.١.١.] التابعة لمفرد كالجملة المنعوت

السادسة: الجملة **التابعة لمفرد، كالجملة المنعوت بها**، أي كالجملة التي وقعت صفة للنكرة؛ لأنّ الجملة لا تقع صفة للمعرفة. **ومحلها**، أي محلّ الجملة الواقعة صفة لمفرد **بحسب** [١٦ظ] **منعوتها**، أي بحسب موصوفها من الرفع والنصب والجرّ،[١] **فهي**، أي الجملة الواقعة[٢] صفة **في موضع الرفع**؛ لكون موصوفها مرفوعا، في **نحو**: ﴿**مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ**﴾، [البقرة: ٢/٢٥٤] وأوّل[٣] الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾، مَنْ نَصَب (بيع)،[٤] جَعل (لا) لنفي الجنس، و(بيع) اسمه في محلّ الرفع مع الابتداء، ومَنْ رفع (بيع)، جَعل (لا) مشابها بليس، و(بيع) اسمه، و(فيه) خبره،[٥] و(فيه) جارّ ومجرور مع متعلّقه ظرف مستقر، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى البيع، وأما الضمير المجرور البارز في (فيه) فهو[٦] عائد إلى

١. م – من الرفع والنصب والجر.
٢. م – الواقعة.
٣. م: وأولها.
٤. ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾، [البقرة: ٢/٢٥٤] "قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بنصب العين والتاء في الحرفين من غير تنوين، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين في الثلاثة" (البدور الزاهية، ص. ٥١).
٥. م + و(فيه) خبره.
٦. ع – فهو.

اليوم، والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محلّ الرفع؛ لأنّها خبر للمبتدأ، أو لـ(لا)،[1] والمبتدأ مع خبره أو مع لا[2] جملة إسميّة في محلّ الرفع؛ لأنّها صفة ليوم، و(يوم) فاعل (يأتي)، و(يأتي) مع فاعله جملة فعليّة في تقدير مصدر مجرور؛ لكونه مضافا إليه لـ(قبل)، و(قبل) هنا معرب، مجرور لفظا مع (مِن)، والجارّ والمجرور ظرف لغو، والعامل فيه (أنفقوا)، والجملة في موضع **نصب، في نحو**: ﴿**وَاتَّقوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ**﴾، [البقرة: ٢٨١/٢] (اتقوا) فعل وفاعل، و(يوما) منصوب على الظرفية، والعامل فيه[3] (اتقوا)، (ترجعون) فعل وفاعل، و(فيه) متعلق بـ(ترجعون)، [١٦و] وكذلك ﴿إلى الله﴾، فـ(ترجعون) مع فاعله ومتعلّقه جملة فعليّة في موضع نصب، نعت ليوما.

قيل: أنّ (يوما) في الآية نصب على الظرفية، فيكون مفعولا فيه، تقديره: «واتقوا عذاب الله يوما»، وأبو علي[4] ينصبه؛[5] لكونه مفعولا به، كقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ

١. ع + أو ل(لا).
٢. ع + أو مع لا.
٣. م – والعامل فيه.
٤. أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي الأصل، أبو علي (ت. ٣٧٧هـ/٩٨٧م).
٥. ع: وبنصبه؛ م: نصبه.

كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾،[1] و(ترجعون) قرئ بفتح (التاء) وكسر (الجيم)،[2] أي تصيرون، وبضمّ (التاء) وفتح (الجيم)، أي تردّون. فـ(ترجعون) مستقبل (رجع)، و(رجع) يكون لازما ومتعدّيا، تقول: رجع زيد، ورجعته، كما تقول: وقف زيد، ووقفته، وغاض الماء، وغضته، وخسأ الكلب، وخسأته.[3]

وقيل: انتصاب (يوما) بكونه مفعولا به أول، فيكون المعنى: اتقوا عقاب يوم، وحذف (عقاب) -وهو المضاف- وأقيم (يوما) مقامها؛ ليكون مفعولا به، وليس انتصابه على الظرفية؛ لأنّ ذلك يوجب تكليفهم يوم القيامة، ويصير المعنى: اتقوا في ذلك اليوم، وليس المعنى كذلك، وإنّما المعنى: اتقوا عقابه في الدنيا، ومثله: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾، [مريم: ٣٩/١٩] أي عقاب يوم[4] الحسرة، والجملة محلها **جرّ، في نحو: ﴿لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فيه﴾**. [آل عمران: ٩/٣] [١٧ظ] فـ(لا) نفي الجنس. و(ريب) اسم (لا)،[5] و(لا) مع اسمه كاسم واحد؛ وكذلك بُني

١. (سورة المزمل، ١٧/٧٣).

٢. ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٨١/٢] قرأ يعقوب وأبو عمرو بفتح التاء وكسر الجيم، والباقون بضمّ التاء وفتح الجيم'' (البدور الزاهية، ص. ٥٤)؛ (التيسير، ص. ٣٢٠).

٣. [خسأ: ذلّ، خسأته: أبعدته وطردته. (لسان العرب)].

٤. م – يوم.

٥. م: الأول.

(ريب) على الفتح؛ لأنّه مع (لا) كـ(خمسةَ عشرَ)، فـ(لا) مع اسمه مبتدأ، و(فيه) خبره، الجارّ والمجرور يتعلّق بمحذوف، أي ثابت فيه، فالخبر[1] في الحقيقة هو هذا المحذوف، و(فيه) منصوب المحلّ؛ لأنّه معمول المحذوف، فإذا دخل الظرف عليه حذف وانتقل الضمير منه إلى الظرف؛ لوقوعه موقعه، فهذه[2] الجملة الإسميّة في محلّ الجرّ؛ لكونه صفة لـ(يوم)، و(يوم) مجرور مع (اللام) التي للاختصاص، الجارّ والمجرور يتعلق بـ(جامع) في ما قبل الآية، وهو ﴿رَبَّنَا إنّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.

[٧.٢.١.١.] الجمل التابعة لجملة لها محل من الإعراب

السابعة: الجملة **التابعة لجملة لها محلّ من الإعراب، نحو:** «**زيد قام أبوه**»، زيد مبتدأ وقام أبوه جملة فعليّة في محلّ الرفع؛ لأنّه خبره، «**وقعد أخوه**»، معطوفة على (قام أبوه)، **فجملة (قام أبوه) في موضع رفع؛ لأنّها خبر.**

وكذلك جملة «**قعد أخوه**» في موضع رفع؛ **لأنّها،** أي جملة (قعد أخوه) **معطوفة عليها،** أي على جملة (قام

١. م: كالخبر.

٢. م: هذه.

أبوه)، **[فلو قدرت العطف على الجملة الإسميّة لم يكن للمعطوفة محلّ، ولو قدرت الواو للحال كانت الجملة في موضع نصب، وكانت قد مضمرة]**. فجملة (قام أبوه) تُسمّى جملة صغرى، و(زيد قام أبوه) [١٧و] تُسمّى جملة كبرى، فالجملة الصغرى هنا جملة فعليّة، والجملة الكبرى جملة إسميّة.

[٣.١.١.] الجمل التي لا محل لها من الإعراب

المسألة الثالثة: في بيان الجمل[١] التي لا محلّ لها من الإعراب، وهي أيضا سبع:

[١.٣.١.١.] الجملة الابتدائيّة

إحداها الجملة **الابتدائيّة. وتسمى المستأنفة [أيضا]، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾**. [الكوثر: ١/١٠٨] فـ(إنّ) حرف من الحروف المشبّهة بالأفعال، واسمه الضمير المنصوب المتصل بها؛ لأن أصل[٢] (إنّا) (إنّنا)، حذفت إحدى (النونات) لاجتماع الأمثال؛ والمحذوفة هي الثانية بدلالة[٣] جواز حذفها في (إنّ)، فتقول: «إنْ زيد قائم،» فتحذف الثانية وتبقى الأوّلى

١. في المتن: الجمل.
٢. م – أصل.
٣. م: لدلالة.

على سكونها ساكنة؛ ولو كانت المحذوفة هي الأوّلى، لبقيت الثانية متحركة؛ لأنّها كذلك كانت[1] قبل الحذف، ولا يجوز حذف الثالثة، لأنّها من الاسم؛ ولذا كان اسم (إنّ)، وأعطينا من الإعطاء، وهو يقتضي المفعولين، فـ(نا) ضمير بارز في محلّ الرفع؛ لكونه فاعلا له، و(الكاف) مفعوله الأوّل، و(الكوثر) مفعوله الثاني، والجملة في محلّ الرفع؛ لكونها خبرا لـ(إنّ)، و(إنّ) مع اسمها وخبرها جملة إسميّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها جملة ابتدائيّة.

ونحو: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ بعد [١٨ظ] **﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾**، [يونس: ١٠/٦٥] **وليست محكية بالقول لفساد المعنى**، (الواو) للعطف، و(لا) لنهي الغائب، (يحزنك) مجزوم بـ(لا)، وعلامة الجزم سقوط الحركة، و(الكاف) في محلّ النصب؛ لأنّه مفعول به لـ(يحزنك)،[2] و(قولهم) فاعل[3] لـ(يحزنك)، و(هم) في محلّ الجرّ بإضافة (القول) إليه، عائد[4] إلى الكفَار، والفعل مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة، معطوف على ما قبلها، و(إنّ) من الحروف المشبّهة بالأفعال، (العزة) اسمها،

١. م - هي الأولى، لبقيت الثانية متحركة؛ لأنهما كذلك كانت.
٢. ع - و(الكاف) في محلّ النصب؛ لأنه مفعول به لـ(يحزنك)، صح هـ.
٣. م – فاعل، صح هـ.
٤. م – عائد.

الجارّ و المجرور -أعنى الظرف- مستقر مع فاعله[1] المستتر فيه جملة ظرفية في محلّ الرفع ؛ لأنّه خبر (إنّ)، و(جميعا) حال من الضمير المستتر في الظرف، أي مجتمعة، والعامل في (جميعا) هو شبه الفعل وهو الظرف، و(إنّ) مع اسمها وخبرها جملة إسميّة لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها جملة ابتدائيّة، وليست محكية بالقول لفساد المعنى، أي[2] ليس هذه الجملة الإسميّة بمقول القول؛ لأنّها لو كانت مقول القول يلزم أن يقول الكفَار ﴿إِنّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ فإذا قالوها لم يكونوا كفَارا، ولم يحزن النبيّ بقولهم. والمراد من (قولهم) تكذيبُهم النبيّ[3] وتشاورهم في تدبير هلاكه عليه السلام، وإبطال أمره، وسائر ما يتكلمون في شأنه. و(إنّ العزة) استئناف بمعنى التعليل، كأنه قيل: ما لي لا أحزن، فقيل: ﴿إنّ العزة لله جميعا﴾، أي «إنّ الغلبة والقهر[4] والعزة لله جميعا»، ولا يمكن يملك[5] أحد شيئا منها، لا هم، ولا غيرهم، [١٨و] فالله تعالى يغلبهم وينصرك

١. ع - ومفعول به جملة فعلية معطوف على ما قبلها، و(إن) من الحروف المشبهة بالأفعال، العزة اسمها، الجار والمجرور -أعني الظرف- مستقر مع فاعله.

٢. م - لفاسد المعنى، أي.

٣. م + تهذّبهم.

٤. ع – القهر.

٥. ع – يملك، صح هـ.

عليهم، ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾، [المجادلة: ٢١/٥٨] وقرأ أبو حيوة:[١] «فإنّ العزة» بالفتح،[٢] بمعنى: لأنّ العزة، على صريح التعليل.

ونحو: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾ بعد ﴿وَحِفْظًا مِنْ كلّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ [الصافات: ٧-٨/٣٧] أي خارج[٣] من الطاعة، **وليست** جملة (لا يَسَّمَّعُونَ)[٤] **صفة للنكرة** -وهي شيطان- ولا حالا منها، أي من النكرة لوصفهما؛ لكون النكرة موصوفة بمارد، فيكون ذو الحال نكرة مخصّصة **لفساد المعنى**، أما لا تصحّ الصفة؛ لأنّ الحفظ من شيطان، لا يسّمّعون، ولا يتسمّعون، لا معنى له. وكذلك الحال؛ لأنّ الحفظ من (شيطان) حال كونهم لا يستمعون لا معنى له.

وقيل: الاستئناف لا يجوز أيضا؛ لأنّ الجملة المستأنفة في الغالب تكون جوابا لسؤال سائل، فإنّ السائل لو سأل لم

١. أبو حيوة: شُرَيْح بْن يزيد، أبو حَيْوَة الحضرمي الحمصيّ المقرئ المؤذّن. (٢٠١ - ٢١٠ هـ)، صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشام.

٢. ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ﴾ [يونس: ٦٥/١٠] يقرأ بفتح الهمزة، (هي قراءة أبي حيوة)، أي: لا يحزنك ذلك، لأن العزة لله جميعا، أي: خفض عنك لأن العزة. (إعراب القراءة الشواذّ، ص. ١٦٧).

٣. ع: خارج.

٤. م – جملة لا يسمعون.

يحفظ السماوات[1] من (الشيطان)، فأجيب: بأنهم (لا يسمعون) لم يستقم المعنى أيضا[2] بقي أنْ يكون كلاما منقطعا مبتدأ اختصاصا لما عليه حال[3] المسترقة للسمع، وإنّهم لا يقدرون أنْ يستمعوا إلى كلام الملائكة أو يتسمّعون.

فإنْ قلت: أي فرق بين سمعت فلانا يتحدّث[4] وسمعت إليه يتحدّث حديثه وإلى حديثه، قلت: المتعدّيّ بنفسه يفيد الإدراك، والمتعدّي بـ(إلى) يفيد الإخفاء مع الإدراك؛ لأنهم سكان الأرض -عن ابن عباس رضي الله عنه-يتسمعون ولا يسمعون، وبهذا ينصر التخفيف على التشديد.

وإنّما دخلت[5] (إلى) يسمعون في قراءة من خفف السين[6] -وهو لا يحتاج إلى حروف جرّ-كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾، [مريم: ٦٢/١٩] و﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً﴾، [الغاشية: ١١/٨٨] فإنّه متعدّ بنفسه؛ لكنه[7] يمكن أنْ يقال: المفعول محذوف،

١. م – السماوات.
٢. ع + المعنى أيضا، صح هـ.
٣. م – حال.
٤. م ي: تحدث.
٥. ع: أدخلت.
٦. ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصفات: ٨/٣٧] قرأ حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف بتشديد السين والميم، والباقون بتخفيفهما. (الزاهرة، ص. ٢٥٦).
٧. م: لكن.

والتقدير: لا يسمعون القول قائلين إلى الملائكة الأعلى، أو يصغين إلى الملأ الأعلى، ويجوز أن يكون حمل (يسمعون) على (يصغون)، كما يقال: «اصغي إليه».

فكذا يقال: سمع إليه، أو يقال: (أنْ يسمعون) بالتخفيف، حُمل على مطاوعة، وهو يسمّع[1] بالتشديد، وكما أن (السمع)[2] يتعدى بـ(إلى) فعدى[3] (يسمع) بالتخفيف[4] بـ(إلى)، و(فعلت) و(افتعلت) في التعدي[5] سواء، فـ(يسّمّع) مطاوع (يسمع) بالتخفيف،[6] و(استمع) أيضا مطاوعة[7] سمع، فتعدى سمع بالتخفيف[8] مثل تعدى مطاوعته.

وأول الآية: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ، وَحِفْظًا﴾. [الصافات: ٦/٣٧] فـ(إنّ) من الحروف المشبّهة بالأفعال، و(نا) [١٩و] ضمير منصوب متصل في محلّ النصب؛ لأنّه اسمها، (زينا) فعل وفاعل، و(السماء) مفعوله، و(الدنيا) في تقدير الجرّ؛ لكونه مضافا إليه لـ(السماء)، و(بزينة) الجارّ والمجرور

١. م، ي: سمع.
٢. م: يستمع.
٣. م: تعدى.
٤. م – بالتحفيف.
٥. م: تعدي.
٦. ع – بالتخفيف، صح هـ.
٧. م: مطاوع.
٨. – بالتخفيف.

متعلّق بـ(زينا) من خفض (الكواكب) ونون[1] (بزينة)،[2] وهي قراءة حفص[3] عن عاصم،[4] فإنّه أبدل الكواكب من الزينة؛ لأنّها هي الزينة، وقد قرأ حمزة[5] وأبو بكر[6] عن عاصم[7] بنصب (الكواكب)[8] وبتنوين (زينة)،[9] على أنّهما أعملا (الزينة) في (الكواكب)، فنصباها بها على تقدير بزينتها الكواكب، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا﴾، [البلد: ١٤/٩٠] أو جعلاها بدلا من موضع الجارّ والمجرور.

فأما قراءة الجماعة بحذف (التنوين)، فهو ظاهر، على تقدير: «إنّا زيّنا السماء الدنيا بتزيين الكواكب»، أي تحسين الكواكب؛ لأنّها زينة السماء بحسنها في نفسها، وقد يجوز أنْ

١. م: تنوين.
٢. ﴿بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصفات: ٦/٣٧]، قرأ حفص وحمزة (بزينةٍ) بالتنوين، والباقون بغير تنوين، وقرأ شعبة (الكواكب) بنصب الباء الموحدة، والباقون بالخفض. (الزاهرة؛ ص. ٢٥٦).
٣. أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي (ت. ١١٨هـ/٧٣٦م).
٤. الإمام عاصم بن بهدلة بن أبي النَّجود الأسدي (ت. ١٢٧هـ/٨٤٤م).
٥. أبو عمار حمزة بن حبيب الزيات (ت. ١٥٦هـ/٨٨٢م). كان إمام القراء بالكوفة.
٦. أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم بن الحناط بالنون الأسدي الكوفي (ت. ٩٥هـ/١٩٣م).
٧. عاصم بن أبي النَجود الأسدي (ت. ١٢٧هـ/٧٤٤م).
٨. أبو بكر ﴿الكواكب﴾ بالنصب، والباقون بالخفض. (التيسير، ص. ٤٦٩).
٩. قرأ عاصم وحمزة ﴿بزينةٍ﴾ بالتنوين، (التيسير، ٤٦٩).

يكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين، و(الكواكب) بدل من (زينة)، كقراءة من نوّن (زينة).

(وحفظا)، (الواو) للعطف، (حفظا) نصب على المصدر، أي حفظا. و(من) حرف جرّ، وكلّ مجرور بـ(مِنْ) و(شيطان) مجرور بكونه مضافا إليه لـ(لكل)، و(مارد) صفة (لشيطان)، [٢٠ظ] والجارّ والمجرور متعلق بـ(حفظا)، و(زينا) مع فاعله والمفعول به ومتعلّقه جملة فعليّة في محلّ الرفع؛ لكونه خبرا لـ(إنّ)، و(لا) للنفي، (يسمعون) فعل، وفاعله (الواو) في محلّ الرفع، عائد (لكل شيطان)؛ لأنّه في معنى شياطين، و(إلى الملأ)، الجارّ والمجرور متعلق بـ(لا يسمعون)، و(الأعلى) في تقدير الجرّ؛ لكونه صفة لـ(الملأ)، والفعل مع الفاعل ومتعلقه جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة.

ومن مثلها: [قوله] «حتى ماء دجلة أشكل». (حتى) حرف ابتداء، و(ماء دجلة) مبتدأ، و(أشكل) خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة.

وعن الزجاج[١] وابن درستويه:[٢] أنّ الجملة بعد حتى

١. إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت. ٢١١هـ/٨٥٥م). عالم بالنحو واللغة.

٢. أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُستويه ابن المرزبان (ت. ٣٤٧هـ/٩٥٨م)، من علماء اللغة.

الابتدائيّة في موضع جرّ بـ(حتى)[1]، وخالفهما الجمهور؛ لأن حروف الجرّ لا تُعَلّق عن العمل بأنْ يعمل لفظا؛ بل لا يعمل معنى، **ولوجوب كسر إنّ**، دلالة على أنّ (حتى) لا يعمل فيما بعدها، **في نحو** قولك: «**مرض زيد حتى إنّهم لا يرجونه**». ولو عمل (حتى) فيما بعدها لوجب فتح (إنّ).

(مرض) فعل ماض، و(زيد) فاعله، و(حتى) للابتداء، و(إنّ) حرف من الحروف المشبّهة بالأفعال، و(الهاء) ضمير منصوب متصل في محلّ النصب؛ لأنّه اسم (إنّ)، و(لا) للنفي، و(يرجون) فعل مضارع وفاعله ضمير مرفوع بارز متصل، وهو (الواو)، و(الهاء) في محلّ النصب؛ لأنّه مفعوله، والفعل مع الفاعل والمفعول به في محلّ الرفع؛ لأنّه خبر(إنّ)، و(إنّ) مع اسمها وخبرها جملة إسميّة لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة.

وإذا دخل الجارّ على (إنّ) فُتحت همزتها، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾، [الحج: ٦/٢٢] (ذلك) اسم إشارة في محلّ الرفع بأنه مبتدأ، و(الباء) من حروف الجارّ للتعليل، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾، [البقرة: ٥٤/٢] (أنّ) من الحروف المشبّهة بالأفعال، [لفظة] (الله) اسمه، (هو) مبتدأ، و(الحق) ٠خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة

١. م – بـ(حتى)، صح هـ.

في محلّ الرفع؛ لأنّه خبر (أنّ)، و(أنّ) مع اسمها وخبرها في محلّ الجرّ بـ(الباء)، الجارّ والمجرور مع متعلّقه جملة ظرفية، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى (ذلك)، والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محلّ الرفع؛ لأنّه خبر المبتدأ، وهو (ذلك).

قيل: (ذلك) في موضع رفع على الخبرية،[1] على إضمار مبتدأ، أو على الابتداء، ويضمر الخبر، وهو (حاصل)، و(ذا) اسم مبهم مبنيّ، والاسم عند البصريين (الذال)، و(الألف) زائدة لبيان الحركة وللتقوية، [٢١ظ] و(ذا) بكماله، هو الاسم عند الكوفيين، وجمعه أولاء، و(اللام) لام التأكيد، دخلت لتدل على بُعد المشار إليه، و(الكاف) للخطاب، لا موضع لها من الإعراب، وكسرت اللام للفرق بينها وبين لام الملك، إذا قلت ذلك، أي في ملكك، وذلك، أي الوصف بخلق الليل والنهار والإحاطة بما يجري فيها،[2] وإدراك كلّ قول وفعل بسبب[3] أنّه الله الحقّ الثابت الإلهية.

[٢.٣.١.١.] الجملة الواقعة صلة لاسم

الثانية هي الجملة **الواقعة صلة لاسم، نحو**: «**جاءني الذي قام أبوه**». (جاء) فعل ماض، (الذي) اسم موصول،

١. م: خبر له.
٢. م: فيهما.
٣. م: سبب.

(قام) فعل ماض، وفاعله أبوه، وعلامة الرفع (الواو)، و(الهاء) في محلّ الجرّ؛ لكونه مضافا إليه، عائد إلى الموصول، والفعل مع فاعله جملة فعليّة، ليس لها محلّ من الإعراب؛[1] لكونها صلة للموصول، والموصول[2] مع صلته في محلّ الرفع؛ لكونه فاعلا لـ(جاء)، والفعل مع فاعله[3] جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها جملة ابتدائيّة.

اعلم أنّ (الذي) اسم مبهم مبنيّ ناقص، يحتاج إلى صلة وعائد، فهو مبنيّ غير معرب في الواحد والجمع، ويعرب في التثنية لصحة التثنية، إذ لا يختلف ولا يأتي في جميع الأسماء إلّا على مثال واحد، وليس كذلك الجمع، وعلة بناء (الذي) أنّه شابه الحروف لإبهامه [٢١و] ووقوعه على كلّ شيء، فمُنِع الإعراب كالحرف، وإنّما سُمّي ناقصا، لأنّه يحتاج إلى صلة، وهي إحدى الجمل الأربع، نحو: «جاءني الذي خرج أبوه، وأبوه[4] منطلق»، أو «أمامك»، أو «في الدار»، أو «إنْ تكرمه يكرمك».[5]

١. ع – محل من الإعراب، صح ه.
٢. ع – والموصول، صح هـ.
٣. م: الفاعل.
٤. ع أو أبوه، صح هـ.
٥. ع: إنْ تكرمه يكرمك.

وبعضهم أجازوا إلغاء الموصول، في نحو:[1] «مررت بالذي القائمِ أخوه»، تُجر (القائم)، على زيادة (الذي)، إذ التقدير: «مررت بالقائم». وكانت (الذي) زائدة متمسكين بقوله: من النَّفر اللائي الَّذين إِذا هم يهاب اللئام حلقه الْبَاب قعقعوا تمسكوا بالبيت على زيادة (الذين)، لأنّ التقدير من النفر اللائي: «إذا قعقعوهم فقعقعوا»، على أنّ (قعقعوا) مفسر[2] للفعل المحذوف، أي (اللائي)، إذا قعقعوهم خاف اللئام.

وإنّ من حكم[3] الموصول أن ينزل مع صلته منزلة اسم واحد، لأنّ الموصول مع صلته يقع فاعلا -كما ذكر في المتن-ومفعولا، مثل: «رأيت الذي أبوه قائم»، ومضافًا إليه، مثل: «رأيت غلام الذي عنده مال». وهذه كلها أحكام المفرد. **أو لحرف، نحو: عجبتُ مما قمتَ، أي من قيامك، فـ(ما) و(قمت) في موضع جرّ بـ(مِنْ)، وأما قمتَ وحدها فلا محلّ لها** من الإعراب.

[٢٢ظ] (عجبت) فعل وفاعل، و(من) حرف جرّ، و(ما) مصدرية، (قمت) فعل وفاعل، والفعل مع فاعله جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ بل مع (ما) المصدرية في محلّ

١. م – نحو.
٢. م: تفسير.
٣. م: ومن حكم.

الجرّ بـ(من)، والجارّ والمجرور متعلّق بـ(عجبت)، والفعل مع فاعله ومتعلّقه جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب.

[٣.٣.١.١.] المعترضة بين الشيئين

الثالثة المعترضة بين الشيئين، نحو: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾، [الواقعة: ٥٦/٧٥] أي بمآربه،[١] **لأنّه وقت قيام المتهجدين،[٢] الآية. وذلك، لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لقرآن كَرِيمٌ﴾،** [الواقعة: ٥٦/٧٧] **جواب ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾، وما بينهما اعتراض، لا محلّ لها** من الإعراب. **وفي أثناء هذا الاعتراض اعتراض[٣] آخر، وهو (لو تعلمون)، فإنّه معترض بين الموصوف وصفته، وهما (قسم) و(عظيم)**، وأول الآية: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيم، إِنَّهُ لقرآن كَرِيمٌ﴾. [الواقعة: ٥٦/٧٧]

(الفاء) للعطف، و(لا) زائدة، وقيل: غير زائدة، وهي رد لكلام قبله، (أقسم) فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، وهو (أنا)، و(الباء) من حروف الجارّ للقسم، و(مواقع) مجرور؛ لكونه مضافا إليه لـ(مواقع)، الجارّ والمجرور يتعلق بـ(أقسم)، و(أقسم) مع فاعله جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛

١. ع: بمغاربه؛ م: مأربه.
٢. م: متمجدين
٣. م: نقصان.

لكونها [٢٢و] جملة ابتدائيّة، و(الواو) للعطف، و(إنّ) من الحروف المشبّهة بالأفعال، و(الهاء) في محلّ النصب؛ لأنّه اسمها و(اللام) للابتداء، (قسم) خبر (إنّ)، (لو) حرف الشرط، (تعلمون) فعل وفاعل، والفعل مع فاعله جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها معترضة بين الموصوف -وهو قسم، وصفته، وهي (عظيم)، و(عظيم) صفة لـ(قسم)، و(إنّ) مع اسمها وخبرها جملة إسميّة، معترضة بين القسم وجوابه، وهو (إنّه لقرآن كريم).

و(إنّ) من الحروف المشبّهة بالأفعال و(الهاء) في محلّ النصب؛ لكونه اسم (إنّ)، و(اللام) للابتداء، (قرآن) خبر (إنّ)، و(كريم) صفة لـ(قرآن) و(إنّ) مع اسمها وخبرها جملة إسميّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها جواب القسم.

قيل: قوله تعالى ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ من باب التقديم والتأخير، فالتقديم ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ إِنَّهُ لقرآن كَرِيمٌ﴾ إلى قوله ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيم﴾. [الواقعة: ٥٦/٧٥-٨٠] وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيم﴾، اعتراض في اعتراض؛[١] لأنّه اعترض به بين القسم والمقسم عليه، وهو قوله: ﴿لقرآن كَرِيمٌ﴾، واعترض بـ(لو تعلمون) بين الموصوف، وهو (قسم)، وصفته وهو عظيم.

١. ع – في اعتراض، صح هـ.

ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة [واحدة]، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢/٢٢٢] [٢٣ظ] ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾، [البقرة: ٢/٢٢٣] فقوله: ﴿إِنّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾، اعتراضية بأكثر من جملة بين كلامَين متصلين معنى، وهما (فأتوهن) و(نساؤكم)؛ لأن قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾، بيان لقوله: (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) يعني، أنّ المأتى الذي أمركم به هو مكان الحرث، لأنّ الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل، لا قضاء الشهوة، فلا تأتوهن إلّا من حيث يأتي هذا الغرض، فالنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيهما أمروا به والتنفير عما نهوا عنه، **خلافا لأبي علي**.[1]

[٤.٣.١.١.] التفسيرية

والرابعة التفسيرية، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه، نحو: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾، [الأنبياء: ٢١/٣] **فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وقيل بدل منها**، أي من (النجوى)، و(أسروا) فعل وفاعل، و(النجوى) في تقدير النصب؛ لأنّه مفعول به لـ(أسروا)، و(الذين) اسم موصول، و(ظلموا) فعل ماض، وفاعله (الواو)، والفعل مع فاعله جملة

١. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت. ٣٧٧هـ/٩٨٧م).

فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونه صلة للموصول، والموصول مع صلته بدل من المضمر المرفوع في (أسروا)، والضمير في (أسروا) عائد [٢٣و] على الناس قبله.

وقيل: (الذين ظلموا) رفع على إضمارهم (الذين). وقيل: (الذين) في موضع نصب على تقدير أعني، وأجاز الفراء[١] أن يكون (الذين) في موضع خفض نعتا للناس. وقيل: (الذين) رفع، يعني: (الواو) يكون للجمعية، والضمير هنا جعل مجرّدا للجمعية فقط.[٢] بـ(أسروا)، وأتى لفظ الضمير في (أسروا) مع أنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع إذا أسند إلى الظاهر على لغة من قال: (أكلوني البراغيث)، لأنهم جرّدوا الواو للجمعية عن الضمير، وجعلوه حرفا كما في الجمع في الاسم، كقوله: الزيدون والعمرون. وقيل: (الذين) رفع على إضمار (يقول). وقيل: (الذين) صفة للناس، و(الواو) في (أسروا) ضمير يرجع إلى (الناس)، كأنّه قيل: «اقترب للناس الذين ظلموا». وقيل في موضع نصب على الذم، أي أذمّ الذين ظلموا.

(وهل) من حروف الاستفهام، (هذا) اسم إشارة، في محلّ الرفع، لأنّه مبتدأ، وإلا حرف الاستثناء، لغت عمله لوقوعه في كلام ناقص، و(بشر) خبر للمبتدأ، و(مثلكم) بدل

١. أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله المعروف بالفراء (ت. ٢٠٧هـ/٨٢٢م).
٢. م ي – يعني (الواو) يكون للجمعية، والضمير هنا جعل مجرّدا للجمعية فقط.

من (بشر)، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة مع (هل)، فتحتمل هذه الجملة أنْ تكون تفسيرا لـ(النجوى).

وتحتمل أنْ تكون في موضع الخبر على إضمار (القول)، كأنّه قال الذين ظلموا يقولون [٢٤ظ] ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُم﴾؟ فحذف (القول)، كقوله: «جاؤوا بمذق هل رأيت الذين قط؟» فـ(هل رأيت) صفة لمذق على إضمار (القول)، فيكون تقديره: «جاؤوا بمذق يقال فيه: هل رأيت الذين قط؟» **ونحو: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاء﴾،** [البقرة: ٢/٢١٤] **فإنّه تفسير كـ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا﴾** [البقرة: ٢/٢١٤] **وقيل: حال من (الذين)، [انتهى]**. (الكاف) للتشبيه، (مثل) مجرور بـ(الكاف)، و(الذين) اسم موصول، و(خلوا) فعل وفاعل، والفعل مع فاعله جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لوقوعها صلة للموصول، والموصول مع صلته في محلّ الجرّ؛ لكونه مضافا إليه لـ(مثل)، و(مثل) مجرور بـ(الكاف)، والجارّ والمجرور يتعلق بمحذوف، و(مستهم) فعل ومفعول، و(البأساء) فاعله، ومعنى البأساء الشدة، و(الضراء)[1] معطوف على (البأساء)، ومعنى (الضراء) الفقر، والفعل مع فاعله والمفعول به جملة فعليّة استئنافية، لا محلّ لها من الإعراب، مبيّنة حال (الذين)، كأنّه قيل: «كيف كان حالهم؟» فقيل: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء﴾، [البقرة: ٢/٢١٤]

١. ي: انتهى النقصان.

ونحو: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾، [آل عمران: ٥٩/٣] الآية، فجملة (خلقه) تفسير لـ(لمثال)، أي (المثل) الذي تقدم ذكره، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾. [آل عمران: ٦٠/٣]

(إنّ) من الحروف [٢٤و] المشبّهة بالأفعال، و(مثل) اسم (إنّ)، و(مثل) مضاف إلى عيسى، وعيسى في تقدير الجرّ؛ لكونه مضاف إليه لـ(لمثل)، و(عند) نصب على الظرفية، و[لفظة] (الله) مجرور؛ لكونها مضافا إليه لـ(عند)، وفاعله مستتر فيه، وهو كائن ومستقر، والظرف مع فاعله[1] جملة ظرفية في محلّ النصب؛ لكونه صفة لـ(لمثال)،[2] والكاف حرف جرّ للتشبيه، و(مثل) مجرور بـ(الكاف)، و(آدم) مجرور؛ لكونه مضافا إليه لـ(لمثال)، الجارّ والمجرور ظرف مستقر، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى اسم (إنّ)، والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محلّ الرفع؛ لكونه خبر (إنّ)،[3] و(إنّ) مع اسمها وخبرها جملة إسميّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة، (خلقه) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى [لفظة] (الله)، و(الهاء) في محلّ النصب؛ لكونه مفعولا به، عائد إلى (آدم)، والفعل مع

١. ع: عامله.
٢. ع: لمثل.
٣. ع: خبرا لإن.

الفاعل والمفعول به جملة فعليّة، فلا موضع لها من الإعراب لوقوعها تفسيرا لـ(المثل)، ولا يجوز أنْ تكون صفة لـ(آدم)، لأنّ (آدم) معرفة، والمعرفة[1] ولا يوصف بالجملة؛ [٢٥ظ] لأنّ الجملة نكرة. ولا يجوز أنْ يكون (خلقه من تراب) في موضع الحال من آدم، لأنّه الحال لا يكون بالفعل الماضي.

ونحو: **﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾**، بعد **﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾**. [الصف: ٦١/١٠-١١] هل حرف من حروف الاستفهام، و(أدل) فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، وهو (أنا)، و(كم) في محلّ النصب على أنّه مفعول به، (على) حرف جرّ، (تجارة) مجرور بـ(على)، والجارّ والمجرور متعلّق بـ(أدلكم)، والفعل مع الفاعل والمفعول به ومتعلّقه جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب.

و(تنجي) فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، وهو (هي)، عائد إلى (تجارة)، و(كم) في محلّ النصب؛ لأنّه مفعول به من (عذاب)، الجارّ والمجرور يتعلّق بـ(تنجيكم)، و(أليم) صفة لـ(عذاب)، والفعل مع الفاعل والمفعول به ومتعلّقه جملة فعليّة، في محلّ الجرّ؛ لكونه صفة لـ(تجارة).

و(تؤمنون) فعل وفاعل، و(بالله) الجارّ والمجرور يتعلّق

١. ي – والمعرفة.

بـ(تؤمنون)، (ورسوله) معطوف على [لفظة] (الله)، والفعل مع الفاعل ومتعلقه جملة فعليّة وقع تفسيرا لـ(تجارة)، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها تفسيرية. **وقيل: مستأنفة بمعنى** [٢٥و] **آمنوا، بدليل ﴿يغفر لكم﴾ بالجزم**، وقائل هذا القول المبرد،[١] فإنّه يقول: لفظ (تؤمنون) لفظ[٢] الخبر، ومعناه الأمر، كأنّه قال: «آمنوا وجاهدوا»، ولذلك قال: (يغفر لكم) بالجزم؛ لأنّه جواب الأمر، فهو محمول على المعنى، والدليل على ذلك، أنّ في مصحف[٣] عبد الله كتب على صورة (آمنوا) على الأمر.[٤]

وقال غير المبرد: و(تؤمنون) و(تجاهدون) عطف بيان على ما قبله، وتفسير لـ(التجارة)، كأنّه قال: «هل أدلكم على تجارة»؟ ثم لم يدل (التجارة)، فبينها بالإيمان والجهاد،[٥] فيكون على هذا (يغفر) جواب الاستفهام، محمولا على المعنى، لأنّ المعنى «هل تؤمنون بالله وتجاهدون يغفر لكم»، لأنّه قد بيَّن

١. أبو العباس المبرد محمد بن يزيد بن عبد الكبر بن عُمَيْر بن حسان بن سُليم بن سعد (ت. ٢٨٦هـ/٨٩٩م).

٢. م ي – لفظ.

٣. ع – مصحف، صح هـ؛ فنسخة ي: أن حرف أي: مصحف عبد الله.

٤. وذُكر أن ذلك في قراءة عبد الله (آمِنُوا بِاللهِ) على وجه الأمر، (طبري،

٥. [المقصود: التجارة هي الإيمان والجهاد].

التجارة بالإيمان والجهاد،[1] فهي هما في المعنى[2]، فكأنّهما قد لفظ بهما في موضع التجارة بعد هل، فحُمل الجواب على ذلك المعنى.

وقال الفراء: (يغفر)[3] جواب الاستفهام، فإنْ أريد هذا المعنى فهو حسن، فإن لم يرده فذلك غير جائز؛ لأنّ الدلالة لا يجب فيها[4] المغفرة بالقبول والعمل **وعلى الأوّل** أي على أنْ يكون ﴿تؤمنون بالله﴾ جملة مفسرة وقعت بياناً لـ(تجارة)، **وهو**، أي (يغفر لكم) يكون **جواب الاستفهام، [تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب، إذ الدلالة سبب الامتثال، انتهى]**.

وقال الشّلَوْبِين:[5] التحقيق أنّ الجملة المفسرة بحسب ما

١. ع - محمولا على المعنى، لأن المعنى «هل تؤمنون بالله وتجاهدون يغفر لكم»، لأنه قد بين التجارة بالإيمان والجهاد، صح هـ.

٢. ع ي – في المعنى.

٣. ع – يغفر.

٤. م ي: منها.

٥. عمر الشلوبين الأزدي، هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، أبو علي، الشلوبين أو الشلوبيني. ولد بـ(إشبيلية) سنة (٥٦٢هـ/١١٦٦م)، وفيها توفي سنة ٦٤٥هـ/١٢٤٧م)، وهو من كبار علماء النحو واللغة. وله العديد من المصنفات الهامة، (الأعلام ٥/ ٦٢، وفيات الأعيان ١/ ٣٨٢، إنباه الرواة ٢/ ٣٣٢، معجم البلدان ٥/ ٢٩٠، الديباج المذهب ١٨٥، كشف الظنون لحجي خليفة، ٥٠٨/١.

تفسره، فإنْ كانت لها، **أي** للجملة المفسرة **محلّ من الإعراب فهي** الجملة المفسرة **كذلك**، أي لها محلّ من الإعراب، نحو: زيدا ضربته،[1] **وإلا فلا**.

فالثاني، أي الجملة المفسرة التي ليس لها من الإعراب محل، **نحو**:(**ضربته**)، **من نحو**: **زيدا ضربتُه، التقدير**: «**ضربت زيدا ضربته**»، **فلا محلّ للجملة المقدّرة**، -وهو ضربت- **لأنّها مستأنفة، فكذلك تفسيرها**-وهو ضربته- أي ليس للجملة المفسرة أيضا إعراب.

و**الأوّل، أي** المفسرة التي لها محلّ من الإعراب، **نحو**: ﴿**إِنَّا كلّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾، [القمر: ٥٤/٤٩] **التقدير**: «**إنّا خلقنا كلّ شيء خلقناه**»، (إنّ) حرف من الحروف المشبّهة بالأفعال، و(نا) اسمها، في محلّ النصب؛ لأن تقديره: (إنّنا)، و(كل شيء) منصوب بأنه مفعول به لفعل مقدر، وهو (خلقناه)، والفعل مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة في محلّ الرفع؛ لكونها خبرا لـ(إنا)، و(إنّ) مع اسمها وخبرها جملة إسميّة، لا محلّ لها من الإعراب، و(خلقناه) فعل وفاعل ومفعول به، والفعل مع فاعله والمفعول به جملة فعليّة وقعت مفسرة، **فـ(خلقناه) المذكورة مفسرة لـ(خلقناه) المقدرة، وتلك في موضع رفع**، أي

١. ع - نحو: زيدا ضربته.

فمحلّ جملة (خلقناه) المقدرة رفع؛ **لأنّها خبر لـ(إنّ)، فكذلك المذكورة**، أي فمحلّ الجملة المفسرة في محل[1] الرفع.

واعلم: أنّه نقل من[2] الأئمة السبعة نصب (كلّ شيء) [٢٦و] دون الرفع، وكان الاختيار -على أصول البصريين-رفع كلّ، كما أنّ الاختيار في قولك: «إنّي زيد لقيته» و«زيدا لقيته»، الرفع أحسن عندهم من النصب، وقيل: النصب عربي، وإنّما عدل الأئمة إلى النصب؛ لأنهم لو رفعوا وقرؤوا «إنّا كلّ شيء خلقناه بقدر»، أمكن أنْ يكون خلقناه في موضع الجرّ، وصفا لشيء، ويكون الخبر بقدر، على تقدير: «إنّا كلّ شيء مخلوق لنا كائن بقدر».

ويحتمل أنْ يكون (خلقناه) هو الخبر، على تقدير: «إنّا كلّ شيء مخلوقٌ لنا بقدر»، فلما تردّد[3] الأمر في الرفع بين هذين مذهبين[4] عدلوا إلى النصب، على تقدير: «إنّا خلقنا كلّ شيء»، فيكون الخلق عاما لكل شيء -وهو الغرض من الآية- ولا يجوز في النصب أنْ يكون[5] (خلقنا) صفة لشيء؛ لأنّه تفسير

١. م ي - في محلّ.
٢. ع: عن.
٣. ي: ترددوا.
٤. ي – مذهبين، صح هـ؛ ع – مذهبين.
٥. ع – يكون، صح هـ.

الناصب، والصفة كما لا تعمل في الموصوف كذلك لا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف؛ فلهذه الفائدة جاءت الآية[1] منصوبة.

وإنْ كان الاختيار في قولهم: «زيدٌ لقيته» الرفع -والرفع في الآية قراءة أبي السماك العدوي البصري[2]- وأيضا إنّ النصب هو الاختيار عند الكوفيين؛ لأن (إنّا) عندهم لطلب الفعل، فهي به، أي بالنصب [٢٧ظ] أولى، فالنصب عندهم في كلّ هؤلاء الاختيار، فإذا يضاف[3] إليه معنى العموم والخروج عن الشبهة كان النصب أقوى، **ومن ذلك** «**زيد الخبز يأكله**»، **فـ(يأكله) في موضع رفع؛ لأنّها مفسرة للجملة المحذوفة، وهي**، أي الجملة المحذوفة **في محلّ الرفع على الخبرية. واستدل على ذلك بعضهم**، أي على أنّ الجملة المفسرة بحسب ما تفسره **بقول الشاعر**:[4]

فَمَنْ نحن نؤمنْه يبَتْ وهو آمِنٌ

فظهر الجزم في الفعل المفسر للفعل المحذوف، تقديره: فمن نؤمن نحن نؤمنه، (الفاء) للعطف، و(مَنْ) اسم من أسماء

١. ي – الآية.
٢. أبو السماك العدوي البصري.
٣. ع: انضاف.
٤. (فَمَنْ نحن نؤمنْ يبَتْ وهو آمِنٌ، ومن لا نُجِره يُمْسِ منا مفزَّعا) سيبويه، ٥١/٥.

الشرط، (نؤمن) فعل مضارع، مجزوم بـ(مَنْ)، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى (مَنْ)، و(نحن) تأكيد للضمير المستتر فيه، و(من) مع (نؤمن) في محلّ الرفع على أنّه مبتدأ، (يبت) فعل مضارع، مجزوم على أنّه جزاء الشرط، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى (من)، والفعل مع فاعله جملة فعليّة، جزاء الشرط، في محلّ الرفع، على أنّه خبر المبتدأ، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة، و(الواو) لـ(لحال)، و(هو) مبتدأ، و(آمن) خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة في محلّ النصب، على أنّه حال من فاعل (يبت)، مبيّن [٢٧و] لهيئة الفاعل.

[٥.٣.١.١.] الواقعة جوابا لقسم

والمسألة **الخامسة الواقعة جوابا لقسم، نحو: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾**[1] **بعد قوله تعالى ﴿يس، وَالقرآن الْحَكِيمِ﴾**، [يس: ٢/٣٦] وموضع (يس) نصب على معنى: «اقرأ يس». ويجوز أنْ يكون موضعها رفعا على معنى: هذا يس أو ذلك يس، على أنْ يكون ذلك مبتدأ، و(يس) خبره في محلّ الرفع، و(الواو) للقسم، (القرآن) مجرور بـ(الواو)، و(الحكيم) مجرور؛ لأنّه صفة لـ(لقرآن)، الجارّ والمجرور يتعلق بـ(أقسم) المقدر، تقديره: أقسم[2] ﴿وَالقرآن الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾. (إنّ) حرف من

١. (سورة يس، ٣/٣٦).

٢. م- أقسم.

الحروف المشبّهة بالأفعال، و(الكاف) في محلّ النصب؛ لأنّه اسمها، و(اللام) لام الابتداء، (من المرسلين) جارّ ومجرور يتعلق بمحذوف، الجارّ والمجرور ومتعلّقه ظرف مستقر، في محلّ الرفع على أنّه خبر (إنّ)، و(إنّ) مع اسمها وخبرها جملة[1] إسميّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها جوابا للقسم.

وقيل: و(مِنْ) هاهنا[2] للتبعيض، وإنّما دخلت (لام الابتداء) مع (إنّ) المكسورة دون المفتوحة؛ لأنّ المكسورة لا تغير معنى الابتداء، وسائر هذه الحروف تغير، وتدخل على خبر المكسورة، مثل: [٢٨ظ] «إنّ زيدا لقائم»، أو على الاسم إذا فصل بين الاسم وبين المكسورة، نحو، «إنّ في الدار لزيدا»، أو على ما بين الاسم والخبر-وهو متعلق الخبر-نحو: «إنّ زيدا لطعامك آكل».

وإنّما اشترط في دخول (اللام) على الاسم الفصل بين (إنّ) وبين الاسم؛ لأنّه يمتنع دخول (لام الابتداء) على الاسم إذا لم يفصل، نحو، «إنّ لزيدا قائم»، لكراهتهم اجتماع حرفين متفقين في المعنى؛ ولهذا لم تدخل هذه (اللام) على (إنّ).

١. م – جملة.

٢. م. هنا.

اعلم:[1] أنّ (لام الابتداء) تدخل على الاسم، وتدخل على الفعل المضارع لشبهه بالاسم، **[قيل: ومن ههنا] قال ثعلب:[2] لا يجوز «زيد لَيقومَنَّ»؛ لأن الجملة المخبر بها لها محلّ** من الإعراب،[3] **وجواب القسم[4] لا محلّ له، ورد بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾،** [العنكبوت: ٥٨/٢٩] معطوف على آمنوا، **﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾** جواب القسم، وقع خبرا للمبتدأ، ومعنى: (لنبوئنهم)، أي لننزلنهم، وقرئ: (لنثوئنهم) من الثواء -وهو النزول والإقامة- وإنّما عُدِّي (لنبوئنهم) إلى المفعولين، إما لإجرائه مجرى[5] (لننزلنهم)، أو حذف الجارّ وإيصال الفعل، **والجواب عما قاله ثعلب،** أنّ التقدير: **﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾** [٢٨و] **أقسم بالله لنبوئنهم، وكذا التقدير فيما أشبه ذلك، فالخبر مجموع جملة القسم المقدرة، وجملة الجواب المذكورة، لا مجرد جملة الجواب.**

---

١. م – اعلم.
٢. أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانيّ (ت. ٢٩١ه/٩١٤م).
٣. ع م – من الإعراب.
٤. م – القسم.
٥. ع – مجرى، صح هـ.

[٦.٣.١.١.] الواقعة جوابا لشرط

السادسة[١] الجملة **الواقعة جوابا لشرط غير جازم كجواب إذ وإذا**، نحو: «إذ قام زيد قعد عمرو»، فجملة (قام زيد) في محلّ الجرّ؛ لكونها مضافا إليه لـ(إذ)، أما جملة (قعد عمرو)، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها جوابا لشرط غير جازم، وكجواب (لو)، نحو[٢] قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، [البقرة: ١٦٥/٢] وقرئ بـ(الياء) و(التاء)[٣] على أنْ يكون الذين ظلموا هم فاعلون،[٤] والفعل مع فاعله جملة فعليّة فعل الشرط، و(إذ) بمعنى وقت، و(يرون) فعل وفاعل، والفعل مع الفاعل جملة فعليّة في محلّ الجرّ؛ لكونها مضافا إليه لـ(إذ)، والعامل في (إذ) يرون.

وقوله: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ متعلّق بجواب (لو)، تقديره: «ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب لعلموا أنّ القوة لله جميعا». ومن قرأ بالتاء، -فالتاء لخطاب النبيّ صلى الله عليه السلام- (والذين ظلموا) [٢٩ظ] في محلّ النصب على أنْ يكون مفعولا لـ(ترى). و(أنّ القوة) أيضا متعلّق بجواب (لو)، أي

١. ع + والمسألة.

٢. ي: مثل.

٣. نافع وابن عامر ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ﴾ بالتاء، والباقون بالياء، ابن عامر ﴿إِذْ يَرَوْنَ﴾ بضم الياء، والباقون بفتحها. (التيسير، ص. ٣١٢).

٤. م: غافلون.

لعلمتم أنّ القوة لله جميعا، (لعلمتم) فعل وفاعل، (أنّ) حرف من الحروف المشبّهة بالأفعال،[1] و(قوة) اسمها، و(لله) الجارّ والمجرور ظرف مستقر في محلّ الرفع على أنّه خبر (أنّ) ، و(جميعا) حال من الضمير المستتر في الظرف، و(أنّ) مع اسمها و خبرها جملة إسميّة سادة مسد مفعولين لـ(علمتم)، و(لعلمتم) أو (تعلمون) جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها جواب شرط[2] غير جازم، وكجواب إذ وإذا **ولو**[3] **ولولا**، نحو: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾،[الأنعام: ٥/٧] **أو جازم لم يقترن بـ(الفاء) و(لا) بـ(إذا)، نحو: «إن جاءني أكرمته»**.[4]

[٧.٣.١.١.] الجمل التابعة لما لا موضع له

الجملة **السابعة التابعة لما لا موضع له، نحو: «قام زيد وقعد عمرو»**، فجملة قام زيد، لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك الجملة[5] (قعد عمرو) أيضا، لا محلّ لها من الإعراب، إذا لم تقدر الواو للحال، فإن قدرت (الواو) للحال يكون لجملة (قعد عمرو) محلّ من الإعراب، وهو النصب.

١. ع – بالأفعال.
٢. ي: جوابا لشرط.
٣. ع م – إذ وإذا ولو.
٤. ع – أو جازم لم يقترن بـ(الفاء) و(لا) بـ(إذا)، نحو: «إن جاءني أكرمته»، صح هـ.
٥. م ي – الجملة.

[٤.١.١.] الجملة الخبرية

المسألة الرابعة الجملة الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزوما[١] بعد النكرات المحضة صفات، وبعد المعارف المحضة أحوال، وبعد غير المحضة منها محتملة لها.[٢]

مثال الواقعة صفة: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ﴾. [الإسراء: ٩٣/١٧] (حتى) حرف جرّ للغاية، و(تُنزل) [٢٩و] منصوب بإضمار (أنْ)، فعل[٣] مضارع، وفاعله مستتر فيه، وهو أنت، (علينا) جارّ ومجرور، متعلّق بـ(تنزل)، و(كتابا) منصوب؛ لكونه[٤] مفعولا به لـ(تنزل)، والفعل مع فاعله ومتعلّقه جملة فعليّة في تقدير مصدر مجرور بـ(حتى)، الجارّ والمجرور متعلّق على ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ﴾. [الإسراء: ٩٣/١٧] **فجملة (نقرأ) صفة لـ**(كتابا) في موضع نصب؛ **لأنّه**، أي لأنّ (كتابا) **نكرة محضة، وقد مضت أمثلة من ذلك في المسألة الثانية،** وهي أنّ الجملة التابعة لمفرد فمحلها من الإعراب على حسب منعوتها.

ومثال الواقعة حالا، نحو: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:

١. ع - التي لم يسبقها ما يطلبها لزوما إن وقعت، صح هـ.
٢. م ي. لهما.
٣. [أي تنزل].
٤. ع: بكونه.

٦/٧٦] (الواو) للعطف و(لا) للنهي، و(تمنن) فعل وفاعل،[١] مجزوم بلا، وسقوط الحركة علامة الجزم، **فجملة (تستكثر)** بالرفع في محلّ النصب، على أنّه **حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بـ(أنت)؛ لأنّ الضمائر كلها معارف، بل هي أعرف المعارف**، والتقدير: «ولا تمنن تستكثر»، أي لا تعط عطية لتأخذ أكثر منها، وقرأ الحسن[٢] (تستكثرْ) بالسكون[٣] على الإبدال من (تمنن)، كأنّه قيل: «ولا تمنن ولا تستكثر»، وقرأ الأعمش[٤] النصبَ[٥] بإضمار أن، ويؤيده [٣٠ظ] قراءة ابن مسعود ولا تمنن[٦] أن تستكثر، ويجوز في الرفع أن يحذف (أن) ويبطل عملها، يعني: كان أصله (أن تستكثر) بالنصب، فلما حذف (أن) ارتفع تستكثر.

ومثال الجملة المحتملة للوجهين، أي الصفة والحال **بعد النكرة**، [نحو]: «**مررت برجل صالح يصلي**»، (مررت) فعل وفاعل، و(برجل) يتعلّق بـ(مررت)، فـ(صالح) صفة

---

١. م – وفاعل.
٢. ع: الحبيب؛ حسن البصري (ت. ١١٠هـ/٧٢٨م).
٣. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٢/٣٣٧٠.
٤. ع: الأعمش؛ سليمان بن مهران الأعمش الأسدي (ت. ١٤٨هـ/٧٦٥م).
٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/٣٣٧٠.
٦. م – ولا تستكثر، وقرأ الأخفش النصبَ بإضمار إن، ويؤيده قراءة ابن مسعود ولا تمنن.

لـ(رجل)، و(يصلي) فعل مضارع،[1] وفاعله مستتر فيه، عائد على[2] (رجل)، والفعل مع فاعله جملة فعليّة، **فإن شئت قدرت (يصلي) صفة ثانية لـ(رجل)؛ لأنّه نكرة**، فمحلّ الجملة حينئذٍ مجرور، **وإن شئت قدرته حالا منه**، أي من(الرجل)؛ **لأنّه قد قرب من المعرفة باختصاصه**، أي (الرجل) **بالصفة**، وحينئذ يكون محلّ الجملة منصوبا، يكون مبيّنًا لهيئة المفعول.[3]

ومثال المحتملة للصفة والحال بعد المعرفة، قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾، [الجمعة: ٥/٦٢] **فإنّ المراد بالحمار الجنس، وذو التعريف الجنسي يقرب** [من][4] **النكرة**، وأول الآية: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ﴾. (مثل) مبتدأ، (الذين) اسم موصول، و(حملوا) فعل وفاعل،[5] و(التوراة) مفعول به لـ(حملوا)، والفعل مع فاعله والمفعول به جملة فعليّة، لا محلّ لها الإعراب؛ لكونها صلة للموصول، والموصول مع صلته في محال الجرّ؛ لكونه مضافا إليه لـ(مثل)، وجملة (ثّم لم يحملوها) معطوفة على (حملوا)، كمثل الحمار، الجارّ والمجرور مع متعلّقه ظرف

١. ع – مضارع.
٢. ي: إلى.
٣. م: الفاعل.
٤. ع - الجنسي يقرب [من]، صح هـ.
٥. وفي النسخ فاعل، لعله يريد نائب الفاعل.

مستقر، وفاعله مستتر فيه، والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محلّ الرفع؛ لأنّه خبر المبتدأ؟

فتحتمل الجملة من قوله تعالى: يحمل أسفارا وجهين: أحدهما الحالية؛ لأنّ الحمار بلفظ المعرفة، فيكون محلّ الجملة حينئذ النصب، فيكون مبيّنًا لهيئة المفعول به، **والثاني الصفة؛ لأنّه كالنكرة في المعنى**، لأنّ الحمار كاللئيم، في قوله:[1]

ولقد أمُرّ على اللئيم يسُبني
فمضيت ثَمَّ قلتُ لا يعْنيني

١. ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبُّنِي، فمضيتُ ثَمَّتَ قلتُ لا يَعْنِينِي (عُمَيرة بن جابر الحنفي، الكتاب لسيبويه، ٣/٢٤).

الباب الثني

[١٠٢.] تعلق الجارّ والمجرور

الباب الثاني في الجارّ والمجرور، وفيه أيضا أربع مسائل. إحداها أنّه لابدّ من تعلق الجارّ والمجرور بفعل أو ما فيه معناه أي معنى الفعل، **وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾**. [الفاتحة: ٧/١] (صراط الذين) بدل من (الصراط) الأوّل، بدل الكل من الكل؛ لأنّ (الصراط) الثاني مقصود هاهنا؛ لأنّ (صراط) المنعَم عليهم أسهل وأعمّ من (الصراط المستقيم)، وما هو أسهل منه مطلوب، ألا تُرى أنّك إذا قلت: «رأيت زيدا أخاك»، فـ(زيد) مبدل منه و(أخاك) بدل منه، [٣١ظ] فـ(زيد) أخصّ من (أخاك)؛ لأنّه يدل على معنى واحد، و(أخاك) يدل على معان، وإذا قلت: «رأيت أخاك زيدا» لم يكن (زيدا) بدلا من (أخاك)؛ بل عطف بيان، وحقُّ عطف البيان أنْ يكون الأوّل أعم من الثاني، والثاني مبيّن الأوّل كما في قولنا: «على سيّدنا محمد».

و(أنعمت) فعل وفاعل، عليهم متعلّق[١] بـ(أنعمت)، والفعل مع فاعله جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛

١. م – متعلق.

لكونها صلة للموصول،[1] والموصول مع صلته في محلّ الجرّ؛ لكونه مضافا إليه لـ(لصراط).

وقوله (غير المغضوب عليهم): غير اسم مبهم، إلّا أنّه إعراب[2] للزومه الإضافة وحفظه على البدل من (الذين)، أو على النعت لهم، إذ لا يقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم، فجرى[3] مجرى النكرة، فجاز أنْ يكون (غير) نعتا لهم، ومن أصل (غير) أنّها نكرة وإنْ أضيفت إلى المعرفة، لأنّها لا تدل على شيء معين، وقيل: أنّ (غير) إذا وقع بين الضدين يكون معرفة، كقولك: «عليك بالحركة غير السكون»،[4] وإن قوله: (غير المغضوب عليهم) وصف لـ(الذين)، حيث كان مضافا إلى ضدّ المنعم عليهم، وإن شئت خفضت (غير) على البدل من الهاء والميم في عليهم، وقد روي نصب (غير)[5] عن ابن

١. م: لـ(الذي.).
٢. م: أعرب.
٣. م – فجرى.
٤. ع – وقيل أنّ (غير) إذا وقع بين الضدين يكون معرفة، كقولك: عليك بالحركة غير السكون.
٥. كقراءة ابن كثير (غَيْرَ الْمَغْضُوبِ) في الفاتحة بنصب غير (مقدمات في علم القراءات ص. ٦٢)، ويقرأ بالنصب وفيه وجهان: أحدهما: هو حال من الهاء والميم في ﴿عليهم﴾، أي «أنعمت عليهم مرضيا عنهم، والثاني: استثناء منقطع أي: «أنعمت عليهم إلّا المغضوب عليهم، وهذا مثل قولهم: ما له ابن إلّا بنتا. (إعراب القراءات الشواذ، ص. ٩.)

كثير[1] وغيره، ونصبه على الحال من الهاء [٣١و] والميم في (عليهم)، أو من (الذين)، إذ لفظة (هم) لفظ المعرفة، إن شئت نصبته على الاستثناء المنقطع، عند البصريين، ومنعه الكوفيون لأجل دخول لا على غير ولا يراد لا في الاستثناء، إن شئت نصبته على إضمار أعني، و(عليهم) الثاني في موضع رفع، مفعول ما لم يُسمّ فاعله لـ(المغضوب)، لأنّه بمعنى غضب عليهم. ولا ضمير فيه، إذ لا يتعدى إلى مفعول،[2] إلّا بحرف جرّ بمنزلة: «مررت بزيد»، وكذلك لم يجمع.

وقول ابن دريد:[3]

واشتعل المبيضُّ في مسودة

مثل اشتعال النَّار في جزل الغضا

(اشتعل)[4] فعل ماض، معطوف على قوله حاكي[5] أو استئناف، (المبيض) فاعله، والألف واللام فيه بدل من

١. ابن كثير أبو سعيد عبد الله بن كثير بن عمر بن زادان. (ت. ١٢٠هـ/٧٣٨م).
٢. م – إلى مفعول.
٣. أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي (ت. ٣٢١هـ/٩٣٣م)، (جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، ٤٠١/٢) [إما ترى رأسي حاكى لونه طرَّة صبحٍ تحت أذيال الدُّجى].
٤. م: قبل هذه الكلم: في مسود.
٥. م – حاكي.

المضاف إليه، أي مبيضه، أو اسم موصول بمعنى الذي، و(مبيض) صلته، والموصول مع صلته في محلّ الرفع، على أنّه أقيم مقام الفاعل، و(الهاء) في مسوده عائد إلى (الرأس)، (مثل) منصوب على أنّه صفة لمصدر محذوف، أي اشتعل اشتعالا مثل اشتعال النار، فحذف اشتعالا وأقيم (مثل) مقامه، واشتعال مجرور؛ لكونه مضافا إليه بـ(مثل)، و(النار) مجرور أيضا؛ لكونه مضافا إليه لـ(اشتعال)،[1] و(الجزل) مجرور بحرف جرّ، وهي في،[2] الجارّ والمجرور ظرف مستقر، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى (النار)، [٢٣ظ] والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محل النصب، لأنّها حال من (النار)، مبيّن لهيئة الفاعل، وهو (النار)؛ لأنّ (اشتعال) مصدر مضاف إلى الفاعل، أي اشتعل اشتعالا مثل اشتعال النار حاصلة في الحطب الكبير من (الغضا).

ومعنى البيت: إنه يقول أنّه انتشر واشتعل بياض رأسي في سواده من العشق والشوق، واشتعل اشتعالا مثل اشتعال النار في الحطب الغليظ من الفضاء، ويوصف الجزل بالغضا لبقاء حمرته، قيل تبقى حُمرته[3] أربعين يوما وليلة، يعني من غاية التهاب العشق إلى الفؤاد صار شعري إلى البياض من

١. م – إليه لـ(اشتعال).
٢. م – مجرور بحرف جرّ، وهي في.
٣. م: حمره.

السواد. **وإن أغلقت الأول بالمبيض أو جعلته حالا متعلقا بكائن فلا دليل فيه.**[1]

[١.١.٢.] الزائد

ويستثنى من حروف الجرّ أربعة، فلا يتعلّق بشيء، كالباء في ﴿كفى بالله شهيدا﴾، [الرعد: ٤٣/١٣] أي كفى الله أذاهم شهيدا، و(كفى) فعل ماض، و[لفظة] (الله) فاعله، و(الباء) زائدة على المرفوع، كقوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ الله﴾، [البقرة: ١٣٧/٢] فـ(كفى) فعل[2] متعدّ إلى مفعولين: والتقدير: كفاك الله شرهم وأذاهم شهيدا، فحذف المفعول الأوّل والثاني، و(شهيدا) نصب على التمييز. وقيل: على الحال، وقال أبو إسحاق: إنّما دخلت (الباء) في (كفى بالله)، لأنّه وإن كان خبرا على لفظ الماضي[3] فهو بمعنى الأمر، أي اكتف بالله.

وقال محمد بن البَزّي:[4] [٣٢و] فاعل (كفى) المصدر الذي دلّ عليه (كفى)، أي كفى كفاية. والصواب هو الأوّل، كـ(الباء) في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾. [النمل: ٤٥/٤١] (ما) شابه بـ(ليس)، اسمه (ربك)، و(بغافل)[5] خبر (ما)، و(الباء)

١. ع ي - فأغلقت الأقل بالمبيض أو جعلته حالا متعلقا لكان فلا دليل فيه.
٢. م: فعل.
٣. ع: المعنى.
٤. أحمد بن محمد بن عبد الله البَزِي (٢٤٣هـ/٨٥٧م).
٥. ع ي: غافلا.

زائدة على النصب، (ما) مع اسمه وخبره جملة إسميّة، وليس للجار والمجرور ههنا متعلّق، تقديره: وما ربك غافلا.

وكـ(مِنْ) في ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾: [الأعراف: ٥٩/٧] (إله) مبتدأ، و(مِنْ) زيدت على المرفوع، (لكم) جارّ ومجرور مع متعلّقه ظرف مستقرّ، في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ، فالمبتدأ مع خبره جملة إسميّة، وليس لها عمل لتقدم خبره على اسمه.

و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾، [الفاطر: ٣/٣٥] (هل) حرف استفهام، (خالق) مبتدأ، و(مِنْ) زيدت على المرفوع، و(غير الله) فاعل خالق سادّ مسدّ الخبر، ويحتمل أنْ يكون (غير الله) مبتدأ، و(خالق) خبرا مقدما، فمن رفَع (غير) جعله فاعلا، كما تقول: هل ضارب إلّا زيد؟ وقيل: هو[1] نعت لـ(خالق) على الموضع، ويجوز النصب على الاستثناء، ومَن خفضه جعله نعتا لـ(خالق) على اللفظ.

[٢,١,٢.] لعل

والثاني: لعلّ في لغة من يجرّ بها، وهم عقيل، قال شاعرهم:[2]

١. م: هل.

٢. (فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً = لَعَلَّ أَبَا الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ [كَعْبُ بْنُ سَعْدٍ الْغَنَوِيُّ]

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وأول البيت:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى
فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً
لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

[٣٣ظ] (الواو) بمعنى رُبّ، أي ربّ داع دعا: النداء العطاء، عند ذاك، أي عند الدعوة، و(أبى المغوار) اسم رجل فقير، والاستشهاد في ذلك على أنّ (لعَلّ) هنا جارّة، فهي مع المجرور في محلّ الرفع مبتدأ، وما بعده يعني (منك) ظرف، و(قريب) فاعل ظرف، والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محلّ الرفع، على أنّه خبر المبتدأ، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة، و(لعلّ) مع ما بعده مبتدأ، كما أنّ (لولا) في (لولاك)[١] حرف جرّ، ويكون مع المجرور مبتدأ.

كذلك[٢] (لعلّ)، ولا يحتاج (لعلّ) هنا إلى عامل، كما لا يحتاج في «بحسبك درهم»، و«هل من خالق؟»، و«هل من أحد في الدار؟»، قال ابن الحاجب:[٣] الجرّ بـ(لعل) شاذ، وإنّما

١. م – في لولاك.
٢. م – كذلك.
٣. عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب

الجرّ في البيت على سبيل الحكاية، إما[1] وقع مجرورا[2] في موضع آخر، فالشاعر حكاه على ما كان مجرورا، وإما بمعنى أنّه سُمّي الرجل بأبي المغوار بـ(الياء) في الأحوال الثلاثة، وهذا التأويل جيّد إذا لم يكن لغة قبيلة، ولكنها لغةُ قبيلةِ عقيلٍ، [٣٣و] فلم يكن هذا التأويل جيّدا.

[٣.١.٢.] لولا

والثالث (لولا) في قول بعضهم لولاي، ولولاك، ولولاه. وإنّما أورد ثلاثة أمثلة؛ لأنّ الضمير المجرور على ثلاثة أنواع: أما للمتكلم كما في المثال الأوّل، أو للمخاطب كما في المثال الثاني، أو للغائب كما في المثال الثالث. **فمذهب سيبويه:[3] أنّ (لولا) في ذلك جارّة، ولا تتعلق بشيء؛** بل ما[4] بعده مبتدأ.

وقال الأخفش:[5] أنّ الضمير بعد (لولا) واقع موقع الضمير المرفوع، **والأكثر أنْ يقال: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا**

(ت. ٦٤٦هـ/١٢٤٩م).

١. ع + إما أن يكون.

٢. م: مجرّدا.

٣. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠/٧٩٦).

٤. ي: بما؛ م – ما.

٥. أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلحي الأخفش الأوسط (ت. ٢١٥هـ/٨٣٠م).

هو، أي الأكثر بعد (لولا) أنْ يقع ضمير مرفوع منفصل، سواء كان للمتكلم وللمخاطب أو للغائب، **كما قال الله تعالى**: ﴿**لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**﴾. [سبأ: ٣١/٣٤]

ولا يجوز عند المبرد وغير هذا، يعني: أن يأتي[١] بضمير مرفوع كما كان المظهر مرفوعا، وأجاز سيبويه لولاكم، والضمير موضع[٢] خفض بضدّ ما كان المظهر، ومنعه المبرد.

و(لولا) حرف يقتضي امتناع[٣] جوابه لوجود شرطه، ويختص بالجملة الإسميّة المحذوفة الخبر، (وأنتم) مبتدأ، وخبره مخذوف، وهو موجود، و(اللام) للتأكيد، و(كان) من الأفعال الناقصة و(نا) في محلّ الرفع بأنه اسمه، و(مؤمنين) منصوب على أنّه خبره، و(كان) مع اسمها وخبرها جملة فعليّة أقيم مقام الخبر.

[٤.١.٢.] كاف التشبيه

نحو: **زيد كعمرو**، و(زيد) مبتدأ و(الكاف) إذا كان اسما يكون في محلّ الرفع على الخبرية،[٤] وقد أضيف إلى عمرو، وعمرو مضاف إليه، أما إذا كان حرفا يكون عند غير الأخفش

١. م: يأتي.
٢. م: والمضمر في.
٣. م ي – امتناع.
٤. الخبر.

حرف جرّ، الجارّ مع المجرور ظرف مستقر، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى مبتدأ، والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محلّ الرفع، بأنه[1] خبر المبتدأ. والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة. **وزعم الأخفش وابن عَصفور[2] أنّها**، أي الكاف **لا تتعلق بشيء وفي ذلك بحث.**

[٢,٢.] الجارّ والمجرور بعد المعرفة

المسألة الثانية حكم الجارّ والمجرور بعد المعرفة والنكرة كحكم الجملة على طريق لفّ ونشر مرتب. **فهو:**

صفة، في نحو: «**رأيت طائرا على غصنٍ**». (رأيت) فعل وفاعل بمعنى أبصرت، و(طائرا) مفعول به، و(على) حرف جرّ للاستعلاء، و(غصن) مجرور بـ(على)، الجارّ والمجرور مع[3] متعلّقه ظرف مستقر، وفاعله مستتر[4] فيه، عائد إلى (الطائر)،[5] والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محلّ النصب على أنّه صفة

١. م: على أنه.

٢. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، (ت. ٦٦٩هـ/١٢٧١م) حامل لواء العربية بالأندلس في عصره.

٣. ع: بعد.

٤. م – مستتر.

٥. م: عائد الخفض.

لـ(طائر)، وإنّما وقعت صفة؛ **لأنّه**، أي الجارّ والمجرور وقعت [1]**بعد نكرة محضة، وهو (طائرا)**.

أو حال، في نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾، [القصص: ٧٩/٢٨] [٣٤و] **أي متزينا**[2]. (الفاء) للعطف، و(خرج) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، و(على) حرف جرّ، (قوم) مجرور[3] بـ(على)، و(الهاء) في محلّ الجرّ؛ لكونه مضافا إليه للقوم، الجارّ والمجرور ظرف لغو متعلّق بـ(خرج)، و(في زينته) جارّ ومجرور مع متعلّقه ظرف مستقر، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى فاعل (خرج)، والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محلّ النصب على أنّه حال من فاعل (خرج)، أي متزينا في زينته، **لأنّه بعد معرفة محضة، وهي الضمير المستتر في (خرج)**.

ومحتمل لهما، في نحو: «يعجبني الزهر في أكمامه». (يعجبني) فعل ومفعول، و(الزهر) فاعله، و(في أكمامه) جارّ ومجرور مع متعلّقه ظرف مستقر، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى (الزهر)، والظرف مع فاعله جملة ظرفية في موضع النصب، على أنّه حال من (الزهر)، وهو معرفة. ويحتمل أنْ يكون

١. ع - صفة؛ لأنه، أي: الجارّ والمجرور وقعت.
٢. م – أي: متزينا.
٣. م + مع متعلقه.

صفة، فحينئذ يكون محلّ الجملة رفعا، وإنّما وقعت صفة؛ لأنّ ذا اللام هي النكرة.[1]

وهذا ثمر يانع على أغصانه. (الواو) للعطف، و(هذا) اسم إشارة في محلّ الرفع على أنّه مبتدأ، و(ثمر) خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة و(يانع) صفة لـ(ثمر)، وعلى (أغصانه) ظرف مستقر مع فاعله [٣٥ظ] المستتر فيه العائد إلى(ثمر)، في محلّ الرفع، على أنّه[2] صفة ثانية لـ(لثمر). ويُحتمل أنْ يكون في محلّ النصب حالا من ثمر؛ لكونه نكرة مختصة[3] بالصفة، فأشار إلى هذين المذهبين[4] في المتن، بقوله: «**لأنّ الزهر معرّفة بلام الجنس، وهو قريب من النكرة، وقولك ثمر: موصوف، فهو قريب من المعرفة**».

[٣.٢.] وقوع الجارّ والمجرور صفة أو صلة أو خبرا أو حالا

المسألة الثالثة: متى وقع الجارّ والمجرور صفة أو

١. من النكرة،

٢. ع م – مبتدأ، و(ثمر) خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسمية ويانع صفة لـ(ثمر)، وعلى (أغصانه) ظرف مستقر مع فاعله المستتر فيه العائد إلى(ثمر)، في محلّ الرفع، على أنّه.

٣. ع: مخصصة،

٤. وفي هامش ي: الوجهين نسخة.

صلة أو خبرا أو حالا، تعلق بمحذوف، تقديره: كائن، أي اسم الفاعل، **أو استقر**، يعني: الفعل. إلّا **أنّ الواقع صلة يتعين فيه تقدير استقر؛ لأنّ الصلة لا تكون إلّا جملة، وقد تقدم مثال الصفة والحال**، فإنّ فيهما يجوز أنْ يقدّر (كائنا) و(استقر)، **ومثال الخبر: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾**، [الفاتحة: ١/٢] **ومثال الصلة ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾**، [الأنبياء: ٢١/١٩] (مَنْ) اسم موصول، (في السماوات) الجارّ والمجرور ظرف مستقر، فاعله مستتر فيه، عائد إلى الموصول، والظرف مع فاعله ليس له محلّ من الإعراب؛ لكونه صلة للموصول، والموصول مع صلته في محلّ الرفع بالابتداء في قول سيبويه، وفي (له) ضميره، أي[1] ضمير (مَنْ)، ويرفع بالظرف عند الأخفش، ولا ضمير فيه لارتفاع الظاهر به كما لا ضمير في ذهب زيد.

[٤.٢.] مواضع الجارّ والمجرور

المسألة الرابعة: يجوز في الجارّ والمجرور في هذه [٣٥و] **المواضع الأربعة**، أي الصلة، والخبر، والحال، والصفة، **وحيث وقع بعد نفي أو استفهام أن يرفع الفاعل، تقول: «مررت برجل في الدار أبوه»، فلك في أبوه وجهان:**

أحدهما **أن تقدره فاعلا بالجار والمجرور لنيابته عن**

١. ع: أعنى.

استقرّ محذوفا، وهذا هو الراجح عند الحذف، وهو مذهب البصريين؛ لاعتماد الظرف على الموصوف.

والثاني: أن تقدره مبتدأ مؤخرا، الجارّ والمجرور خبرا مقدما، والجملة صفة، وتقول: ما في الدار أحد، وقال الله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾، [إبراهيم: ١٠/١٤] كذلك قيل: (شك)[1] فاعل الظرف باتفاق النحويين؛ لأنّه اعتمد كلمة استفهام. (**تنبيه**). (التنبيه) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: {هذا التنبيه}، والتنبيه في اللغة مصدر، تقديره: {نبه تنبيها}، وفي الاصطلاح: التنبيه عبارة عن عنوان بحيث يدلّ على الأبحاث المتقدّمة على طريق الإجمال.

جميع ما ذكرنا في الجارّ والمجرور ثابت للظرف، فلا بدّ من تعلقه بفعل، نحو: ﴿وَجاؤوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾، [يوسف: ١٦/١٢] فـ(جاؤوا) فعل وفاعل، و(أباهم) منصوب لفظا على أنّه مفعول به لـ(جاؤوا)، وعلامة النصب (الألف)، عشاء نصب على الظرفية في موضع الحال من الضمير في (جاؤوا)، وينبغي أن يقال: (عشاة) كـ(مشاة)، إلّا أنّه [٣٦ظ] حذف التاء[2] للتحفيف، ويكون أيضا حال من الضمير في (جاؤوا) ويُسمّى

١. م - كذلك قيل: (شك).
٢. ع: الهاء.

هذا[1] الحال مترادفة، ﴿**أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا**﴾، [يوسف: ٩/١٢] (اطرحوه) فعل وفاعل ومفعول به، و(أرضا) ظرف، وذكر النحاة أنّه غير مبهم، وكان حقّ الفعل أنْ لا يتعدى إليه، إلّا بحرف الجرّ، لكن حذف حرف[2] الجرّ لكثرة الاستعمال، كما في قولهم: كما عسل الطريق الثعلب، وقيل معناه: «أرضا منكورة مجهولة بعيدة على العمران»، وهو بمعنى تنكيرها،[3] نصب الظروف المبهمة، **أو معنى فعل، نحو، «زيد مكبر يوم الجمعة»**، (زيد) مبتدأ و(مكبر) خبره، ويوم الجمعة ظرف زمان معين، و(يوم) نصب[4] والعامل فيه[5] (مكبر)، وهو شبه الفعل.

و«زيد **جالس أمام الخطيب**»، و(زيد) مبتدأ و(جالس) خبره، و(أمام الخطيب) ظرف مكان مبهم، أي الظرف[6] والعامل في[فيه] الظرف المكان[7] (جالس)، وهو شبه الفعل.

ومثال وقوعه، أي الظرف، **صفة، نحو**: «**مررت بطائر**

١. م – هذا.
٢. م – حرف.
٣. ينكرها.
٤. م – و(يوم) نصب.
٥. م: في يوم.
٦. ي – أي: الظرف.
٧. م – فيه الظرف المكان.

فوق غصن»، (مررت) فعل وفاعل، (بطائر) جارّ ومجرور ظرف لغو، يتعلّق بـ(مررت)، (فوق) نصب على الظرف صفة لطائر[1] وتقديره: {مررت[2] بطائر كائن فوق غصن}، وغصن مجرور؛ لكونه مضافا إليه لفوق.

وحالا، نحو: «**رأيت الهلال بين السحاب**»، و(رأيت الهلال) فعل وفاعل ومفعول به، [٣٦و] (بين) نصب على الظرف، والظرف مع متعلّقه وقع موقع الحال من الهلال، فيكون مبيّنًا لهيئة المفعول به، و(السحاب) مجرور على أنّه مضاف إليه لـ(بين)، أي كائنا بين السحاب.

ومحتملا لهما، أي للحال والصفة، **نحو**، «**يعجبني الثمر فوق الأغصان**»، (يعجبني) فعل ومفعول به، (الثمر) فاعله، فوق نصب على الظرف، وقد أضيف إلى الأغصان، فيحتمل أنْ يكون الظرف حالا، فيصير تقديره: {كائنا فوق الأغصان}، ويحتمل[3] أنْ يكون الظرف صفة، وحينئذ يصير تقديره: {الكائن[4] فوق الأغصان}، و«**رأيت ثمرة يانعة فوق**

١. م – (مررت) فعل وفاعل، بـ(طائر) جارّ ومجرور ظرف لغو، يتعلّق بـ(مررت)، (فوق) نصب لظرف صفة لطائر.

٢. م ع – مررت.

٣. م ع – يحتمل.

٤. م: الثمر الكائن.

الأغصان»،[1] فالظرف يحتمل أنْ يكون صفة ثانية لثمرة، ويحتمل[2] أنْ يكون حالا من ثمرة؛ لكونها مختصة[3] بالصفة.

مثال وقوعه خبرا، نحو: «والركب أسفل منكم». (الركب) مبتدأ، و(أسفل) نصب؛ لكونه صفة لموصوف محذوف،[4] وهو مكان، تقديره: {والركب مكانا أسفل منكم} و(مكانا) نصب على الظرفية، متعلّق بمحذوف، وهو خبر المبتدأ، أي ثابت مكانا أسفل منكم، (والركب) اسم للجمع وليس بجمع، والدليل عليه، قوله: «قرينه بعصبة من ماليا أحسن ركيبا أو رجيلا عاديا»، فصغر ركبا ركيبا أو رجيلا، فلو كان جمعا لراكب، يقال: [٣٧ظ] أو يكبون، كما تقول في الشعراء شويعرون، فيصغر المفرد، ثم يأتي بعلامة التأنيث.

وأجاز الأخفش والفراء والكسائي[5] (أسفل) بالرفع على تقدير محذوف من أول الكلام،[6] تقديره: «وموضع الركب أسفل منكم».

١. ي ع: غصن.
٢. م، ع - يحتمل.
٣. ع م: مخصصة.
٤. م - ومثال وقوعه خبرا، نحو: «والركب أسفل منكم». (الركب) مبتدأ، و(أسفل) نصب؛ لكونه صفة لموصوف محذوف،
٥. أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي الكوفي (ت. ١٨٩هـ/٨٠٥م)
٦. م – الكلام.

يقع الظرف[1] **صلة**، نحو: «**ومن عنده لا يستكبرون**»، (الواو) للعطف، (من) اسم موصول، (عنده) نصب على الظرفية، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى الموصول، والموصول مع صلته في محلّ الرفع، على أنّه مبتدأ، (لا يستكبرون) فعل وفاعل في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة.

ومثال رفعه[2] الفاعل، نحو: «**زيد عنده مال**»، (زيد) مبتدأ، و(عنده) نصب على الظرفية، و(مال) فاعل الظرف، والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ.

ويجوز تقديرهما مبتدأ وخبرا، أي يحتمل أنْ يكون (المال) مبتدأ وما بعده خبره،[3] ويحتمل أن يكون المال فاعل الظرف، والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محلّ الرفع، على أنّه خبر المبتدأ، ويحتمل أنْ يكون المال مبتدأ مؤخرا، والظرف خبرا مقدما والجملة خبر المبتدأ.[4]

١. م – ويقع الظرف.
٢. م: وقوعه.
٣. م: خبرا.
٤. م ع – ويحتمل أنْ يكون المال مبتدأ مؤخرا والظرف خبرا مقدما والجملة خبر المبتدأ.

الباب الثالث

[٣.١.] ما جاء على وجه واحد

الباب الثالث في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب، وهي عشرون كلمة، وهي ثمانية أنواع، إحداها ما جاء على وجه واحد، وهو أربعة: [٣٧و] أيضا،[١]

[٣.١.١.] قط

إحداها **قطُّ، بتشديد الطاء وضمها في اللغة الفصحى،**[٢] وإنّما قال: «في اللغة الفصحى»؛[٣] لأنّ في[٤] (القَطُّ) أربعة لغات: فتح (القاف) مع ضمّ (الطاء) مشددة وضمّها كما في المتن، وضمها على اتباع الضمة للضمة،[٥] وقَطُ بفتح (القاف) مخففة (الطاء) مضمومة، وقُطُ باتباع الضمة للضمة في المخففة أيضا، ويقال قَطْ مثل قَدْ، تقول[٦] قطي مثل قدي وقدني، ويقال: «قطاط مثل حسبي»، مبنيّ على الكسر[٧]، قال عمرو:[٨]

١. م – أيضا.
٢. ع م: الفصيحة.
٣. ع م: الفصيحة.
٤. ي: في لفظ قط.
٥. م – للضمة، صح هـ.
٦. م – تقول.
٧. م: الكسرة.
٨. عمرو بن معديكرب.

أطلت فراطهم حتى إذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط

أي حسبي، **وهو** أي[1] (قط) **ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان نحو: «ما فعلته قط»**، يعني نكرديم [لم نكن] أو هركز [أبدًا] (ما) للنفي (فعلته) فعل وفاعل ومفعول به، و(قط) في محلّ النصب على أنّه ظرف زمان، والفعل مع فاعله والمفعول به والمفعول فيه[2] جملة فعليّة، **وقول العامة «لا أفعله قط» لحن**، أي استعمال قط في الاستقبال لحن.

[٣.١.٢.] عَوض

والثاني (عَوض)، بفتح أوله وتثليث آخره، وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان، وقد يفتح آخره **ويُسمّى الزمان عوضا؛ لأنّه كلما ذهبت منه مدّة عوضتها مدّة أخرى، تقول: «لا أفعله عوض»** [٣٨ظ] و(عوض) أقل استعمالا من (قط)، و(قط) مشهور الاستعمال، وإنّما بُني (قط) و(عوض) لتضمّنهما معنى في، واختصاصهما من بين سائر الظروف لعدم الظهور فيهما، وإنّما بنيا[3] لتضمنهما معنى (لام التعريف)؛ لأنهما موضوعان لاستغراق الزمان فيهما، معرفتان

١. م – أي.

٢. ي – والمفعول فيه.

٣. م – لتضمّنهما معنى في، واختصاصهما من بين سائر الظروف لعدم الظهور فيهما، وإنّما بنيا.

من حيث المعنى، فتضمنا اللام، وقيل: إنّما بنيا لتضمنهما معنى المضاف إليه.

لكن (عوض) بمعنى عوض العائضين أي دهر الداهرين، فبنيت بقطعها عن الإضافة. ولولا ذلك لم تبن[1] كما لم تبن[2] أبدا لما لم يقصد فيها هذا المعنى. **وكذلك أبدا،** أي أبدا مثل عوض لاستغراق ما يستقبل من الزمان، إلّا أنّ (أبدا) يستعمل في الإثبات والنفي، و(عوض) مخصوص بالنفي، **في نحو: «لا أفعله أبدا»**، تقول فيها: ظرف لاستغراق ما يستقبل **من الزمن.**[3]

[٣,١,٣.] أجل

والثالث أجَل: بسكون اللام وفتح الجيم،[4] **وهو حرف[5] لتصديق الخبر، يقال: «جاء زيد»** أو في النفي[6] **«ما جاء زيد»، فتقول أجل، أي صدقت.**

١. م: تبين
٢. ع + كما لم تبن.
٣. م – إلّا أنّ أبدا يستعمل في الإثبات والنفي، وعوض مخصوص بالنفي، في نحو «لا أفعله أبدا»، تقول فيها ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمن.
٤. م – وفتح الجيم.
٥. م – حرف.
٦. ع + في النفي.

اعلم أنّ حرف الإيجاب (نعم) و(بلى) و(أجل) و(جير) و(إن) و(إي):[1] فـ(نعم) مقرِّرة لما سبقها من الكلام موجبا أو منفيا استفهاما [٣٨و] كان أو خبرا، تقول لمن قال: «قام زيد» في الخبر، أو «أقام زيد» في الاستفهام (نعم)، أي قد قام، وتقول لمن قال: «ما قام[2] زيد» أو «ألم يقم زيد»؟ (نعم)، أي لم يقم، هذا وضْعُها لغةً، وإن كان العرف بخلاف[3] ذلك، وكذلك لو قال بعد قوله «أليس لي[4] عندك كذا»:[5] (نعم)، لألزمه القاضي تغليبا للعرف لا؛ لأنّ الوضع كذلك.

أما (بلى) فمختصَّة بإيجاب النفي استفهاما كان ذلك النفي[6] أو خبرا، تقول لمن قال: «لم يقم زيد» أو «ألم يقم زيدا»؟ بلى، أي قد قام زيد، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾، [الأعراف: ١٧٢/٧] أي بلى أنت ربنا، ومن ثمة قيل: لو قالوا نعم لكان كفرا[7] على ما تقدم في (نعم)، ولا تقول لمن قال زيد بلى، لأنّه موضع نعم، لأنّ بلى مختص بإيجاب النفي.

١. م – إن أي؛ ع – أي.
٢. ع م: لم يقم.
٣. ي – بخلاف، صح ه.
٤. م: في.
٥. ي + مالا.
٦. ع + ذلك النفي.
٧. ي + لأنهم مقررة لما قبلها نفيا كان أو إيجابا.

وأما (أجَل) و(جير) و(إن) فتصديق الخبر، والمراد بالخبر[1] في قولنا: تصديق للخبر المتكلم، لا الذي أخبر بخبر، وإلّا لم يقع تصديق للدعاء، مثل (أجل) و(جير) بكسر الراء قول الشاعر:[2]

وقلن على الفردوس أول مشرب
أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

معناه حقًّا قال صاحب[3] المفصل[4] على خفض أبدا، وقد يكون منونا كقول الشاعر:

وقائلة أشبهت وقلت جير

ومثال [٣٩ظ] إن كقول ابن زبير لمن قال:

لعنة الله ناقة حملتني إليك إن وصاحبها

[٤.١.٣.] بلى

والرابع بلى: وهو حرف لإيجاب المنفي مجرّدا، كان النفي نحو ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي من أهل مكة **﴿أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾**،[التغابن: ٧/٦٤] فـ(بلى) إثبات

١. م – بالخبر.
٢. المضرس بن ربعي الأسدي
٣. ع – صاحب، صح هـ.
٤. صاحب المفصل هو الزمخشري.

لما بعد لن، وهو البعث، تقديره: إنّهم (لن يبعثوا)، فسّرت الجملة لما جرى فيها من ذكر الحديث والمحدث عنه من المفعولين، كما جرى في قوله: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أن يُتْرَكُوا أن يَقُولُوا آمَنَّا﴾ [العنكبوت: ٢/٢٩] يعني: أنّ قوله (أن يتركوا) سدّ مسدّ مفعولي حسب، وقوله (أن يقولوا) في موضع نصب بحذف الخافض، أي (بأن يقول) أو (لأنّ يقولوا)، وقيل: هي بدل من الأوّل، فـ(زعم) فعل ماض، و(الذين) اسم موصول و(كفروا) فعل وفاعل، والفعل مع فاعله جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها صلة للموصول، والموصول مع صلته في محلّ الرفع على أنّها فاعل لـ(زعم).

و(أن) مخفّفة من الثقيلة فتعمل في ضمير الشأن مقدّرا، تقديره: أنّهم، و(هم) في محلّ النصب على أنها اسم أن، و(لن) حرف من الحروف النواصب، و(يبعُثوا) منصوب بـ(لن)، وعلامة النصب [٣٩و] سقوط النون، و(يبعثوا) فعل وفاعل، والفعل مع الفاعل جملة فعليّة في محلّ الرفع على أنه[1] خبر لأنّ، و(أن) مع اسمها وخبرها جملة إسميّة في محلّ النصب على أنّها سادة مسدّ مفعولي (زعم)، و(زعم) مع فاعله ومفعوله جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب.

١. ع: لأنه.

أعلم أنّ (أنّ)[1] إذا خُفّفت فيعوّض من محذوفها[2] (السين) أو (سوف) أو (قد) أو (حرف النفي)، إذا دخلت على الفعل، مثل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠/٧٣] ﴿وَحَسِبُوا إلّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، [المائدة: ٧١/٥] فمثال (قد):[3] ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾ [الجن: ٢٨/٧٢]، ومثال[4] (حرف النفي): هو المذكور في المتن أيضا. ومثال (سوف): «علم أن سوف يخرج زيد»، لأنّ (لن) من حروف النفي.

وإنّما لزم مع الفعل أحد هذه الأربعة للفرق بين (أن) المخففة وبين (أن) المصدر الناصبة للفعل المضارع، وقيل: لا يلزم العوض، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا﴾، [مريم: ١١/١٩] يجوز أنْ يكون التقدير أي يسبّحوا، ويجوز أنْ يكون أنه سبحوا، فخففت وأضمر الاسم ولم يعوض من الضمير شيء، وكقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾، [القصص: ٤٩/٦٨] وكقوله تعالى: ﴿أن غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾، [النور: ٩/٢٤] على قراءة من قرأ بكسر الضاد،[5] وعلى أنْ رحمة الله[6] لتخفيف (أنّ)،

١. ع – أنّ، صح هـ.
٢. م. أخوتها؛ ع: من أحد حرفيها.
٣. ع: فمن رفع.
٤. ع: أو. م – ومثال.
٥. قرأ نافع بإسكان النون مخففة، وكسر الضاد... (البدور الزاهرة ٢٠٢).
٦. م: على وزن رحمة.

فهي مخففة من الثقيلة، [٤٠ظ] والتقدير: «أنّه غضب الله عليها»، أي أنّ الأمر والشأن، فعلى هذا التقدير تكون (أن) مخففة من الثقيلة، فالأفصح أنْ يكون معها (قد) في الماضي، أو (سين) أو (سوف) في المستقبل، أو (حرف[1] النفي)، فكيف جاءت هنا وليس معه أحد هذه الحروف؟ فالجواب: أنه لما كان بعد (أن) ههنا ما هو دعاء جاء مجردة عن هذه الحروف، كما جاء ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ﴾، [النمل: ٨/٢٧] لأنّ الدعاء له اختصاص، ليس بغيره.

وشذ إعمال أنْ المخفَّفة من الثقيلة في غير ضمير الشأن كقول الشاعر:[2]

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ

أو مقرونا بالاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾، [الأعراف: ٧/١٧٢] **أي بلى أنت ربنا،** وأول الآية ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾، (الواو) للعطف، و(إذ) للظرف

١. م – حرف.

٢. شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت. ٦١٦هـ/١٢١٩م).

بمعنى الوقت، (أخذ ربك) فعل وفاعل (من) حرف جرّ، (بني آدم) مجرور لفظا على أنّه مضاف إليه لـ(بني)، الجارّ والمجرور متعلّق بـ(أخذ)، و(ذريتهم) منصوب على أنّه مفعول به لـ(أخذ)، [٤٠و] والفعل مع فاعله والمفعول به ومتعلقه في محلّ الجرّ؛ لكونها مضافا إليه لـ(إذ)، (من ظهورهم) بدل من (بني آدم) بإعادة الخافض، وهو بدل بعض من الكل، والتقدير: «وإذ أخذ ربك من ظهور بني آدم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم»، فجملة (أشهدهم) في محلّ الجرّ، لأنّه[١] عطفٌ على (أخذ)، فالتقدير: «اذكر وقت أخذ ربك الشهادة»، (الهمزة) للاستفهام، و(ليس) من الأفعال الناقصة، و(التاء) في محلّ الرفع على أنّها اسم (ليس)، و(ربك) خبر(ليس)، و(الباء) زيدت على المنصوب، و(ليس) مع اسمها وخبرها جملة فعليّة في محلّ النصب على أنّه مقول القول، فتقديره: «وقال ألست بربكم»، ويكون محلّ هذه الجملة أيضا مجرورا، (قالوا بلى) فـ(إذ) نصب بـ(قالوا)، وظرف له، وقال قوم[٢] (بلى)، تقديره: «واذكر وقت أخذ ربك».

والصواب هو الأوّل، يعني:[٣] قالوا بلى، أي لا، أنّه لست

١. ع – لأنه.
٢. م – قوم.
٣. م: معنى.

ربنا؛ بل بلى أنت ربنا، لأن بلى لإيجاب النفي، ولو قالوا مكان بلى نعم لكفروا، إذ يكون معناه: نعم لست ربنا؛ لأنّ نعم مقررة لما سبق كما ذكرنا، فيكون محلّ (بلى ربنا) في محلّ النصب على أنّه مفعول، (قالوا شهدنا) أن تقولوا قبل شهدنا من كلام [٤١ظ] الذرية؛ لأنّ المعنى: قالوا بلى شهدنا على ذلك، فيكون محلّ (شهدنا) نصبا أيضا، و(أن تقولوا) متعلّق بأشهدهم، يعنى: وأن تقولوا في موضع مصدر منصوب على أنّه مفعول له، أي أشهدهم على أنفسهم كراهة أن تقولوا أو لئلا تقولوا، وقيل تقديره: «قال الله تعالى: شهدنا أن تقولوا»، فعلى الأوّل لا يوقف على بلى، وعلى الثاني يوقف.

[٢.٣.] ما جاء على وجهين

النوع الثاني: ما جاء على وجهين، وهو (إذا). فتارة يقال فيها[١] ظرف مستقبل، خافض لشرط، ومنصوب بجوابه. وهذا أنفع وأوجز من قول المعربين أنّ (إذا) ظرف لما يُستقبل من الزمان، وفيها معنى الشرط غالبا، وتختص (إذا) هذه بالجملة الفعليّة.

اعلم أنّ من الظروف المبنيّة (إذا)، وإنّما بُني لاحتياجه إلى الغير، وهو المضاف إليه. و(إذا) للزمان المستقبل، سواء

١. ع: وفيه، كذا في المتن.

دخل على الماضي، مثل: «إذا جاء زيد احمر البسر»، أو على المضارع، مثل: «إذا يقوم زيد يضرب بكر». وفي (إذا) معنى الشرط؛ فلذلك اختير بعده الفعل ليضاف إلى الجملة الفعليّة في حال السعة[1] لمناسبة الشرط الفعل؛ ولذلك يحتاج إلى جواب، وجوابه عامله، ويُعلَم [٤١و] من قوله (فلذلك اختير بعده الفعل) أنّه قد يضاف إلى[2] الجملة الإسميّة إذا كان للشرط.

وقيل: إذا أضيف (إذا) إلى الجملة الإسميّة لا يكون متضمنا لمعنى المجازة. فحصل من هذا أنّه[3] (إذا) قد يتضمّن معنى المجازة، وقد لا يتضمّنها[4] بخلاف (إذْ)، فإنّه لا يتضمّن معنى المجازات، لأنّ وضعها للماضي، والشرط أنّما يكون للمستقبل لا في الواقع. والأصل في (إذا) أن يستعمل في موضع، يكون وجودْ[5] الشرط مقطوعا فيه،[6] أي معلوما، بخلاف إنْ،[7] فإنّه يستعمل حيث يشك في وجود الشرط؛ ولهذا يقال: «آتيك إذا احمر البُسْر»، فلا يجوز أن يقال:

١. م – السعة.
٢. ي – إلى، صح في هـ.
٣. ع: أن.
٤. ي: معنى المجازات.
٥. م: وجوب.
٦. ع: به.
٧. م – أن.

«إنْ قامت القيامة»، ويكون الأصل في (إذا) أن يُستعمل في مقطوع، غُلّب وقوع الماضي بعد (إذا)؛ لأنّ الماضي مقطوع به، وهو مناسب لمدلول (إذا).

وقد يُستعمل (إذا)، وليس فيه معنى الشرط، بل يكون بمعنى الظرفية في نحو ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾، [الفجر: ٤/٨٩] أيضا[١] قد يستعمل (إذا) اسما في نحو «إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو» على أنْ يكون (إذا يقوم زيد) مبتدأ، و(إذا يقعد عمرو) خبرا، بمعنى زمان قيام زيد [٤٢ظ] هو زمان قعود عمرو. فلا يجب أن ينصب (إذا) على الظرفية، بل يقع مبتدأ، ويجيء (إذا) للزمان، فيختص بالجملة الفعليّة.

وإذا جاء (إذا) للمكان يكون للمفاجأة، فحينئذ[٢] يختص بالإسميّة، نحو: «خرجت فإذا السبع واقف»، وأشار إلى هذا في المتن قوله: **وتارة يقال فيها حرف مفاجأة، وتختص بالجملة الإسميّة**. فالظاهر أن (إذا) يضاف إلى الجملة، فالتقدير في قولنا: «خرجت فإذا السبع»، أي فإذا السبع واقف

١. م – وليس فيه معنى الشرط، بل يكون بمعنى الظرفية في نحو ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾، أيضا.

٢. م – فيختص بالجملة الفعلية. وإذا جاء (إذا) للمكان يكون للمفاجأة، فحينئذ.

أو حاصل، والخبر محذوف، وهو حاصل،[1] ويحسن[2] عن[3] بعضهم أنه ظرف مستقل بنفسه غير مضاف، فعلى هذا السبع مبتدأ، و(إذا) مرفوع المحلّ، على أنّه ظرف مستقل بنفسه غير مضاف وعلى هذا السبع مبتدأ وإذا مرفوع المحل على أنه خبر، كقولك: «فثمة السبع واقف» أو «بالحضرة السبع»، فإنّ (السبع) وقيل[4] السبع مبتدأ والخبر محذوف، حملا له على أكثر الشايع، (فثمة) أو (بالحضرة) خبره، والصحيح الأوّل، وهو أنْ يكون (السبع) مبتدأ والخبر محذوف حملا له على كثرة[5] الشائع، وهو كون (إذا) مضافا إلى الجملة؛ لأنّه لا يستعمل (إذا) وحده، لا يقال: «قمت إذا»، كما يقال «بالحضرة»، ولو كان مستقلا بنفسه من غير إضافة يصح أن يستعمل وحده من غير ذكر مضاف إليه، فلم يأت مثله في الكلام.

[٤٢و] وجاز في مثل: «خرجت فإذا زيد قائم» أن يرفع قائم، على أنّه خبر زيد، وأن ينصب نحو: «فإذا زيد قائما»، على أنّه ينصب على الحال، والخبر محذوف، أي فإذا زيد حاصل حال كونه قائما.

١. ي – وهو حاصل.
٢. ع – يحسن:
٣. ع + عن.
٤. ع – وقيل، صح هـ.
٥. م: الأكثر.

وزعم بعضهم أن (إذا) حرف مفاجأة عند وقوع الجملة بعدها، يعني: ليس باسم، بل حرف، لا محلّ لها من الإعراب، وليس بمضاف إلى الجملة بعدها، وهذا مما يذكر[1] أنّ الخبر في قولك (فإذا السبع) محذوف، وليس بخبر[2] (إذا) كما ذكرنا، **وقد اجتمعتا** أي ظرف المستقبل، أي إذا الشرطيّة وإذا[3] المفاجأة[4] **في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾**. [الروم: ٢٥/٣٠]

(ثم) من حروف العطف للتراخي، (إذا) ظرف مستقبل، (دعاكم) فعل ومفعول، وفاعله مستتر فيه عائد إلى [لفظة] الله، و(دعوة) منصوب على أنّه مفعول مطلق، والفعل مع فاعله والمفعول به والمفعول المطلق جملة فعليّة، و(من الأرض) الجارّ والمجرور متعلّق بمحذوف، والجارّ والمجرور مع متعلّقه ظرف مستقرّ، وفاعله مستتر فيه عائد إلى (الكاف) و(الميم) في (دعاكم)، أي دعاكم خارجين من الأرض.

ويحتمل أنْ يكون الجملة في محلّ النصب صفة لـ(دعوة)، فيكون تقديره «دعوة ثانية»، ولا يتعلق بـ(تخرجون)؛ لأنّ ما بعد

١. ع: يؤيد.
٢. م – ليس بخبر.
٣. ع – الشرطيّة وإذا، صح هـ.
٤. ي: أي: الظرف المستقبل والمفاجأة.

(إذا) لا يعمل فيما قبله. (إذا) للمفاجأة، أنتم مبتدأ، (تخرجون) فعل وفاعل، والفعل مع فاعله جملة فعليّة في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ، والمبتدأ مع خبره [٤٣ظ] جملة إسميّة في محلّ الجرّ على أنّه مضاف إليه لـ(إذا)، و(إذا) مع الجملة الإسميّة في محلّ الجزم؛ لكونه جزاء للشرط، والشرط مع جزائه جملة شرطية.[١]

[٣,٣.] ما جاء على ثلاثة أوجه

[١.٣.٣.] إذ

النوع الثالث: ما جاء على ثلاثة أوجه وهو سبع: إحداها إذ، فيقال فيها تارة ظرف لما مضى من الزمان، ويدخل على الجملتين، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦/٨] (واذكروا) فعل وفاعل، و(إذ) في محلّ النصب على أنّه مفعول به للظرف، أي «اذكروا وقت كونكم أذلة»، و(أنتم قليل) جملة إسميّة في محلّ الجرّ؛ لكونه مضافا إليه لـ(إذ)، وهذه الآية مثال لدخول (إذ) على الجملة الإسميّة.

ومثال دخول (إذ) على الجملة الفعليّة قوله تعالى: **﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾**، [الأعراف: ٨٦/٧] و(اذكروا) فعل وفاعل (إذ)[٢] في محلّ النصب بمعنى الوقت، على أنّه مفعول به،

١. ع: إسمية.
٢. ي – إذ، صح ه.

والضمير المرفوع في (كنتم) اسم كان، و(قليلا) خبره، و(كان) مع اسمها وخبرها جملة فعليّة في محلّ الجرّ؛ لكونها مضافا إليه لـ(إذ)، والفعل مع فاعله والمفعول به جملة فعليّة.

وتارة حرف مفاجأة كقوله:[1]

فبينما العسر إذ دارت مياسير

أول البيت:

فاستقدر الله خيرا وارضينَّ به

أي اطلب من قدر الله خيرا، وأرضينَّ أي [٤٣و] بالتقدير،[2] (المياسير) جمع يسر، و(يسر) ضد (العسر)، و(بين) ظرف مكان، و(ما) زائدة، و(العسر) مبتدأ، وخبره محذوف، وهو موجود وهو العامل في (بين)، و(بين) مضاف إليه إلى الزمان، والزمان مضاف إلى الجملة، تقديره: «فبين زمان العسر موجود»،[3] (إذ) حرف مفاجأة، (دارت) فعل ماض، والمياسير فاعله، والفعل مع فاعله جملة فعليّة، وقيل: العامل في (إذ) (دارت)؛ لـ(أنه) ليس بمضاف إلى دارت، فيمتنع إعماله في

١. عدي بن زيد العبادي فاستقدر الله خيرا وارضينّ به ... فبينما العسر إذا دارت مياسير.

٢. ي: قدرة الله خيرا وأرضين بالقدر؛ ع: من قدر الله خيرا وأرضى به أي: بالقدر.

٣. ع: موجودة.

(ما) قبله، ولا يجوز أن يعمل دارت في (بين)، لكون[1] (بين) و(إذ) ظرفي[2] المكان، وامتناع عمل واحد في ظرف مكان، إلّا على سبيل البدل.

وتارة يجيء (إذ) **حرف تعليل، كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾** [الزخرف: ٣٩/٤٩] **أي لأجل ظلمكم،** أي لن ينفعكم ما أنتم فيه من تمنّي[3] مباعدة القرين اليوم، أي يوم القيامة إذ ظلمتم، إذ صحّ ظلمكم وتبين، ولم يبق لكم ولا لأحد شبهة في أنّكم كنتم ظالمين، (الواو) للعطف، و(لن) لتأكيد النفي، و(ينفع) منصوب بـ(لن)، وفاعله مستتر فيه عائد إلى ما أنتم فيه، [٤٤ظ] و(كم) مفعول به لينفع، و(اليوم) مفعول فيه، والفعل مع الفاعل والمفعول فيه جملة فعليّة، (إذ) حرف تعليل، (ظلمتم) فعل وفاعل، والفعل مع الفاعل جملة فعليّة في محلّ النصب على أنّه مفعول له.

وقد يجيء (إذ) و(إذا) زائدتين، وأما (إذ) فمثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى﴾، [البقرة: ٥١/٢] أي واعدنا، أما (إذا) فمثل قول الشاعر:[4]

١. م: لكونه.
٢. م: ظرف.
٣. ع – تمنّى.
٤. أَبُو عُبَيْدَة بَيت عبد مَنَاف بن ربع الهُذلِ.

حتى إذا أسلكوهم في قتائدة شكلًا

كما تطرد الجمالة الشردا

أي حتى أسلكوهم.

[٣.٣.٢.] لما

الثانية: لما، يقال فيها في نحو «لما جاء زيد جاء عمرو» حرف وجود أي وجود جزاء **لوجود،** أي لوجود شرط، **وتختص بالماضي،** فإذا دخل على الماضي يكون ظرف زمان ويضاف إلى الجملة التي بعده، وحينئذ تقتضي جوابا كـ(إذ)، ومحله منصوب بفعل يجيء بعده.

وزعم الفارسي ومتابعه إنّها ظرف بمعنى حين، ويقال فيها في نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾، [ص: ٨/٣٨] **[وهو] حرف جزم لنفي المضارع، وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته، ألَا يرى أن المعنى أنّهم لم يذوقوا إلى الآن، وإنّ ذوقهم له متوقع.**

(بل) حرف من حروف العطف للأحزاب (لما) حرف جزم، (يذوقوا) مجزوم بـ(لما) وسقوط النون علامة للجزم، و(عذاب) منصوب مفعول به [٤٤و] لـ(يذوقوا)، وكان تقديره:

عذابي بـ(الياء)، فحذف (الياء) واكتفى[1] بالكسرة، **ويقال فيها**[2] **حرف استثناء، في نحو**: أسألك بالله لما فعلت، أي ما أسألك إلّا فعلك، ومنه:[3] ﴿**إن كلّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾، [الطرق: ٨٦/٤] أي يجيء (لما) بمعنى (إلّا)، ومن قرأ بتخفيف (لما) جعل (ما) زائدة.

و(إن) مخفّفة من الثقيلة ارتفع ما بعدها على الابتداء، لأنّه إذا خفّف يلغى عملها و(حافظ) مبتدأ، و(عليها) خبره،[4] والجملة[5] خبر كلّ، ودخلت اللام، ولزمت للفرق بين (إن) الخفيفة من الثقيلة وبين (إن) بمعنى (ما) نافية، ويكون تقديره: إن كلّ نفس لعليها حافظ، ومن شدد (لما) جعل لما[6] بمعنى (إلّا) وإن، بمعنى (ما)، **[ألا ترى أن المعنى]** تقديره: «**ما كلّ نفس إلّا عليها حافظ**»، حكى[7] سيبويه: «أسألك بالله لَمّا فعلت»، جعل لما بمعنى إلّا،[8] أي إلّا فعلت، قيل أعجب

١. ع: اكتفاء.
٢. ع + أي: في لما.
٣. ع + أسألك بالله لما فعلت، أي: ما أسألك إلّا فعلك، ومنه.
٤. ع: خبر كل.
٥. ع – (عليها) خبره، والجملة.
٦. م – جعل لما.
٧. م: نشدتّك بالله لَمّا فعلت.
٨. ع + جعل لما بمعنى إلّا.

الكلمة كلمة (لما)، إن دخل على الماضي يكون ظرفا، إن دخل على المضارع يكون حرفا، وإن دخل على غيرهما يكون بمعنى إلّا.

[٣,٣,٣.] نعم

الثالث: نعم، فيقال فيها حرف[١] **تصديق إذا وقعت بعد الخبر**، سواء كان الخبر مثبتا، «**نحو قام زيد**» أو منفيا مثل: **ما قام**[٢] **زيد**»، **وحرف إعلام إذا وقعت** [٤٥ظ] **بعد الاستفهام، نحو: أقام زيد؟** فتقول: نعم، أي صدقت، **وحرف وعد إذا وقعت بعد الطلب، نحو: أحسن إلى فلان**، فيقال: نعم.

[٤.٣.٣.] إِيْ

والرابعة: إيْ، بكسر الهمزة وسكون الياء، وهي بمنزلة نعم، يعني: إي من حروف الإيجاب، كنعم لتقريره ما[٣] سبق من الكلام، **إلّا أنّها** أي (إي) **تختص بالقسم** ويلزم الاستفهام، نحو: إي والله، في جواب من قال: أقام زيد؟ فتقول: إي والله، (إي) حرف إيجاب و[لفظة] الله جارّ ومجور متعلّق بـ(أقسم)، كقوله: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ **قُلْ إِي وَرَبِّي**

١. ي – حرف، صح ه.
٢. ع: قائم.
٣. ع: لتقرّ إن ما.

إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾، [يونس: ٥٣/١٠] و(يستنبئونك) فعل وفاعل ومفعول به، (الهمزة) للاستفهام، (حقّ) مبتدأ و(هو) خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة في موضع المفعول الثاني لـ(يستنبئونك)، إذا جعلته بمعنى يستعلمونك كان أحق هو مبتدأ، وخبر في موضع المفعولين، لأن (أنبأ) إذا كان بمعنى (أعلم) تعدّى إلى ثلاثة مفعولين، يجوز الاكتفاء بواحد ولا يجوز الاكتفاء باثنين دون الثالث.

وإذا كانت (أنبأ) بمعنى (أخبر) تعدّت إلى مفعولين، ولا يجوز الاكتفاء بواحد دون الثاني، (نبأ) و(أنبأ) في التعدي سواء، والفعل مع الفاعل والمفعول به الثاني جملة فعليّة، (قل) فعل وفاعل [٤٥و] جملة فعليّة، (إي) حرف إيجاب، (وربي) جارّ ومجرور يتعلق بـ(أقسم)، (إنّ) حرف من الحروف المشبّهة بالأفعال، و(الهاء) في محلّ النصب؛ لأنّها اسمها، و(اللام) لام الابتداء، و(حق) خبرها، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها واقعة جوابا للقسم.

[٥.٣.٣.] حتى

الخامسة: حتّى، فأحد أوجهها أن تكون جارة، فتدخل على الاسم الصريح بمعنى إلى، نحو: ﴿هي حَتَّى

مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥/٩٧] (هي) مبتدأ، و(سلام) مقدّم عليه خبره، و(سلام) بمعنى الفاعل، أي هي مسلمة، لا بدّ من هذا التقدير ليصحّ تعليق حتّى به؛ لأنّه إذا حُمل على المصدر لم يجز تعليق (حتّى) به؛ لأنّه لا يفصل بين الصلة والموصول، ويجوز تعليقه بقوله: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾، [القدر: ٤/٩٧] ولا يجوز أنْ يكون (هي) مبتدأ، ويكون (حتّى مطلع الفجر) في موضع الجرّ؛ لأنّه لا فائدة فيه كل ليلة بهذه الصفة، والقياس في مطلع فتح اللام، لأنّ اسم المكان والمصدر من (فعلَ) (يفْعل (المفعَل)، وقرأ الكسائي مطلِع[1] بكسر اللام،[2] جعله مما خرج عن قياسه.

ومما[3] يجيء حتّى بمعنى إلى، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ **حَتَّى حِينٍ﴾**، [الصافات: ١٧٣/٣٧] [٤٦ظ] (فتَولّ)، فعل وفاعل، وعنهم جارّ ومجرور ظرف لغو متعلّق بـ(تولّ)، و(حتّى حين) أيضا يتعلق بقوله[4] (فتولّ)، والفعل مع فاعله جملة فعليّة.

ويدخل حتّى أيضا **على الاسم المؤول من**[5] **(أن)**

١. ﴿حَتَّى مَطْلَعِ﴾ [القدر: ٠/٩٧]؛ قرأ الكسائي، وخلف بكسر اللام بعد الطاء، وورش على أصله من تغليظ اللام. (البدور الزاهرة، ص. ٣٥١).
٢. وقرأ الكسائي حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ مطلِع بكسر اللام. (التيسير، ٥٤١).
٣. ع + مما.
٤. ع + بقوله.
٥. في المتن: بأن.

مضمرة، ومن الفعل المضارع، فتكون تارة بمعنى إلى،[1] نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ **حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى**﴾، [طه: ٢٠/٩١] (نبرح) فعل من الأفعال الناقصة، واسمه مضمَر فيه، وعاكفين خبره، و(عليه) متعلّق بـ(عاكفين)، (حتّى) حرف جرّ بمعنى إلى، (يرجع) منصوب بأن مضمرة بعد (حتّى)، و(إلينا) الجارّ والمجرور متعلّق بـ(يرجع)، و(موسى) فاعله، والفعل مع فاعله ومتعلقه[2] في تأويل مصدر مجرور بـ(حتّى)، الجارّ والمجرور يتعلّق بـ(لن نبرح)، **والأصل «حتّى أن يرجع» [إلينا]، إلى رجوعه، أي إلى زمان رجوعه.**

وتارة بمعنى (كي)، فحينئذ يكون الفعل الأوّل سببا للفعل الثاني، **نحو: «أسلم حتّى تدخل الجنّة»**، وكلمة (حتّى) يأمرني بشيء، والإسلام سبب لدخول الجنّة، وكذلك الكلام سبب للأمر بالشيء

والثاني بمعنى (إلى أن)، فحينئذ لا يكون الأوّل سببا للثاني مثل: «لا ننظر لك حتّى تطلع الشمس»؛ لأنّ[3] طلوع الشمس ليس سبب لانتظارك.

والفعل يُنصب في الموضعين بإضمار (أن)، ولا يكون

١. ي – إلى، صح ه.
٢. ع – مع فاعله ومتعلقه.
٣. ع: فإن.

[٤٦و] الفعل إلا[١] مستقبلا، **وقد يحتملهما،** أي وقد يحتمل (حتّى) بمعنى (كي) و(إلى أن)، **كقوله تعالى**: ﴿**فَقَاتِلُوا الَّتِي**﴾، أي الطائفة التي ﴿**تَبْغِي حتّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ**﴾، [الحجرات: ٩/٣٩] أي **إلى أن تفيء**، أي ترجع، أي إلى أن ترجع، **أو كي تفيء**.

وزعم ابن هشام وابن مالك[٢] أنّها أي (حتّى)، **قد تكون بمعنى (إلّا)، كقوله:**[٣]

ليس العطاء من الفضول سماحة

حتّى تجود وما لديك قليل

و(ليس) من الأفعال الناقصة، (العطاء) اسم ليس، و(من الفضول) متعلّق بالعطاء، و(سماحة) خبر ليس، و(ليس) مع اسمها وخبرها جملة فعليّة، و(حتّى) بمعنى إلّا، و(تجود) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه، و(ما لديك)، و(الواو) للحال، و(ما) اسم موصول، (لديك) ظرف، وفاعله مستتر فيه عائد إلى ما[٤]،

١. ع + إلا.

٢. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت. ٦٧٢هـ/١٢٧٤م).

٣. ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل، البيت من الكامل، وهو للمقنع الكندي في خزانة الأدب ٣/٣٧٠.

٤. ع: الموصول.

والموصول[1] مع صلته في محلّ الرفع؛ لأنّه مبتدأ، و(قليل) خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة في محلّ النصب على أنّه حال من فاعل (توجد)، و(حتى توجد) في تأويل مصدر منصوب على أنّه بدل من سماحة، أو مستثنى منه، أي إلّا جودك، والحال الذي حصل لديك من المال قليل.

الثاني أنْ يكون[2] **حرف عطف، يفيد الجمع المطلق كـ(الواو). إلّا أن المعطوف بها مشروط بأمرين، أحدهما أنْ يكون بعضا من المعطوف عليه،** مثل: «أكلت السمكة حتّى رأسها»، وفي مسألة السمكة جاز ثلاثة أوجه: [٤٧ظ]

أحدها الجرّ، والثاني: الرفع، أي «حتّى رأسها مأكول»، والثالث: - النصب، مع الوجهين الآخرين يكون (حتّى) للعطف، وقد يكون حتّى فعل الاثنين، حت يحت حتا.

والثاني: أنْ يكون غاية له، أي للمعطوف عليه **في شيء،**[3] **نحو: «مات الناس حتّى الأنبياء» فإنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام غاية الناس في شرف المقدار، وعكسه،** أي قد يكون ما بعد (حتّى) غاية في الدناءة، **نحو: «زارني**

١. ع – الموصول، صح هـ.
٢. ي- أم يكون، صح هـ.
٣. ع – في شيء، صح هـ.

الناس حتّى الحجامون»، وقد يجتمعان، كما **قال الشاعر**:[1]

قهرناكم حتّى الكُماة فأنتم

تهابوننا حتّى بنينا الأصاغرا

فـ(الكُماة) غاية في القوة، و(البنون الأصاغر) غاية في الضعف، (قهرناكم) فعل وفاعل ومفعول به، (حتّى الكماة)، ففي جرّ الكماة[2] يكون حتّى حرف جرّ، وفي نصب الكماة يكون حتّى حرف عطف، و(الكماة) معطوف على (الكاف والميم)، وفي رفع (الكماة) يكون (حتّى) حرف ابتداء، والكماة مبتدأ، وخبره محذوف، ويكون تقديره: [٤٧و] «حتّى الكماة مقهورة»، و(الفاء) للعطف، وأنتم مبتدأ، (تهابوننا) فعل وفاعل ومفعول به في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ، و(حتّى) للعطف، و(بنينا) معطوف على (نا) في (تهابوننا)، وعلامة النصب (الياء)، والأصاغر صفة لـ(لبنينا).

الثالث: أنْ يكون حتّى حرف ابتداء، فتدخل على ثلاثة أشياء، الفعل الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ **حَتَّى عَفَوْا**﴾، [الأعراف: ٩٥/٧] أي كثروا. **وقالوا: المضارع المرفوع،** نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا **حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ**﴾

١. ليس للبيت قائل معروف، الأشموني٦٣/٢.

٢. ع - ففي جرّ الكماة.

[البقرة، ٢١٤/٢] **في قراءة[١] من رفع**، يعني: يجوز في (لام يقول) الرفع والنصب، فالنصب بإضمار (أن)، لأنّ (حتّى) إذا دخلت على الفعل المستقبل وانتصب الفعل بعدها كان لها معنيان: أحدهما (إلى أن)، والثاني بمعنى (كي)، فالأوّل قولك «سرت حتّى أدخلها»، أي سرت إلى أن أدخلها، فالسير والدخول قد وجدا جميعا، ففي الآية (حتّى) غاية بمعنى (إلى أن)، ينصب ما بعدها بإضمار (أن)، وجعل قول الرسول صلى الله عليه وسلم غاية لخوف أصحابه؛ لأنّ معناه[٢] وزلزلوا، أي إلى أن قال الرسول صلى الله عليه وسلم، والفعلان قد نصبا،[٣] [٤٨ظ] والثاني «أطع الله حتّى يدخلك الجنّة» أي كي يدخلك الجنّة، والآية من الضرب الأوّل، ﴿وَزُلْزِلُوا حتّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾.

والرفع قراءة نافع،[٤] ويكون المعنى وَزُلْزِلُوا حَتَّى قال الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأنّ الفعل المستقبل إذا ارتفع بعد (حتّى) يكون بمعنى الماضي، وكان ما قبل (حتّى) سببا لما بعدها، كقولك «سرت حتّى أدخلها» أي حتّى دخلتها، فالسير سبب للدخول، وكذلك في الآية الزلزلة سبب لقول

١. نافع (حتى يقول) برفع اللام، التيسير، ص. ٣١٥.
٢. م ي: بمعناها.
٣. م ي: مضيا.
٤. نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم المدني (ت. ١٦٩هـ/٧٨٥م)؛ نافع ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ برفع اللام. (التيسير ٣١٥.)

الرسول، ويجوز أنْ يكون «سرت حتّى أدخلها» إذا رفعت أدخلها أنْ يكون السير رافعا والدخول الآن فيكون الفعل فعل الآن، وعلى هذا أيضا يحمل قراءة نافع ﴿وزلزلوا حتّى يقول الرسول﴾، أي حتّى أن بلغ من شأن الرسول أن يقول هذا.

فيكون حكاية الحال، كقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾، [القصص: ١٥/٢٨] ويحكى تلك الحالة الله،[1] إلّا ترى أنك لو لم تحمل على حكاية الحال لم يصحّ، لأنّ (هذا) إشارة إلى الحاضر، وليس الآن رجلين حاضرين، فالمعنى: «فوجد فيها رجلين حالهما أنهما يقتتلان»، يشار إليهما بأن هذا من شيعته [٤٨و] وهذا من عدوه، وحكاية الحال في التنزيل كثير جدًّا.

والجملة الإسميّة، كقوله: «حتى ماء دجلة أشكل»، و(ماء دجلة) مبتدأ، و(أشكل) خبره، وكقول الشاعر:[2]

سَرَيْتُ بهم حتّى تَكِلَّ مَطِيُّهم

وحتّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسانِ

(حتّى الجياد)، أي حتّى كلّت الجياد من تعب السير،

١. ع – الله.

٢. امرؤ القيس.

وضعفت (حتّى) لا يمكون أن يفاد الكلام[1] بالجياد أيضا، ففي هذه الصورة يكون (حتّى) للابتداء.

اعلم أنّ (حتّى) التي يُبتدأ بعدها الكلام عاطفةٌ أيضا، و(حتّى) العاطفة قد تعطف مفردا على مفرد كما ذكرنا، وقد تعطف جملة على جملة كما في البيت، فليست حتّى للابتدائيّة قسّيما من العاطفة، بل قسم منها، قلت: ليست عاطفة؛ إذ لو[2] كانت عاطفة لَمَا دخل عليها واو العطف في البيت.

[٦.٣.٣.] كلا

السادسة: (كلا)، فيقال فيها حرف ردع وزجر نحو: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ، كَلَّا﴾، [الفجر: ٨٩/١٦-١٧] **أي انته عن هذه المقالة،** أي ليس كما يطلق الإنسان، بل إعطاء المال ليس للإكرام، وتضييقه ليس للإهانة،[3] وقد تأتي بعد الطلب لنفي الإجابة، كقولك لمن قال: «افعل كذا». «كلا»، أي لا يجاب إلى ذلك، قال الله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ، لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾. [المؤمنون: ٢٣/٩٩-١٠٠]

[٤٩ظ] **وحرف تصديق في نحو: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾،** [العلق:

١. ع + الكلام.
٢. ي: إذا.
٣. ع – أي: ليس كما يطلق الإنسان، بل إعطاء المال ليس للإكرام، وتضييقه ليس للإهانة.

١٩/٩٦] **والمعنى: أي والقمر، وبمعنى حقا، أو** بمعنى (ألا) **الاستفتاحية على خلاف في ذلك في نحو: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾** [العلق: ١٩/٩٦] والصواب الثاني لكسرة الهمزة في نحو: ﴿كَلَّا إنّ الأنسَان لَيَطْغَى﴾، [العلق: ١٩/٩٦] فإذا جاء (كلا)[١] بمعنى (حقّا) يكون اسما، وبني لموافقته لـ(كلا) التي هي حرف في لفظه، وأصل معناه على[٢] الإسميّة، إلّا أنّ النحويين حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من أنّ المقصود لـ(حتّى)[٣] تحقيق الجملة، كالمقصود بـ(أن)، فلم يخرج كون (كلا) بمعنى (حقّا) إياها عن الحرفية.

[٧.٣.٣.] والسابعة: لا* فتكون نافية، وناهية، وزائدة، فالنافية[٤] تعمل في النكرات عملَ (إنّ) كثيرا، نحو: «لا إله إلّا الله»، اعلم أنّ (لا) تنصب النكرات بغير تنوين، وبنيا معها على الفتح كبناء خمسةَ عشرَ. فـ(لا) لنفي الجنس، و(إله)[٥] مفرد،[٦] مبنيّ على الفتح مع (لا) في محلّ الرفع على

١. م، ع: حتى.
٢. ع: معلى.
٣. ع – لـ(حتى).
٤. ع + فالنافية.
٥. م: وغلام، لعله خطء.
٦. ي – مفرد.

أنّه مبتدأ، و(إلّا) للاستثناء، بمعنى غير،[1] و[لفظة] الله خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة، وإنّما بني اسم (لا) إذا كان مفردا لتضمنه معنى الحرف؛ لأنّ معناه: «لا من إله غير الله»، **وعمل ليس قليلا، كقوله:**

تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ على الأَرْضِ بَاقِيا

وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

[٤٩و] **والناهية تجزم المضارع، نحو: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾** [المدثر: ٦/٧٤] بالرفع، (ولا تمنن) نهي حاضر، وفاعله مستتر فيه وهو (أنت)، (تستكثر) بالرفع في موضع الحال من فاعل (تمنن)، والتقدير: «ولا تمنن مستكثر»،[2] **﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾** [الإسراء: ٣٣/١٧]

والزائدة دخولها كخروجها، نحو: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ إِلّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢/٧] أي **أن تسجد، كما جاء في موضع آخر،** ﴿مَا مَنَعَكَ أن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، [ص: ٧٥/٣٨] (ما) استفهام، معناه الإنكار، وهي رفع بالابتداء، وما بعدها خبرها، و(أن) مع ما بعدها في موضع النصب بـ(منعك) على أنّه مفعول به، و(لا) زائدة، والتقدير: «أي شيء منعك

١. م – بمعنى غير.

٢. ع: تستكثر.

السجود وقت أمري إياك»، ففي (منعك) ضمير الفاعل يعود على (ما)، (إذا) ظرف زمان، والعامل فيه يسجد.

[٣.٤.] ما يأتي على أربعة أوجه

[٣.٤.١.] لولا

النوع الرابع: ما يأتي على أربعة أوجه، وهو أربع: إحداها (لولا): فيقال فيها تارة حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه، فيختص بالجملة الإسميّة المحذوفة الخبر غالبا، نحو: «لولا زيد لأكرمتك»، ف(لولا) للامتناع، و(زيد) مبتدأ، وخبره (موجود)، وهو محذوف، و(أكرمتك) غير الخبر وقع موضع الخبر، منه قوله تعالى: [٥٠ظ] ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾،[الأنفال: ٦٨/٨] (كتاب) رفع بالابتداء، وقوله (من الله) متعلّق بمحذوف، صفة لـ(كتاب)، أي «لولا كتاب ثابت من الله»،[1] وقوله (سبق) صفة أخرى لـ(كتاب)، أي سابق في اللوح المحفوظ من إباحة المغانم لهذه الأمة، ويجوز أنْ يكون (سبق) في موضع الحال من الضمير الذي في الظرف، وخبر المبتدأ الذي هو (كتاب) محذوف، أي «لولا كتاب بهذه الصفة في الوجود»، ولا يجوز أنْ يكون (سبق) في موضع الخبر؛ لأنّ (لولا) لا يظهر خبر

١. م – أي «لولا كتاب ثابت من الله».

(ما) بعده أبدا فأعرفه.

وتارة حرف تحضيض وعرض، أي طلب بإزعاج أو برفق، فيختص بالمضارع أو بما في تأويله، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ [النمل: ٣٦/٢٨] **ونحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ** فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾، [المنافقون: ١٠/٦٣] مَنْ حذف (واو) أكون فقال: (وأكن) عطف على موضع (فَأَصَّدَّقَ)؛ لأنّ موضع الفاء مع ما بعدها جزم على جواب النهي، ومَنْ أثبت (الواو) عطفه على لفظة (فَأَصَّدَّقَ)؛ لأنّ الحمل على اللفظ عندهم أحسن من الحمل على الموضع، إذ لم يظهر في المواضع إعراب، وما لا يظهر جرى عندهم مجرى المطروح المرفوض.

وتارة حرف [٥٠و] **توبيخ، فتختصّ بالماضي، نحو: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾** [الأحقاف: ٤٦/٢٨] (فلولا) للتوبيخ (نصرهم) فعل ومفعول، (الذين) اسم موصول، (اتخذوا) فعل وفاعل، و(من دون الله) متعلّق بـ(اتخذوا)، و(قربانا) مفعول ثان، قدم على المفعول الأوّل، أي (آلهة)، بدل منه، والفعل مع فاعله والمفعول به الأوّل والمفعول به الثاني جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها صلة للموصول، والموصول مع صلته في محلّ الرفع على أنّه فاعل لـ(نصر)، والفعل أعني (نصر) مع المفعول به،

وهو (هم): وفاعله، وهو (الذين) مع صلته جملة فعليّة.

وقيل: قد يكون، أي (لولا)، حرفا **للاستفهام، نحو: و﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾،** [المنافقون: ١٠/٦٣] أي أخرتني، **﴿لَوْلَا أنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾،** [الفرقان: ٧/٢٥] **قال الهروي:**[1] **والظاهر أنّها في الأوّل للعرض،** أي لولا أخرتني، وفي الآية **الثانية** أي ﴿لَوْلَا أنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ **للتحضيض،** وزاد أي الهروي **معنى آخر** في لولا، **وهو أنْ يكون نافية بمنزلة لم، وجعل منها ﴿فَلَوْلَا كانتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾** [يونس: ٩٨/١٠] **أي لم تكن قرية آمنت،** [٥١ظ] **والظاهر أنّ المراد فهلا، وهو قول الأخفش، والكسائي، والفراء، ويؤيده قراءة أبي** وعبد الله،[2] **(فهلا)، ويلزم من ذلك معنى النفي الذي ذكره الهروي؛ لأنّ اقتران التوبيخ بالفعل الماضي، يشعر بانتفاء وقوعه.**

إعراب الآية: (لولا) بمعنى (لم)، وكانت من الأفعال الناقصة، و(قرية) اسمها، تقديرها: «قرية واحدة» أو «قرية من القرى الهالكة»؛ وإنّما قدرنا هذه لامتناع أنْ يكون اسم كان نكرة محضة، و(آمنت) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه عائد إلى أهل القرية؛ لأنّ التقدير: «فلولا كانت أهل القرية»،

١. أبو عبيد أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي (ت. ٤٠١هـ/١٠١١م).
٢. عبد الله بن مسعود (ت. ٣٢هـ/٦٥٣م).

والفعل مع فاعله جملة فعليّة في محلّ النصب على أنْ يكون خبرا لـ(كانت)، و(الفاء) للعطف، (فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا) جملة فعليّة معطوفة على (آمنت)، (إلّا) للاستثناء، وانتصب (قوم) على الاستثناء المنقطع، ويجوز أنْ يكون نصبه على الاستثناء الذي هو غير منقطع على أن تضمّن في أول الكلام حذف مضاف، تقديره: «ولولا كان أهل القرية من القرى الهالكة آمنوا فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا»، ويجوز في(قوم) الرفع على أن يجعل (إلّا) بمعنى (غير) صفة لـ(لأهل) المحذوف في المعنى، ثم يعرب [٥١و] ما بعد (إلّا) كمثل إعراب (غير)، لو ظهر في موضع.

وأجاز الفراء (الرفع) على البدل، كما قال الشاعر:[١]

وبلدةٍ لَيسَ بها أَنِيسُ

إلّا اليعافير وإلا العيس[٢]

بدل من أنيس إن كان المستثنى من غير جنس المستثنى[٣] منه. فعند بني تميم يبدّلون، وأهل حجاز ينصبون، وإن كان الكلام منفيا، و(يونس) مجرور بإضافة (قوم) إليه، وهو اسم

١. (قال بشر بن أبي حازم: ع – الشاعر؛ ي: كقوله الشاعر.
٢. بشر بن أبي حازم.
٣. م – عن غير جنس المستثنى.

أعجمي معرفة؛ ولذلك لم ينصرف، ومثله (يوسف). وقد روي عن الأعمش وعاصم، أنّه بكسر النون والسين، جعلاه فعلا مستقبلا من (آنس يونس وآسف يوسف)، سُمّي به، ولم ينصرف للتعريف والوزن المختص بالفعل، قال أبو قاسم: يجب أن يهمز، وترك (الهمزة) جائز حسن، وإن كان أصله (الهمزة)، حكى أبو زيد فتح (النون) و(السين) فيهما على أنها فعلان مستقبلان لم يسمّ فاعلهما.

[٣.٢.٤.] إِنْ

الثانية إنْ المكسورة الخفيفة، ويقال فيها شرطية، في نحو: [٥٢ظ] **﴿قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾**. [آل عمران: ٢٩/٣] (إنْ) حرف شرط، (تخفوا) فعل مضارع مجزوم بـ(إنْ)، وعلامة الجزم سقوط النون، و(الواو) فاعله، (ما) اسم موصول، (في صدوركم) جارّ ومجرور ظرف مستقرّ، وفاعله مستتر فيه عائد إلى (ما)، والظرف مع فاعله جملة ظرفية، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها صلة للموصول، والموصول مع صلته في محلّ النصب على أنّه مفعول به لـ(تخفوا) أو (تبدوه)، معطوف على (تخفوا)، والفعل مع فاعله جملة فعليّة فعل شرط، و(يعلم) فعل مضارع مجزوم بـ(إنْ)، وعلامة الجزم سقوط الحركة و(الهاء) مفعول به و[لفظة] (الله)

فاعله، والفعل مع فاعله والمفعول به جملة جزائية، والشرط والجزاء كلاهما جملة شرطية في محلّ النصب على أنّه مقول القول؛ لأن ما قبل الآية (قل).

وقيل فيها أي في (إن) المكسورة **نافية، في نحو** قوله تعالى: ﴿**إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا**﴾، [يونس: ٦٨/١٠] أي من حجة بهذا، أي بهذا القول، (إنْ) بمعنى (ما)، (عند) ظرف مكان مبهم مضاف إلى (كم)، فاعله مستتر فيه عائد إلى (سلطان)، والظرف مع فاعله جملة ظرفية في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ، و(سلطان) مبتدأ[1] و(من) زائدة على المرفوع، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة، تقديره: «إنّ سلطان عندكم» و(عندكم) ظرف، و(سلطان) فاعل ظرف لاعتماده على النفي، والظرف [٥٢و] مع فاعله جملة ظرفية، و(بهذا) الجارّ والمجرور في محلّ النصب على أنّه حال من الضمير المرفوع في الظرف، أي في (عندكم)، والعامل في (بهذا) الظرف هو (عندكم).

وقد اجتمعتا، في قوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ**﴾ [فاطر: ٤١/٣٥] (الواو) للقسم، و(اللام) لام جواب القسم،[2] (إن) حرف شرط، (زالتا) فعل وفاعل، والفعل مع الفاعل جملة فعليّة في محلّ الجزم على

١. م – وسلطان مبتدأ.

٢. ع – القسم.

أنّها فعل شرط، و(إن) للنفي، (أمسكهما) فعل ومفعول به، و(أحد) فاعل (أمسكهما)، و(من) زائدة على المرفوع، (من بعده) الجارّ والمجرور متعلّق بـ(أمسك)، و(الهاء) عائد إلى [لفظة] (الله)، والفعل مع فاعله جملة فعليّة في محلّ الجزم على أنّها جزاء الشرط، فجملة (إن أمسكهما) جواب القسم في[1] (ولئن زالتا)، سدّ مسدّ الجوابين، و(من) الأوّلى مزيدة لتأكيد النفي.

والثانية للابتداء، **ومخفّفة من الثقيلة، في نحو:**[2] **﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾** [هود: ١١/١١١] **في قراءة من خفّف النون.**[3] التنوين في كلًا عوض من المضاف إليه، يعني: «إن كلّهم» أي «وإن المختلفين فيه في القرآن»، (ليوفيهم) جواب قسم محذوف، و(اللام) في (لما) موطّئة للقسم، و(ما) مزيدة، والمعنى «إنّ جميعهم واللهِ ليوفينهم ربك أعمالهم» [٥٣ظ] أي جزاء أعمالهم من حسن وقبح وإيمان وجحود، والقسم مع جوابه في محلّ الرفع على أنّه خبر (إنّ) و(إنّ) مع اسمها وخبرها جملة إسميّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها جملة ابتدائيّة، وقرئ بتخفيف النون على إعمال المخففة عمل

١. ي – في.
٢. ع – في نحو.
٣. قرأ الحرميان وأبو بكر ﴿وَإِنْ كُلًّا﴾ بإسكان النون.

المثقلة اعتبارا لأصلها الذي هو الثقيل. وقرأ أُبَي[1] ﴿**وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**﴾ بتخفيف نون (إنّ)،[2] على أنّها نافية، وبتشديد (لما) بمعنى (إلّا). وقراءة عبد الله مفسرة لها، وهي «وَإِنْ كُلًّا إلّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ».

وقرأ الزهري[3] وسليمان بن أرقم: «وإنْ كلا لمّا ليوفينكم» بالتنوين، كقوله تعالى: ﴿أَكْلًا لَمًّا﴾. [الفجر: ١٩/٨٩] والمعنى: وإنْ كلا ملومين، يعني: مجموعين كأنه قيل: «وإنّ كلا جميعا»، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠/١٥] على أنْ يكون (لما) تأكيدا أيضا، **ونحو ﴿إن كلّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾** [الطارق: ٤/٨٦] **في قراءة من خفف (لما)**. وأما من شدد، فهي عنده غير مخفّفة من الثقيلة، فمن قرأ بتخفيف (لما) فيكون عندهم (إن) مخفّفة من الثقيلة، وهو مذهب البصريين، واسمها (كلّ)، لكن لما خففت (إن) نقص وزنها من وزن الفعل، وارتفع ما بعدها[4] بالابتداء على أصله.

ويجوز أنْ يكون اسم (إن) مضمَرا وهي (هاء) [٥٣و]

١. أبي بن كعب بن قيص بن عبيد (ت. ٢١هـ/٦٤٢م).

٢. قرأ نافع، وأين كثير، وشعبة بإسكان النون مخففة، والباقون بتشديدها مفتوحة.

٣. محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري (ت. ١٢٤هـ/٧٤٢م).

٤. م – ما بعدها.

محذوفة، و(كل) رفع بالابتداء،[1] وما بعده الخبر، والجملة خبر (إن)، و(اللام) لام تأكيد، و(إن) عند الكوفيين بمعنى (ما)، و(اللام)[2] بمعنى[3] (إلّا) في قراءة من شدد، ومن خفف (الميم) فـ(ما) عندهم زائدة، و(اللام) داخلة على الظرف، أي «وإنْ كلّ نفس لعليها حافظ»، ومن شدد الميم كان عند أبي علي من قوله: ﴿أَكْلًا لَمًّا﴾ [الفجر: ٨٩/٩] في موضع الحال، أي إنّ كلّ نفس مجتمعا عليها حافظ، فيكون العامل فيها معنى الفعل في (إن)، وهي مخفّفة، فـ(إنْ) مخفّفة من (إنّ)، فـ(كل) مبتدأ، و(عليها حافظ) خبره، و(مجتمعا) حال، و(لما) بمعناه.

وقال أبو علي مرة أخرى: إنّ (لما) في الأصل (لم)، ضمّت إليها (ما)، و(إنّ) في الآية للنفي، والمعنى: «كلّ نفس ما عليها حافظ»، **وزائدة في نحو: «ما إن زيد قائم»**، (ما) مشابهة بـ(ليس)، و(إن) زائدة لتأكيد النفي، وبطل عمل (ما) لزيادة (إن) بعدها، و(زيد) مبتدأ، و(قائم) خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة.

وحيث اجتمعت (ما) و(إن): فـ(إن) تقدّمت (ما)،

١. م - على أصله، ويجوز أنْ يكون اسم (إن) مضمرا وهي (هاء) محذوفة، و(كل) رفع بالابتداء.
٢. ع: لام.
٣. م + أو.

فهي أي (ما) نافية، و(إن) زائدة؛ وإن تقدّمت (إن)، فهي شرطية، و(ما) زائدة، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾. [الأنفال: ٥٨/٨].

أصل (إما) (إنْ ما)، فأُدغم [٥٤ظ] (النون) في (الميم) فصار (إما)، (تخافن) فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، وهو (أنت)، و(النون) للتأكيد، وإنّما كثرت زيادة نون التأكيد على الفعل إذا زيدت (ما) على حرف الشرط، لأنهم لما أكدوا حرف الشرط بزيادة ما، أكدوا الفعل أيضا بالنون؛ لئلا ينحطّ المقصود بالذات، وهو الفعل[١] من غير المقصود بالذات وهو (إن)، و(من قوم) الجارّ والمجرور يتعلّق بـ(تخافن)، و(خيانة) منصوب؛ لكونه مفعولا به لـ(تخافنّ)، و(تخافن) هنا بمعنى (تعلمن)، و(الفعل) مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة فعل الشرط، (فانبذ) أمر حاضر، وفاعله مستتر فيه وهو (أنت)، و(إليهم) الجارّ والمجرور متعلّق بـ(فانبذ)، ومفعول به محذوف أي «فانبذ إليهم العهد وقاتلهم على إعلام منك إليهم»، وفي صدر[٢] الآية حذف[٣] آخر، تقديره: «وإما تخافن من قوم بينك وبينهم عهد خيانة فانبذ إليهم ذلك العهد»، أي ردَّه عليهم،

١. ي – وهو الفعل.
٢. م: في صدورهم؛
٣. ع: تصرف.

«إذا خفت نقضهم للعهد وقاتلهم على إعلام منك».

وهذا من لطائف معجز القرآن واختصاره، إذ قد جمع المعاني الكثيرة من الأوامر والأخبار[١] في اللفظ اليسير، [٥٤و] و(على سواء) الجارّ والمجرور في موضع الحال، وذو الحال فاعل (فانبذ)، كأنّه قيل: «فانبذ إليهم» ثابتا على طريق قصدٍ سويٍّ، ويحتمل أنْ يكون الجارّ والمجرور حالا من الفاعل والمفعول جميعا، أي «فانبذ إليهم» حاصلين على سواء في العلم والعداوة على أنّ الظرف حال[٢] من النابذ والمنبوذ إليه، والمعنى «كن أنت وهم في العلم لنقض العهد سواء»، (فانبذ) مع فاعله والمفعول به جملة فعليّة جزاء شرط، وعلامة الجزاء الفاء؛ لأنّ (فانبذ) أمر،[٣] وفعل الشرط وجزاءه جملة فعليّة شرطية.[٤]

وحاصل معنى الآية: «إما تعلمن من قوم خيانة نقضا للعهد بدليل يظهر لكم فانبذ إليهم على سواء، أي انبذ عهدهم الذي عاهدتم عليه لتكون (أنت) و(هم) سواء في العداوة، فلا يتوهّموا أنّك نقضت العهد بنصب الحرب، أي أعلِمْهم أنّك

١. ع: الأوجز والأخصر.
٢. م – حال.
٣. ي + حاضر.
٤. ي – شرطية، صح ه.

نقضت عهدهم لئلا يتوهموا بك الغدر.

[٣,٤,٣.] أَنْ

والثالثة (أنْ) المفتوحة الخفيفة، فيقال فيها حرف مصدري ينصب المضارع نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨/٤] (يريد الله) فعل وفاعل، (أنْ) حرف مصدري (يخفف) منصوب [٥٥ظ] بـ(أنْ)، وفاعله مستتر فيه عائد إلى [لفظة] (الله)، و(عنكم) متعلّق بـ(يخفف)، والفعل مع فاعله والمفعول به جملة فعليّة في تأويل المصدر المنصوب على تقدير: «يريد[١] **الله** تخفيفكم»، والفعل مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة، ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨/٤] و(ضعيفا) منصوب[٢] على الحال من الإنسان وهذه الجملة معطوفة على ما قبلها، أي[٣] خلق الإنسان بغلبة هواه[٤] وشهوته وغضبه ورضاه فاحتاج إلى أن يخفف **الله** عنه،[٥] **ونحو**: «**أعجبني أنْ صمت**». (أعجبني) فعل ومفعول، (أنْ) حرف مصدري، (صمت) فعل وفاعل، والفعل مع فاعله جملة فعليّة في تقدير

١. ع: على أنه مصدر ل(يريد)؛ م: على أنه تقديره يريد.
٢. ع: نصب.
٣. م – منصوب على الحال من الإنسان وهذه الجملة معطوفة على ما قبلها أي.
٤. ع: هواه.
٥. ي + وهي الداخلة على الماضي.

المصدر، مرفوع على أنّه فاعل لـ(أعجبني)، والفعل مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة، أي أعجبني صومك.

وزائدة في نحو ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦/١٢] أي لما جاء البشير، **وكذا حيث جاءت بعد (لما)**، فـ(أن) زائدة.

ومفسرة في نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾. [المؤمنون: ٢٧/٢٣] (فأوحينا) فعل وفاعل و(إليه) متعلّق بـ(أوحينا)، و(أن) مفسرة بمعنى الإيجاب، و(اصنع) فعل أمر، فاعله مستتر فيه، و(الفلك) [٥٥و] مفعول به، والفعل مع فاعله والمفعول به جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب لوقوعها مفسّرة.

وكذا حيث، يعني: تقع (أنْ) مفسرة إذا **وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه، ولم يقترن بخافض، فليس منها**، أي ليس من المفسر في قوله تعالى: **﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** [يونس: ١٠/١٠] **لأنّ المقدّم عليها**، أي على أنْ المفسرة **غير جملة**، بل هو مفرد؛ لأنّ (آخر دعواهم) مبتدأ، أنْ مخففة من الثقيلة، فاسمها مضمر فيه بمعنى الشأن، (الحمد) مبتدأ و[لفظة] الله في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ، (رب العالمين) صفة لـ(لفظة) الله،[1] والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة في محلّ الرفع على أنّه خبر (أنْ)، و(أنْ)

١. ي – رب العلمين صفة لله، صح ه.

مع اسمها و خبرها جملة إسميّة في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ، وهو (آخر دعواهم)، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة.

ولا: نحو: «كتبت إليه[1] بأن افعل لدخول الخافض، وقول بعض العلماء في نحو قوله تعالى: **﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾** [المائدة: ١١٧/٥][2] **إنّها مفسرة، إنْ حمل على أنّها مفسرة لـ(أمرتني به) دون (قلت)**، ليكون (أنْ) بعد جملة فيها معنى القول، لا صريح القول، **منع** خبر مبتدأ، والمبتدأ قوله، وقول **منه**، أي من أنْ يكون (أنْ) مفسرة، **لأنّه لا يصح** [٥٦ظ] **أنْ يكون (اعبدوا الله ربّي وربكم) مقولا لله تعالى**؛ بل مقولا لعيسى عليه السلام،[3] **أو على أنّها مفسرة لـ(قلت)، فحروف القول تأباه**؛ لأنّه ينبغي أنْ يقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه، **وجوزه الزمخشري**، أي كون أنْ مفسرة، **إن أُوِّل قلت بـ(أمرت)**،[4] على أنْ يكون المعنى ما أمرتهم إلّا ما أمرتني به ثم فسر ما أمر به، فقال: «أن اعبدوا الله»[5]، فوضع القول موضع الأمر نزولا على قضية الأدب بـ(أمرت).

١. م، ع: عليه، وكذا في المتن إليه.
٢. (سورة المائدة، ١١٧/٥).
٣. ع - بل مقولا لعيسى عليه السلام.
٤. ع – ب(أمرت)، صح هـ.
٥. م: اعبدوا.

وجوز مصدريتها، أي جوز الزمخشري كون (أنْ) مصدريّة **على أنّ المصدر عطف بيان لـ(الهاء) في به**،[1] **لا بدل، والصواب العكس**، وهو أنْ يكون بدلا، لا عطف بيان؛ لأنّ[2] المصدر لو كان عطف بيان يكون المضمر بمنزلة الموصوف، ولا يوصف **ولا يبدل** المصدر **من (ما)، لأنّ العبادة لا يعمل فيها فعل القول، وهو قلت**، لأنّ[3] البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه، فلا يقال: «ما قلت لهم إلّا العبادة»؛ لأنّ العبادة لا تقال.

وكذا لو اعتبرت بمعنى الطلب، فإنّ طالب العبادة أيضا لا يقال: قلت هذا، إنّما يلزم أن لو كان المبدل منه في حكم المطروح بالكلية، وليس كذلك. اعلم [٥٦و] أنّ الزمخشري قال في الكشاف: «وأن في قوله تعالى: ﴿أن اعبدوا الله﴾، إنْ جعلتها مفسرة لم يكن لها بدٌّ من مفسر، إما فعل القول،[4] وإما فعل الأمر، وكلّا منهما لا وجه له، أما فعل القول فحكى بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير، «لا تقول مثل ما قلت لهم إلّا أن اعبدوا الله لكن ما قلت لهم إلّا اعبدوا الله»، وأما فعل الأمر فمسند إلى ضمير [لفظة] الله تعالى، فلو

١. م – في به.
٢. م – لأن.
٣. م: أي: أن.
٤. م – إما فعل القول.

فسرته بـ(اعبدوا الله ربّي وربكم) لم يستقم؛ لأنّ الله تعالى لا يقول: «اعبدوا الله ربّي وربكم»، وإن جعلتها موصولة بالفعل لم يَخل من أنْ يكون بدلا مـ(مّا أمرتني به) أو من (الهاء) في (به)، وكلاهما غير مستقيم؛ لأنّ البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه، فلا يقال: «ما قلت لهم أن اعبدوا الله» بمعنى «ما قلت لهم إلّا عبادته»؛ لأنّ العبادة لا يقال.

وكذلك إنْ جعلته بدلا من (الهاء)، لأنّك لو أقمت «اعبدوا الله» مقام الهاء، فقلت: «إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله» لم يصح لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته، فإنْ قلت: فكيف يصح؟ قلت: [٥٧ظ] بحمل فعل القول على معناه؛ لأنّ معنى «ما قلت لهم إلّا أمرتني به ما أمرتهم إلّا ما أمرتني» حتّى يستقيم تفسيره بـ(أن اعبدوا الله ربّي وربكم).

ويجوز أنْ يكون (أن) موصولة عطف بيان لـ(لهاء)، لا بدلا، وإنّما قيل: أنْ يكون (أن) موصولة؛ لأنّ النحويين يعدون الحرف المصدري المفتقر إلى الجملة بعده من جملة الموصولات، ويقسمون الموصول إلى الاسم والحرف، قيل: إنّ (أن) مفسرة لا موضع لها من الإعراب بمعنى (أي).

ويجوز أنْ يكون في موضع نصب على البدل من (ما)، أو يكون (أن) مصدرية، محلها جرّ، عطف بيان لـ(لهاء) في (به)، أو رفع بإضمار هو، أو نصب بـ(أعني).

ولا يمتنع في ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾، [النحل: ٦٨/١٨] وقرئ (بِيوتًا) بكسر (الباء) لأجل (الياء) **أنْ يكون مفسرة**، (أوحى) فعل ماض، و(ربك) فاعل أوحى، (إلى النحل) متعلّق بـ(أوحى)، و(أن) مفسرة فمعنى «أوحى» هو الإيحاء، لأنّ في الإيحاء معنى القول، (اتخذي) فعل وفاعل، و(من الجبال) متعلّق بـ(اتخذي)، و(بيوتا) منصوب على أنّه مفعول به لـ(اتخذي)، والفعل مع فاعله [٥٧و] والمفعول به ومتعلّقه جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها وقعت مفسرة.

مثلها في: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾، [المؤمنون: ٢٧/٢٣] **خلافا لمن منع ذلك؛ لأنّ الإلهام في معنى القول**، (الفاء) جواب شرط محذوف، أي إن كان كذا، (فأوحينا) فعل وفاعل، و(إليه) الجارّ والمجرور متعلّق بـ(أوحينا)، والضمير المجرور عائد إلى نوح عليه السلام، والفعل مع فاعله ومتعلّقه جملة فعليّة بمعنى الإيحاء، (اصنع) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه، وهو (أنت)، و(الفلك) مفعول به، والفعل مع الفاعل جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها مفسرة.

وقد يجيء (أن) **مخففة من الثقيلة في نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾**. [المزمل: ٢٠/٧٣] (علم) فعل ماض من أفعال القلوب، فاعله مستتر فيه، و(أن) مخففة من الثقيلة،

ولهذا لم ينصب سيكون و(الهاء) مضمر اسم (أن، و(السين) للاستقبال، قد عوض من التشديد في (أنّ)، و(يكون) فعل من الأفعال الناقصة، و(مرضى) في تقدير الرفع على أنّه اسم (كان)، و(منكم) خبر (كان)، وأوتي (سيكون) على لفظ التذكير؛ لأنّ تأنيث (مرضى) غير حقيقي، ولم ينصب، [٥٨ظ] يكون بـ(أن)؛ لأنّه بمعنى المشددة، وبهذا المعنى كان تقديره: «أنّه سيكون»، ووقع الفصل بينه وبين (أنْ) بـ(السين) لأنّها إذا كانت مخففة من (إنّ) جاء الفصل بينه وبين الفعل بـ(السين) أو (سوف) أو (قد) أو حرف النفي، فمثال (السين) هذه الآية، ومثال (قد) قوله تعالى: ﴿أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾، [الجن: ٢٨/٧٢] ومثال حرف النفي: ﴿أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾، [التغابن: ٧/٦٤] وإنّما جاءت هذه الحروف لتصير هذه الحروف عوضا من المحذوف، وجيرانا للنقص اللاحق للكلمة، ويكون مع اسمها وخبرها سدّ مسدّ مفعولي علم، وفي نحو: ﴿**وَحَسِبُوا أَنْ لا يكُونَ** فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١/٥] **في قراءة الرفع**،[1] وإنّما قال في قراءة الرفع؛ لأنّ من رفع يكون جعل (أن) مخففة من الثقيلة، وأضمر معها (الهاء)، و(يكون) هنا تامة بمعنى (وقع)، و(فتنة) اسمه، ويكون مع اسمه جملة فعليّة، في محلّ الرفع على أنْ يكون خبر (أن)، وجعل (حسبوا) بمعنى (أيقنوا)؛ لأنّ (إنّ) المشدد للتأكيد،

١. أبو عمرو، وحمزة، والكسائي (ألاّ يكون) برفع النون، التيسير، ص. ٣٤٢.

والتأكيد لا يجوز إلّا مع اليقين، فهو نظيره وعديله، و(أن) مع اسمها وخبرها في موضع النصب بـ(حسبوا) أو سدّ مسدّ مفعولي [٥٨و] (حسب)، تقديره: «أن لا يكون فتنة»، وحق (أن) هذه أن تكتب منفصلة على هذا التقدير؛ لأنّ (الهاء) المضمر يحول بين (أن) و لام (لا) في المعنى، والتقدير: فيمتنع أيضا اتصالها بـ(اللام)، ومن نصب (يكون) جعل (أن) هي الناصبة للفعل، وجعل (حسب) بمعنى الشك، لأنّها لم يجز لها تأكيد؛ لأنّ (أن) الناصبة ليست للتأكيد، وإنّما هي لأمر قد يقع وقد لا يقع، فالشك نظيره وعديله، والمشددة إنّما تدخل لتأكيد أمر قد وقع وثبت، فلذلك كان (حسب) مع (أن) المشددة لليقين، ومع الخفيفة للشك، ولو كان قبل (أن) فعل لا يصح للشك، ولم يجز أنْ تكون (إلّا) مخففة من الثقيلة، ولم يجز نصب الفعل بها، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩/٢٠] و﴿عَلِمَ أن سَيَكُونُ﴾. [المزمل: ٢٩/٧٣]

فـ(لا) و(السين) عوض بتشديد (أن)، ولو وقع قبل (أن) فعل لا يصح إلّا بغير الإثبات، لم يجز في الفعل إلّا النصب، نحو قولك: طمعت أن تقوم، وأشفق أن تقوم، وأخشى أن تقوم، هذا لا يجوز فيه إلّا النصب.

فالحاصل: أنّ الأفعال الواقعة قبل (أن) على ثلاثة أقسام: فعل بمعنى الثبات واليقين لا يكون معه إلّا [٥٩ظ] الرفع

بعد (أن)، ولا يكون إلّا مخفَّفة من الثقيلة، وفعلٌ بضدِّ الثبات واليقين، لا يكون معه إلّا النصب بعد (أن)، ولا يكون (أن) معه إلّا غير المخففة، وفعلٌ ثالث يحتمل الوجهين، فيجوز معه الوجهان. هذه الأصول هي الاختيار عند أهل العلم، وقد يجوز غير ما ذكرنا على مجاز وسعة، **وكذا حيث وقعت بعد عَلِم أو ظنّ نُزّل منزلة العلم.**

[٣.٤.٥.] من

الرابعة (مَنْ)، فتكون[١] شرطية، في نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾. [النساء: ١٢٣/٤] (من) اسم شرط،[٢] (يعمل) فعل مضارع، مجزوم بـ(مَن)، وعلامة الجزم سقوط الحركة، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى (مَن)، والفعل مع فاعله جملة فعليّة فعل الشرط، (يجز) فعل مضارع، مجزوم بـ(مَن)، وسقوط الألف علامة الجزم، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى (مَن)، و(به) يتعلّق[٣] بـ(يجز)، والفعل مع فاعله ومتعلّقه جملة فعليّة جزاء الشرط، وفعل الشرط[٤] وجزاؤه كلاهما جملة شرطية.

واختلف النحاة في (مَن)، فبعضهم على أنّ (من) مبتدأ،

١. م: يكون.
٢. م: شرطية.
٣. ع م: متعلق.
٤. م – وفعل الشرط.

والشرط والجزاء خبره، وبعضهم على أنّ (مَن) مع فعل الشرط مبتدأ، والجزاء وحده خبره.

وموصولة في نحو قوله تعالى: [٥٩و] ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ**﴾ [البقرة: ٨/٢] و(الواو) للعطف، و(مِن) لـ(لتبعيض)، و(الناس) مجرور بـ(مِن)، وفتحت نون (مِن) لالتقاء الساكنين، وهما (النون) و(لام التعريف)، وكان الفتح أولى بها من الكسر لانكسار الميم وكثرة الاستعمال، والجارّ والمجرور مع متعلّقه ظرف مستقر، في محلّ الرفع، على أنّه خبر مقدم[١] لـ(مَن)،[٢] و(مَن) موصولة، بمعنى الذي، و(يقول) فعل مضارع، فاعله مستتر فيه، عائد إلى (مَن)، و(آمنا) فعل وفاعل، و(بالله) متعلّق بـ(آمنا)، والفعل مع فاعله ومتعلّقه جملة فعليّة في محلّ النصب على أنّه مفعول به لـ(يقول)، و(يقول) مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها واقعة صلة للموصول، والموصول مع صلته في محلّ الرفع بالابتداء، وخبره الظرف المقدم، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة، وإنّما أفرد[٣] (يقول) نظرا إلى لفظ (مَن)، فإنّه مفرد، فإنْ جاء في الكلام «من الناس من يقولون»[٤] جاز أن يُحمَل على

١. م- مقدم.
٢. ع – لمن.
٣. ع: اجتر.
٤. م + من التنوين.

المنفي،[1] كما قال جل ذكره: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إليك﴾. [يونس: ٤٢/١٠]

واستفهامية **في نحو ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾** [يس: ٥٢/٣٦] [٦٠ظ] (مَن) استفهامية[2] في محلّ الرفع على أنّه مبتدأ، (بعث) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى (مَن)، و(نا)، أي لفظ (نا) في محلّ النصب على أنّه مفعول،[3] ومن مرقدنا متعلّق بـ(بعثنا)، والفعل مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة.

ونكرة موصوفة[4] غير تامة، **في نحو: مررت بمن معجب لك، أي بإنسان معجب لن**، وأجاز الفارسي أن تقع من **نكرة تامة، وحُمل عليه قوله: ونعم من هو في سر وإعلان، أي ونعم شخصا هو!**

[٣.٥.] ما يأتي على خمسة أوجه

[٣.٥.١.] أَيّ

١. م: المعنى.
٢. م: اسم استفهام، وفي المتن كذا استفهامية.
٣. م + به.
٤. ع – موصوفة، صح هـ.

النوع الخامس ما يأتي على خمسة أوجه، وهو شيئان: أحدهما (أيّ)، وهو يجيء على معان: أحدها أنْ تقع[1] **شرطية، نحو قوله تعالى**: ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ **أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ**﴾. [القصص: ٢٨/٢٨] (ذلك) اسم إشارة في موضع الرفع بالابتداء، و(بيني) ظرف في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ، (وبينك) عطف على[2] (بيني)، ومعناه عند سيبويه: «ذلك بيننا»، (أي) شرط، و(ما) زائدة للتأكيد، وخفض (الأجلين) بإضافة (أي) إليه، (قضيت) جملة فعليّة في موضع الجزم بـ(أيما) على أنّه فعل الشرط، و(أي) نصب بـ(قضيت)، و(الفاء) [٦٠و] مع ما بعدها في موضع الجزم جواب الشرط، والجملة في موضع النصب على أنّه مفعول به لـ(قال)، و(قال) مع فاعله المستتر فيه والمفعول به جملة فعليّة.

والثاني **استفهامية، نحو** قوله تعالى: ﴿**أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا**﴾ [التوبة: ٩/١٢٤] (أي) اسم استفهام في موضع الرفع بالابتداء، و(كم) في محلّ الجرّ بإضافة (أي) إليه، (زادت) فعل ماض، الهاء مفعول به أول لـ(زادت)، و(هذه) اسم إشارة في محلّ الرفع على أنّه فاعل (زادت)، و(إيمانا) مفعول به الثاني لـ(زادت)، والفعل مع فاعله والمفعول به الأوّل والمفعول

١. م – أن تقع.
٢. م – على (بيني)

به[1] الثاني جملة فعليّة في محلّ الرفع، على أنّه خبر للمبتدأ، والمبتدأ[2] مع خبره جملة إسميّة.

والثالث **موصولة** نحو قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ**﴾، [مريم: ٦٩/١٩] **أي الذي هو أشد، قاله سيبويه ومن تابعه**، قال أبو الحسن الكسائي والأخفش أنّ (مِن) زائدة،[3] والتقدير: لننزعن كلّ شيعة، (كلّ شيعة) مفعول، قوله (لننزعن)، ويكون قوله (أيهم) مبتدأ عنده، ولا تعلّق له[4] بالفعل، وما بعده خبره وقال الخليل: بل، قوله (أيهم) رفع على الحكاية، والتقدير لننزعن من كلّ شيعة، من يقال لهم ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾، فحذف [٦١ظ] القول وما اتصل به، وأنكر ذلك سيبويه، وزعم أنّه لا يجوز أن يقال: إضرار الخبيث والفاسق[5] على تقدير من يقال له الخبيث الفاسق، والأوّلى أنّ قوله (أيهم أشد) مفعول لـ(**نَنْزِعَنَّ**)، وكان حقه النصب، وقد رواه هروي فيما حدثنا به، أنّه قرئ ثم لننزعن عن كلّ شيعة أيهم أشد» فهو نصب بالفعل، ولكن الذين رفعوه هو على الضم؛ لأنّ (أيهم) ههنا

١. م - والمفعول به.
٢. ع – المبتدأ، صح هـ.
٣. م: إشارة.
٤. م – له.
٥. م- والفاسق.

بمعنى الذي، ويقتضي عائدا يعود إليها من صلتها، والتقدير: أيهم هو أشد، فحذف (هو) فوجب بناء (أيهم) عنده كما حذف من صلة العائد؛ لأنّ الصلة توضح الموصول وتبينه، فكما[1] أن حذف المضاف إليه من قبل، ومن بعد يوجب بناء المضاف لما كان المضاف إليه مخصصا ومبيّنا للمضاف ومعرفا له.

وقال يونس: أنّ الفعل الذي هو (ينزع) ههنا معلق، وإنّما علّق، لأنّ معناه يعود إلى التميز الذي من باب العلم والظن، كما جاء تعليق العلم والظن في قوله ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ﴾، [هود: ٩٣/١١] فكما أنّ (من) **هي**[2] **ههنا استفهامية مبتدأ**، (يأتيه) [٦١و] في موضع الخبر، و(يخزيه) في موضع الوصف بـ(عذاب)، (ومن هو كاذب) معطوف على (من يأتيه)، فكذا ههنا (لننزعن) معلّق و(أيهم) مبتدأ، **وأشد خبرها**، والجملة مفعول لـ(ننزعن)، ولا يراد بـ(لنزع) ههنا ما أريد به في قولهم «نزعت المسمار من الباب» بل، بمعنى التمييز.

والرابعة أن تكون **دالة على معنى الكمال فتقع صفة لنكرة، نحو**: «**هذا رجل**»، **أي هذا رجل كامل في صفات**

١. م: فكما.
٢. ع – هي.

الرجال. (هذا) اسم إشارة، في محل الرفع على أنّه مبتدأ، و(رجل) خبره،[1] و(أي) صفة (رجل)،[2] والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائيّة.[3]

والخامسة أنْ تكون **حالا لمعرفة، نحو**:[4] «**مررت بعبد الله، أي رجل**، أي حال كونه متصفا[5] بكمال الرجلية.[6]

ووصلة أي[7] **إلى نداء** ما فيه «ال»:[8] أي فيه **الألف واللام**،[9] **نحو**: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ** اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾. [الحج: ١/٢٢] (يا) حرف نداء، (أي) منادى مفرد معرفة، و(ها) للتنبيه، (يا) حرف نداء،[10] أدخلت لتكون فاصلة بين حرف النداء[11] وبين الألف واللام؛ لأنهم لما لم يجمعوا بين (يا) وبين

١. م + وأس رجل أي.
٢. م + ورجل مصاف إليه لأي.
٣. ع – هذا) اسم إشارة، في محل الرفع على أنّه مبتدأ، و(رجل) خبره، و(أي) صفة (رجل)، والمبتدأ مع خبره جملة إسمية، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها ابتدائية.
٤. ع م: ك(مررت).
٥. م – متصفا.
٦. ع ي– أي حال كونه متصفا بكمال الرجلية.
٧. ي – أي.
٨. م: اللام.
٩. ع – «ال»: أي فيه الألف واللام، صح هـ.
١٠. م – و(ها) للتنبيه. يا) حرف نداء.
١١. م – بين حرف النداء.

(الألف واللام)؛ لأنّ (يا) يفيد التعريف، (والألف[1] واللام) يفيد التعريف أيضا، فلم يجمعوا بين علامتي التعريف في جملة واحدة.

فإنّ قيل: قولهم «يا زيد» قد تعريف بالنداء وبالعلمية، قيل: في ذلك وجهان: أحدهما أن تقول: إنّ تعريف العلمية زال منه وحدث فيه تعريف النداء،[2] فلم يجمع فيه تعريفان، والثاني إنّ لا نسلم إنّ تعريف النداء والعلمية اجتمعا فيه، ولكن اجتمعا[3] ذلك، لأنّ الممنوع من الجميع بين التعريفين أنْ يكون[4] بعلامة[5] لفظية كيأ مع الألف واللام، والعلمية ليست وها للتنبيه[6] و(الناس) مرفوع ولا يجوز في (الناس)

١. م - والأف، صح هـ.
٢. م + العلمية.
٣. م: جاز.
٤. م: إذا كان.
٥. ي: العلمية.
٦. ع - (يا) حرف نداء، أدخلت لتكون فاصلة بين حرف النداء وبين الألف واللام؛ لأنهم لما لم يجمعوا بين (يا) وبين (الألف واللام) لأن (يا) يفيد التعريف، و(الألف واللام) يفيد التعريف أيضا، فلم يجمعوا بين علامتي التعريف في جملة واحدة، فإن قيل: قولهم «يا زيد» قد يعرف بالنداء وبالعلمية، قيل: في ذلك وجهان: أحدهما أن تقول: إنّ تعريف العلم زال منه وحدث فيه تعريف النداء فلم يجمع فيه تعريفان والثاني إنّ لا نسلم إنّ تعريف النداء والعلمية اجتمعا فيه، ولكن اجتمعا ذلك، لأن الممنوع من الجمع بين

عند سيبويه إلّا الرفع، وهو نعت لمفرد؛ لأنّه لا بدّ منه،[1] وهو المنادى في المعنى، وأجاز المازني[2] النصب فيه على موضع (أي)، لأنّ المنادى مفعول به في المعنى، وإنّما ضم المنادى المفرد المعرفة لوقوعه موقع المخاطب،[3] والمخاطب[4] لا يكون إلّا اسما ظاهرا، وإنّما يكون مضمرا، إما (كافا) أو (ياء)، والدليل على أنّ المنادى مخاطب، أنّك لو قلت:[5] «والله ما أخاطب زيدا»، ثم قلت «يا زيد» لتحنث؛ لأنّه خطاب، فلما وقع موقع المضمر، [٦٢ظ] بني كما أنّ المضمر مبنيّ أبدا، لكنه في الأصل[6] متمكن في الإعراب لكونه مفعولا به، فبني على الحركة واختير للمنادى المفرد والمعرفة الضم لقوته، وقيل: بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا، وإنّما بني على الضم، لأنّه لو بني على الكسرة التبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المحذوف الياء، اكتفاء بالكسرة نحو: «يا غلام»، ولو بني على الفتح لالتبس

التعريفين أنْ يكون العلمية لفظية والعلمية ليست بعلامة لفظية وها للتنبيه.

١. م- منه.

٢. بكر بن محمد بن حبيب بن بقية أبو عثمان المازني (ت. ٢٤٩هـ/٨٦٣م).

٣. ي – المخاطب، صح هـ.

٤. م – الم.

٥. م: لوقعت.

٦. ع: أصله.

بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، ثم قلبت (الياء) (ألفا)، ثم حذف (الألف) اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات، نحو: «يا غلام»، (اتقوا) فعل وفاعل، (ربكم) منصوب على أنّه مفعول به، والفعل مع فاعله والمفعول به جملة فعليّة، لا محلّ لها من الإعراب؛ لكونها صلة للنداء.

[٣.٥.٢.] لو

الثاني[١] (لو)، **فأحد أوجهها أنْ تكون حرف شرط في الماضي، فيقال فيها حرف يقتضي امتناع ما يليه**، وهو شرط، **واستلزامه لتاليه**، وهو الجزاء.

اعلم أنّ (لو) للشرط في الماضي، أي لتعليق حصول مضمون الجزاء لحصول مضمون الشرط، فرضًا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول: «لو جئتني[٢] لأكرمتك»، معلِّقا[٣] [٦٢و] (الإكرام) بالمجيء مع القطع بانتفاء المجيء، فيلزم انتفاء الإكرام، فهي لامتناع الثاني لامتناع الأوّل، هذا أصل (لو).

١. في المتن: الثاني.
٢. م – فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول: «لو جئتني.
٣. ي: فتعليق.

وقد تستعمل فيما كان الثاني مثبتا كقوله عليه الصلاة والسلام: «نعم العبد صهيب! لو لم يخف الله لم يعص»؛[1] لأنّ عدم العصيان ثابت من قبيل معدولة الموضوع، والمراد به المبالغة، يعني: لو فرض عدم الخوف لما عصاه أيضا، فكيف لو فرض الخوف، والمعنى مدح صهيب بعدم العصيان على كلّ تقدير.

ومثال: أنّ (لو) يقتضي امتناع ما يليه واستلزام تاليه، **نحو** قوله تعالى: ﴿**لَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا**﴾، [الأعراف: ١٧/٧] أي ولو شئنا لعظّمناه، ورفعنا المنسلخ إلى منازل الأبرار بتلك الآية، و(**لو**) **ههنا** أي في هذه الآية **دالة على أمرين: أحدهما أنّ مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منتفية فيلزم من هذا أنْ يكون رفعه** أي المنسلخ **منفيا؛ إذ لا سبب لرفعه إلّا المشيئة، وقد انتفت** أي المشيئة، **وهذا** أي (لو) في هذه الآية **بخلاف** (لو) التي في قول عمر: «نعم العبد صهيب **لو لم يخف الله لم يعصه**»؛ **لأنّه لا يلزم من انتفاء لو لم يخف انتفاء لم يعص، حتّى** [٦٣ظ] **يكون المعنى: أنه**[2] **قد خاف** أي صهيب، **وعصى**.

---

١. قول عمرَ -رضي الله عنه- في صُهيب بن سِنَان الرُّومي: نِعْمَ العبدُ صهيب، لو لم يخفِ اللهَ لم يَعصِهِ؛ فهو مشهور عنه، (مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت. ٧٧٤هـ/١٣٧٢م).

٢. ع – المعنى: أنه، صح هـ.

وذلك لأنّ انتفاء العصيان، له سببان: أحدهما **خوف العقاب، وهي طريق العوام، والآخر الإجلال والإعظام، وهي طريق الخواص، والمراد** من الحديث: **أنّ صهيبا رحمه الله من هذا القسم** أي من القسم الآخر، وهو انتفاء عصيان صهيب من جهة الإجلال والإعظام، و(أنه) معطوف على (أنّ صهيبا)، **لو قدر خلوه [من] عن الخوف لم يقع منه المعصية، فكيف** يقع المعصية منه، **والخوف حاصل له، ومن هنا تبين فساد قول المعربين: أنّ** (لو) **حرف امتناع،** أي امتناع الثاني، هو الجزاء **لامتناع،** [أي امتناع] الأوّل، وهو الشرط، يعني، أنّ الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط، هذا هو المشهور بين الجمهور.

والصواب أنّها أنّ (لو) **لا تعرض لها إلى امتناع الجواب، ولا إلى ثبوته، وإنّما لها تعرض لامتناع الشرط، فإنْ لم يكن للجواب سبب سوى ذلك الشرط يلزم من انتفائه،** أي من انتفاء الشرط، انتفاء الجواب **انتفاؤه،** أي يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب، ولا ثبوته كما في انتفائه، أي انتفاء الجواب، **وإنْ كان له،** أي للجواب **سبب آخر** سوى[1] الشرط **لم يلزم من انتفائه انتفاء الجواب، ولا ثبوته** كما في [٦٣و] الحديث، فإنّ للجزاء سببا آخر غير الشرط، وهو

١. ع: غير.

الإجلال والتعظيم، والحاصل أنّ (لو) قد تستعمل للدلالة على أن الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، وذلك إذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه، كذلك الجزاء، ويكون نقيض ذلك الشرط أانسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه، ويكون الجزاء دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين، نحو: «لو أهنتني لأثنيت عليك»، أو منفيين **مثل**: «**لو لم تخف الله لم يعصه**»، أو مختلفين نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧/٣١]، ونحو: «لو لم تكرمني لأثنيت عليك».[1]

ففي هذه الأمثلة إذا ادّعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزوم الجزاء، فوجود الجزاء عند عدم هذا الشرط بالطريق الأوّلى، وقد[2] يستعمل لهذا المعنى (لولا) أيضا، نحو: «لولا إكرامك إياي لا ثنيت عليك»، أي أثنيت عليك على تقدير عدم الإكرام، فكيف على تقدير وجود [٦٤ظ] الإكرام؛ إذ لا فرق في المعنى بين (لولا) و(لو) الداخلة على النفي.

الأمر الثاني مما دلت عليه (لو) في المثال المذكور، وهو أن ثبوت المشيئة مستلزم لثبوت الرفع ضرورة،

١. ع – ونحو: «لو لم تكرمني لأثنية عليك»،
٢. م – قد.

إنّ المشيئة سبب والرفع مسبب، وهذا أن المعنيان قد تضمنهما العبارة المذكورة.

الثاني أنْ تكون (لو) حرف شرط في المستقبل، فيقال فيها حرف شرط مرادف لـ(إن)، إلّا أنّها، أي (لو) لا تجزم، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾، [النساء:٤/٩] **أي إن يتركوا**، (ليخش) أمر غائب، وعلامة الجزم سقوط الألف، (الذين) اسم موصول، (ولو تركوا) صلته، والموصول مع صلته في محلّ الرفع على أنّه فاعل ليخش، والفعل مع الفاعل والمفعول به جملة فعليّة، و**كقول الشاعر**:[1]

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا

أي إن تلتقي.

الثالث أنْ تكون حرفا مصدريا مرادفا لـ(أن) الناصبة نحو قوله تعالى ﴿لَوْ أنّ لَنَا كَرَّةً﴾ [البقرة: ٢/١٦٧] أي رجعة إلى الدنيا فنكون من المحسنين، **إلّا أنّها** أي (لو) **لا تنصب**، وإنّما تنصب فتكون لـ(أن)؛[2] لأنّ[3] قوله تعالى: ﴿لَوْ أنّ لَنَا كَرَّةً﴾ تمنى

١. ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٣ [ومن دون رَمْسَيْنا من الأرض سَبْسَب].

٢. ع – كـ(أن)، صح هـ.

٣. م – لأن.

بمنزلة: «ليت لنا كرة»، فجرى مجرى[1] ليت، تحقيقه: أنّ كرة مصدر في تقدير (أن) مع الفعل، والتقدير: «لو أنّ لنا كرة [٦٤و] أن نكرر»، فتكون[2] عطف عليه كقوله: [3]

للبس عباءة وتقر عيني
أحب إلى من لبس الشفوف

فينصب قوله (تقر)؛ لأنّ قوله (لبس) في تقدير: «لأنّ ألبس عباءة وتقر عيني»، **وأكثر وقوعها** أي وقوع (لو) بمعنى (أن) المصدرية **بعد (ود)، نحو** قوله تعالى: ﴿**وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ**﴾، [القلم: ٦٨/٩] أي لو تُلين فُيدهنون، فإن قلت: لم رفع (فيدهنون) ولم ينصب بإضمار (أن)، وهو جواب التمني، قلت: قد عدل به إلى طريق آخر، وهو أن يجعل خبر مبتدأ محذوف أي فهم يدهنون، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ [٧٢/ ١٣] أي فهو لا يخاف، أي ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ،[4] أو ودوا إدهانك[5] فهم الآن لطعمهم إدهانك[6] يدهنون.

١. م – مجرى، صح هـ.
٢. م: فلكون.
٣. وهو لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٣، ٥٠٤.
٤. ي – حينئذ.
٥. ي: أهانك.
٦. ي: أهانك.

قال سيبويه: أنّها في المصحف ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾، **أو يقع كثيرا بعد يود، نحو** قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا **يَوَدُّ**﴾، أي يتمنى ﴿**أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ** أَلْفَ سَنَةٍ﴾، [البقرة: ٩٦/٢] فـ(يود) حال من (الذين أشركوا)، ويحتمل أنْ يكون حالا من (هم) في لـ(تجدنهم)، أي لَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ، وإذا فيكون على تقديرين: مبيّنا لهيئة المفعول به، و(لو) ههنا ليست التي يمتنع [٦٥ظ] بها الشيء لامتناع غيره، وإنّما هي بمعنى (أن) الناصبة للفعل، وفيها معنى التمني، والمعنى: «تمنى أحدهم تعمير[1] ألف سنة» **وأكثرهم لا يثبتون هذا القسم**، وهو أنْ يكون (لو) حرفا مصدريا.

الرابع أنْ يكون (لو) **للتمني نحو**: ﴿**فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾، [الشعراء: ١٠٢/٢٦] **أي فليت لنا كرة، قيل: ولهذا نصب، فتكون في جوابها كما انتصب (فأفوز) في جواب ليت في** نحو **قوله تعالى**: ﴿**يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ** فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣/٤] والمنادى محذوف تقديره: «يا قوم ليتني»، وأبو على لا يجعله محذوفا، ويدخلها على ليت، (فأفوز فوزا) أي أخذ حظا عظيما.

اعلم أنّ (لو) في مثل هذا الموضع للتمني، كأنه قيل: فليت لنا كرة، وذلك لما بين (لو) و(ليت) من التلاقي في

١. لو يعمر.

التقدير، ويجوز أنْ يكون على أصلها، ويحذف الجواب، وهو لفعلنا كيت وكيت، وإنّما نصب فنكون في الآية؛ لأنّ قوله (كرة) في تقدير أن نكر كرة، كأنه قال: فلو وقع أنّ لنا نكر كرة ونكون من المؤمنين، وجاء الفتح في بعد (لو)؛ لأنّ الفعل مضمر، وهو وقع، وهو فعل لا يجوز إظهاره كما أنّ الخبر بعد اسم (لو)،لا مرفوض إظهاره في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١/٣٤] [٦٥و] والتقدير: «لولا أنتم في الوجود وفي الحضرة»، وقال المصنّف رحمه الله: **ولا دليل في هذا [الجواز]**، أي في أنّ (لو) للتمني في قوله تعالى: فلو أنّ لنا كرة فنكون، على أن نصب نكون لكونه جوابا للتمني، بل يجوز **أنْ يكون النصب في (فأفوز) مثله في قوله**:[1]

وَلُبسُ عَبَاءَةٍ وَنَقَرَّ عَيْنِي
أَحبُّ إِليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوف

على كرة في تقدير: «أنّ نكر كرة»، فتكون عطف عليه كما أنّ لبس في تقدير: «لأنّ اللبس عباءة وتقر عيني»، ومثل (يرسل) في **قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾** [الشورى: ٥١/٤٢] وأول الآية: ﴿وَمَا كان لِبَشَرٍ أن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ

١. البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي شرح أشعار الهذليين ص ١٠٨٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٢ (يمن)؛ (وديوان الأدب، ٢٣١/٣).

حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ (أن يكلمه الله) في موضع الرفع، لأنّه اسم كان و(لبشر) خبره، (إلا وحيا) وهو مصدر في موضع الحال من لفظة الله جل ذكره، (من وراء حجاب) يتعلق بمضمر، أي إلّا موحيا أو مكلما، (من وراء حجاب)، وهو معطوف على (وحيا)، و(وحيا) مصدر في موضع الحال، ولا يتعلق من بقوله (أن يكلمه الله)؛ لأنّه ما قبل حرف الاستثناء، فلا يعمل فيما بعده مع أنه يجوز تعلقه به؛ لأنّه ظرف، وقوله: (أو يرسل رسولا) في تقدير: «أو أن يرسل رسولا»، وهو معطوف على (وحيا)، و(وحيا) مصدر في تقدير «أن» مع الفعل، أي أن [٦٦ظ] يوحي؛ لأنّ المصدر في تقدير أن الفعل، (أن) مع الفعل في تقدير المصدر، أي[١] إلّا وحيا، أو إرسال رسولٍ، ولا يكون معطوفا على (أن يكلمه الله)؛ يصير التقدير: «وما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل رسولا»، فكونه عطفا على يكلمه فاسد في المعنى، ويجوز أنْ يكون حالا، عطفا على إلا، وحيا على قول[٢] من جعل في موضع الحال أي إلّا موحيا أو مكلما أو مرسلا رسولا.

الخامس أنْ يكون للعرض، نحو: لو تنزل علينا[٣]،

١. م – أي.

٢. م: قوم.

٣. في المتن: عندنا.

فتصيب راحة، ذكره في التسهيل،[1] وذكر لها ابن هشام اللخمي[2] معنى آخر، وهو أنْ يكون للتعليل نحو: «تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحَرَّقٍ»[3] «وَاتَّقُوا النَّار وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَة»[4]

[٦.٣.] ما يأتي على سبعة أوجه

[١.٦.٣.] قد

النوع السادس ما يأتي على سبعة أوجه، وهو قد، فأحد أوجهها أنْ يكون اسما بمعنى حسب، فيقال قدي بغير نون[5] كما يقال حسبي.

والثاني أنْ يكون اسم فعل بمعنى يكفي، فيقال قدني كما يقال يكفيني،

والثالث أنْ يكون حرف تحقيق أي تحقق الفعل **فتدخل على الماضي نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[6]** فجملة ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ جواب القسم، والتقدير: «لقد أفلح الله

١. كِتَابَ «التَّسْهِيلِ» فِي النَّحْوِ لابْنِ مَالِكٍ.
٢. أبو عبد الله محمد بن احمد ابن هشام اللخمي السبتي (٥٦٠)
٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري.
٤. الجامع الصحيح للسنن والمسانيد شرح النووي على مسلم - ٣ /٤٨٠.
٥. م: نون.
٦. (سورة الشمس، ٩/٩١).

من زكيها»، وفي (زكيها) ضمير (من)، وبه يتم الصلة، أي من زكى نفسه بالعمل الصالح، ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَ﴾،[1] أي أخفى نفسه [٦٦و] بالعمل السيئ، وقيل: إنّ في (من زكيها) و(من دساها) ضميرا يعود على[لفظة] الله جل ذكره، أي قد أفلح من زكيها الله تعالى، وقد خاب من خذله الله تعالى، وهذا بعيد؛ إذ لا ضمير يعود على (من) من صلته، وإنّما يعود الضمير على اسم الله تعالى جل ذكره، ولكن إن جعلت (من) أسماء للنفس وأثبت على المعنى، فقلت من زكيها ودساها جاز؛ لأن (الهاء) يعود على (من)، حينئذ فتصلح الكلام، كأنه[2] في التقدير: قد أفلحت النفس[3] التي زكيها، وخابت النفس التي خذلها الله تعالى، وأخفاها بالعمل السيئ، أو يكون (من) بمعنى الفرقة، أو الطائفة والجماعة، فتعود (الهاء) في (دساها) (وزكيها) على (من)، ويحسن الكلام بأنْ يكون الضمير في زكيها ودساها [لفظة] الله تعالى، و(دساها): أصله دسسها من دست الشيء إذا أخفيته، لكن أبدلوا من(السين) الأخيرة (ياء)، وقلبت ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، قيل: وقد يدخل (قد) **على المضارع نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾** [النور، ٦٤/٢٤]

١. (سورة الشمس، ١٠/٩١).
٢. م – كأنه.
٣. م * النفس.

الرابع أنْ يكون حرف توقع؛ لأنّه أنما تخبر به من يتوقع الأخبار، **فتدخل عليهما** أي على الماضي والمضارع **أيضا** أي كما يجيء قد للتحقيق، **تقول**: «**قد يخرج زيد**»، **فيدل على أن الخروج منتظر متوقع، وزعم بعضهم أنها**، أي (قد) **لا تكون** للتوقيع **مع الماضي؛ لأنّ التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع، وقال الذين أثبتوه بمعنى التوقع مع الماضي: أنها تدل على أنّه كان منتظرا، تقول**: «**قد ركب الأمير**» **لقوم ينتظرون هذا الخبر** [٦٧ظ] **ويتوقعون الفعل**.

الخامس تقريب الماضي من الحال، ولهذا يلزم قد مع الماضي الواقع حالا، إما ظاهرة نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، [الأنعام، ١١٩/٦] قرئ بكسر الصاد والراء وضم الفاء والحاء المجهول؛ لأنّ (أي) يبين لكم المحرم بفتحهما معلومان، أي بينه الله تعالى، وإذا قرئ معلوما يكون (ما) موصولة، و(حرم عليكم) صلته، مع صلته في محلّ النصب، على أنّه مفعول (فصل)، وإذا قرئ مجهولا يكون الموصول مع صلته قائما مقام المفعول، **أو** يكون (قد) **مقدرة نحو: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾** [يوسف، ٦٥/١٢] أي قد ردت، (هذه) من أسماء الإشارة، في محلّ الرفع؛ لأنّه مبتدأ و(بضاعتنا) خبره، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة، و(ردت) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى البضاعة، و(إلينا) متعلّق بـ(ردت)،

والفعل مع فاعله ومتعلّقه جملة فعليّة في محلّ النصب مع قد المقدرة، على أنّه حال من البضاعة، مبيّن لهيئة المفعول به، والعامل في ذي الحال معنى الفعل، وهو (أنبه) أو (أشير) أي أشير بضاعتنا، قد ردت إلينا، **وقال ابن عصفور: إذا أجبت القسم**[1] **بماض مثبت** [٦٧و] **متصرف، فإن كان قريبا من الحال جئت بـ(اللام) و(قد) نحو: «بالله لقد قام زيد»، وإن كان بعيدا جئت بـ(اللام) فقط كقوله:**[2]

حَلَفْتُ لَها باللهِ حَلْفَةَ فاجِرِ

لَنَاموا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولا صَالِ

وزعم الزمخشري عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩/٧] **في سورة الأعراف أنّ قد** مع لام القسم بمعنى [لـ]**التوقع؛ لأن السامع يتوقع الخبر عند سماع المقسم به،** فجملةَ ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ جواب قسم محذوف، فإن قلت: «ما لهم[3] لا يكادون[4] ينطقون بهذا (اللام) إلّا مع قد، وقل عنهم، نحو: حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا: أي لقد؟»

١. م – القسم.
٢. امرئ القيس
٣. ع: بأنهم.
٤. ع – لا يكادون.

قلت: إنّما كان كذلك؛ لأن الجملة القسمية لا تساق إلّا لتأكيد الجملة المقسم عليها التي هي جوابها، فكانت مظنة التوقع الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم،

السادس التقليل،[1] **وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود النخيل**، أي يقع من الكذوب الصدق قليلا، ويقع من البخيل الجود قليلا كقوله: وقد يدرك المنافي بعض خاصته، وقد يكون مع المستعجل [٦٨ظ] الزلل، ويجوز الفصل بين (قد) وبين الفعل بالقسم كقوله: قد[2] والله أحسنت، وقد لعمري[3] أكرمتك، وعليه قول أبي الطيب[4]

قد لعمري أقصرت عنك وللوف

د ازدحام وللعطايا ازدحام[5]

لأن القسم كثير الاستعمال، فيتوسط فيه كما يتوسط بين المبتدأ والخبر، «زيد والله قائم»، وكذا بين الفعل والفاعل

١. م: تقليل.

٢. ع + للقسم.

٣. ع + بت ساهرا.

٤. المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطَّيب المُتَنَبّي، أحمد بن علي بن معقل، أبو العباس، عز الدين الأزدي المُهَلَّبي (ت. ٦٤٤هـ/١٢٤٦م).

٥. م ي – وللوفد ازدحام للعطايا ازدحام.

نحو: «قام والله زيد»، وجاز السكوت على (قد) مثل السكوت في لما. قال الشاعر:[1]

أفِدَ الترَحلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا

لَما تَزَل بِرِحالنا وكأنّ قَدي

أي وقد كان (قد) زالت، فحذفت لدلالة ما تقدم عليه كما سكت في لما في قولهم: «أقام زيد»؟ فتقول: «لما» أي لم يقم، **أو تقليل متعلّق** الفعل **نحو**: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ**﴾، [النور: ٦٤/٢٤] **أي أن ما هم عليه، فهو أقل معلوماته، وزعم بعضهم أنها في ذلك للتحقيق**-كما تقدم-وزعم آخر **أن التقليل في المثالين الأوّلين**[2] **لم يستفد من (قد)، بل من قولك**: «**النخيل يجود، والكذوب يصدق**»، **فإنّه لو**[3] **لم يحمل على أن صدور ذلك من البخيل والكذوب قليل لكان متناقضا،**[4] **لأن آخر الكلام** [٦٨و] **يدفع أوله،**

السابع يكون (قد) **للتكثير، قاله سيبويه في قوله:**

قَدْ أَتْرُكُ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ.[5]

---

١. الخزانة ٣/ ٢٣٢، وابن عقيل ١/ ٢٣ (أزف الترحل).

٢. م: في مثالين أولين.

٣. في المتن: إن.

٤. في المتن: كذبا.

٥. قَدْ أَتْرُكُ مُصْفَراً أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤/٢] ومعناه «كثير الرؤية تقلب وجهك»، أي ترد وجهك وتصرف نظرك إلى السماء.

[٧.٣.] ما يأتي على ثمانية أوجه

[١.٧.٣.] الواو

النوع السابع: ما يأتي على ثمانية أوجه، وهو (الواو)، وذلك أن لنا واوين يرتفع ما بعدهما وهما واو الاستئناف، نحو: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [الحج: ٥/٢٢] **فإنّها لو كانت واو العطف انتصب الفعل**، يعني: أنّ قوله وَنُقِرُّ ليس معطوفا على ما قبله، وإنّما هو مستأنف والتقدير: «ونحو نقر»، وروى أبو زيد[١] عن المفضل[٢] وَنُقِرّ[٣] فِي الْأَرْحَامِ منصوبا بالعطف على قوله (لنبين لكم)، **وواو الحال وتُسمّى واو الابتداء أيضا نحو: جاءني زيد والشمس طالعة** على أنّ «والشمس طالعة» جملة حالية مبيّنة لهيئة الفاعل والمفعول معا، **وسيبويه يقدرها بـ(إذ)،**

١. أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت. ١١٩هـ/٧٣٧م).
٢. المفضل بن محمد بن يعلى أبو محمد الضبي (ت. ١٢٨هـ/٧٨٤م).
٣. ولم يقرأ أحد (ونقر) بالنصب إلّا ما يرويه المفضل، عن عاصم، (إيضاح الوقف والأنبياء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت. ٣٢٨هـ/٩٤٠م).

و(واوين)، ينتصب ما بعدهما، وهما (واو المفعول معه) نحو: سرت والنيل أي مع [٦٩ظ] النيل، **و(واو الجمع) الداخلة على المضارع المسبوق بنفي أو طلب** نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢/٣] وانتصاب (يعلم) على الصرف، وحقيقته: أنّه نصب بإضمار (أن) أي لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين، هكذا زعموا، وعندي أن قوله ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ مجزوم بالعطف على قوله: ﴿يَعْلَمِ اللَّهُ﴾، لكنه فتح ولم يكسر تبعا لفتحة (اللام)، إلّا يرى أن قوله ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ﴾ [النساء: ١٤١/٣] بجمع[١] على جزمه، ونصب (العين) شاذ، نحو[٢] **قول أبي الأسود:**[٣]

ولا تنه عن خلق وتأتي مثله:

والكوفيون يسمون[٤] هذه (الواو)[٥] (واو الصرف).

وواوين ينجرّ ما بعدهما، وهما[٦] واو القسم نحو: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١/٩٥] **واو رب، كقوله:**[٧]

١. ع: محمول.
٢. ع – نحو.
٣. عار عليك إذا فعلت عظيم
٤. م – يسمون؛ ع – واو، صح هـ.
٥. م – (الواو).
٦. م – وهما.
٧. جران العود النميرى، ديوانه، ٩٧.

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

إلّا اليَعَافِيرُ وإلاَّ الْعِيسُ

وواوا يكون ما بعدهما على حسب ما قبلها وهي واو العطف، وواوا دخولها في الكلام كخروجها، وهي الواو الزائدة، نحو قوله تعالى:[1] ﴿**حتّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾ [الزمر: ٧٣/٣٨] **بدليل الآية الأخرى**، وهي ﴿إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾، أي أبوابها مفتوحة، (الواو) في (وفتحت) معجمة [٦٩و] عند الفراء، وجواب (إذا) قوله (فتحت)، وعند البصريين التقدير: «حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها»، قالوا: و(واو الحال)، وجواب إذا مضمر، أي محذوف، أي حتّى إذا جاؤوها آمنوا، وقيل: الجواب ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾، [الزمر: ٨١/٣٩] فالواو زائدة كما أضمر في قوله تعالى: ﴿إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨/٩] والأخفش يجعل ثم زائدة، **قيل: إنّها** أي إنّ (الواو) في (وفتحت) **عاطفة، والجواب محذوف، والتقدير: «كان كيت وكيت»،**

وقول جماعة أنها (واو) الثمانية: وإنّ منها ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢/١٨] **لا يرضاه النحوِيّ**، واعلم أنّما جيء

١. م - قوله تعالى.

(الواو) في (وثامنهم) لتدل على تمام القصة وانقطاع الحكاية عنهم، ولو جيء بها مع رابعهم وسادسهم لجاز، ولو حذفت من الثامن لجاز، لأنّ الضمير العائد يكفي من الواو، تقول: «رأيت عمروا وأبوه جالس»، وإن شئت حذفت (الواو) اكتفاء بـ(الهاء) العائدة على (عمرو)، ولو قلت: «رأيت عمروا وبكر جالس» لم يجز حذف الواو؛ [٧٠ظ] إذ لا عائد يعود على عمرو، ويقال لهذه (الواو) (واو الحال)، ويقال (واو الابتداء)، و(واو إذ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾،[آل عمران: ١٥٤/٣] وقيل التقدير في ستقولون: ثلاثة، رابعهم كلبهم، والتقدير: «ورابعهم كلبهم»، وكذلك قوله: سادسهم كلبهم أي وسادسهم، فحذف العاطف، والدليل عليه قوله (وثامنهم كلبهم) كما أنّ (الواو) ظهرت هنا، يكون أيضا مقدرة في الجملتين المتقدمتين وإنّ (الواو) محذوفة كقوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عمي﴾، [البقرة: ١٨/٢] تقول صم وبكم، وإذا كانت الواو المقدرة (واو العطف) كانت (الواو) في قوله (وثامنهم) أيضا (واو العطف)؛ لأنّ الثمانية التي أدعوها لا توجب دخول (الواو)،

قيل: (الواو) في (وثامنهم) هي (الواو) التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كدخولها على الجملة الواقعة حالا من المعرفة، نحو: «جاءني زيد ومعه ثوب»، وهي (الواو) التي تكون الجملة بعدها مستأنفة مؤذنة، أنّ هذا العدد

المذكور بعدها هو الحق خاصة دون العددين قبله، وهو قول المسلمين أخبرهم به النبيّ صلى الله عليه السلام، ولو صح ذلك أنه قال في الأوّلين [٧٠و] رجما بالغيب، وقال في الآخرين ما يعلمهم إلّا قليل منهم، **والقول** [به] بذلك في هذه، أي (وثامنهم) **وفي والناهون عن المنكر أبعد** منه **في آية الزمر** وهي قوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر، ٣٩/٧٣] وتقديره والناهون عن المنكر، وهم الناهون على أنْ يكون المبتدأ محذوفا، وهو هم، والناهون خبره، وأدخلت الواو في (الناهون عن المنكر) للإعلام بأنّ السبعة عندهم عقد تام، وأول الآية ﴿التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر﴾ [التوبة: ٩/١١٢] **والقول به في ثيبات وأبكارا ظاهر الفساد**؛ لأن واو الثمانية لا يفسد الكلام بحذفها بخلاف هذه (الواو)، وأول الآية: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٦٦/٥]

فإنْ قيل: كيف أخليت الصفات كلّهن عن الواو وأثبتت بين الثيبات والأبكار؟ قلنا: لأنهما صفتان متنافيتان لا تجتمعان فيهن اجتماع سائر الصفات، [٧١ظ] فلم يكن بدّ من (الواو)، فإن قيل: هذه الصفات إنّما ذكرت في معرض المدح، فأي

مدح في كونهن ثيبات؟ قلنا: الثيب مدح من وجه، فإنّ الثيب أقبل للحمل بالنقل؛ وأكثر تجربة وعقلا، والبكر مدح من وجه فإنّها أظهر للحبل وأطيب وأكثر ملائمة.

[٨.٣.] ما يأتي على اثنا عشر وجها

النوع الثامن وما يأتي على اثنا عشر وجها، وهو (ما)،

[١.٨.٣.] ما

فإنّها على ضربين: إسميّة، وأوجهها سبعة:

معرفة تامة نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ **فَنِعِمَّا هِيَ**﴾ [البقرة: ٢/٢٧١] **أي فنعم الشيء إبداؤها**، أي أبداء الصدقات، (نعم) فعل غير متصرف، وفاعله مضمر، و(ما) نكرة غير موصولة ولا موصوفة، بمعنى شيء، ومحل (ما) نصب على التمييز بمنزلة شيء، ولفظة (هي) مرتفعة؛ لأنّها مخصوصة بالمدح، أي نعم الشيء شيئا ابدؤوا الصدقات، فإبداء الصدقة محذوف، ولفظة (هي) قائمة مقامها، كني بها عن الصدقة، وفي نعم اسم مرفوع بـ(نعم)، وهو ضمير الصدقة، فلفظة (هي) مبتدأ، وما قبلها خبره، تقديره: إن تبدوا الصدقات فهي نعم شيئًا، أو (هي) خبر مبتدأ محذوف، كأنه قيل: (ما) الممدوح.

قيل: (هي،) أي الممدوح (هي)، وفي نعم أربع لغات: [٧١و] نعم بمثل علم، ونعم بكسر النون لكسر العين، لأنّه حرف حلق بتبعية ما قبلها في الحركة في أكثر اللغات، كما يقال في شعير شعير، وفي شهيد شهيد، وترك النون مفتوحة على أصلها، وتسكن العين استخفافا، ونعم بكسر النون لكسر العين ثم تسكن العين استخفافا، فمن كسر العين والنون من القراء احتمل أنْ يكون كسر العين على لغة من كسرها، واتبع النون بها، ويحتمل أنْ يكون على لغة من أسكن العين وكسر النون، لكن كسر العين التقاء الساكنين، فأما إسكان العين في موضع الإدغام فمحال، ولا يكون في النطق، ومن فتح النون وكسر العين جاز على أنْ يكون[١] لغة من قال نَعِمَ، مثل علم، ويجوز أنْ يكون أسكن العين استخفافا، فلما اتصلت بالمدغم كسرها لالتقاء الساكنين.

ويجيء (ما) **معرفة ناقصة، وهي** إما **موصولة نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾** [الجمعة: ١١/٦٢] أي **الذي عند الله خير**، (قل) فعل وفاعل، (ما) اسم موصول، (عند) ظرف، مضاف إلى لفظة الله، وفاعله مستتر فيه، عائد إلى (ما)، والظرف مع فاعله جملة ظرفية، لا محلّ لها [٧٢ظ] من الإعراب؛ لكونها صلة

١. ي – أن يكون، صح هـ.

للموصول، والموصول مع صلته مبتدأ، وخير خبره، (ومن اللهو) متعلّق بخير، (ومن التجارة) معطوف على (ومن اللهو)، والمبتدأ مع خبره جملة إسميّة

وشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ**﴾ [البقرة: ١٩٧/٢] (ما) اسم شرط في موضع نصب بـ(تفعلوا)، و(تفعلوا) جزم بـ(ما)، وقوله (يعلمه الله) جزم، جواب الشرط، وفعل الشرط وجوابه كلاهما جملة شرطية،

واستفهامية نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى**﴾ [سورة طه: ١٧/٢٠] قال الكوفيون (ما) رفع بالابتداء، وتلك بمعنى التي في موضع الرفع خبر ما، و(بيمينك) في موضع الصلة أي ما الذي استقر.

قال البصريون: (ما) رفع بالابتداء، وتلك في موضع الخبر، الجارّ والمجرور في موضع الحال، أي ما تلك ثابتة بيمينك، الجارّ والمجرور حال، كما قال الله تعالى:﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾، [آل عمران: ١٩١/٣] والمعنى: مضطجعين، وقال الله تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ [يونس: ١٢/١٠] أي دعانا مضطجعا، وقال الله تعالى: ﴿فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨/٨] ولقد أخترناهم [٧٢و] على علم، وقال الله: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾،

[المائدة: ٦١/٥] وقال الله تعالى: ﴿وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ﴾ [القصص: ٢٩/٢٨] أي غير متغيرة، فكذا ههنا.

وعند الفراء تلك بمعنى هذه، وهذه وتلك تحتاجان إلى صلة، كـ(التي) وذكر قطرب[١] عن ابن عباس[٢] -رحمه الله عنهما- أنّ تلك بمعنى هذه، **ويجب حذف ألفها إذا كانت مجرورة نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾** [سورة النبأ: ١/٧٨] **ونحو: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾** [النمل: ٥٥/٢٧] أصل (عمّ) عن ما، فحذفت الألف لدخول حرف الجرّ على (ما)، وهي استفهامية للفرق بين الاستفهام والجرّ، والفتحة تدل على الألف.

ووقف ابن كثير في رواية البزي[٣] عنه بالهاء لبيان الحركة؛ لئلا تحذف (الألف) ويحذف (ما) يدل عليها، ووقف جماعة القراء غيره بالإسكان، وكذلك ما أشبه من (ما) التي للاستفهام، إذا دخل عليها حرف جرّ هذا حكمها، ولا يجوز إثبات الألف إلّا في الشعر، كما لا يجوز حذف الألف، إذا كانت (ما) خبرا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾، [البقرة: ٧٤/٢] قوله: ﴿عَنِ النَّبَإِ﴾ [النبأ: ٢/٧٨] بدل من ما بإعادة الخافض، وقيل التقدير: «يتساءلون

١. محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب (٢٠٦هـ/٨٢١م).
٢. عبد الله بن عباس (ت. ٢٨هـ/٦٨٧م).
٣. أحمد بن محمد بن عبد الله البزي (ت. ٢٤٣هـ/٨٥٧م).

عن النبإ»، ثم حذف الفعل لدلالة الأوّل عليه، فـ(عن) الأوّل يتعلق [٧٣ظ] بـ(يتساءلون) الظاهر، والثانية بالمضمر.

وقيل: (عن النبإ العظيم) لا يكون بدلا من قوله عما؛ لأنّه لو كان بدلا لوجب تكرارها؛ لأن الجارّ المتصل بحرف الاستفهام إذا أعيد أعيد مع الحرف المستفهم به، كقولك بكم ثوبك؟ أبعشرين أم بثلاثين؟ لا يجوز (بعشرين) من غير همزة، فإذا كان كذلك كان قوله عن النبإ متعلّق بفعل آخر دون هذا الظاهر، **ولهذا** أي ولأجل أنه يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية، إذا كانت مجرورة، **ردّ الكسائي على المفسرين قولهم في ﴿بِمَا غَفَرَ لِي ربّي ﴾** [يس: ٢٧/٣٦] **فإنّها استفهامية** مجرورة مع أنّها لم تحذف.

قيل: يحتمل أن يكون ما مصدرية، فيكون (ما) والفعل في تقدير المصدر، أي بغفران ربّي لي، ويجوز أن يكون ما بمعنى الذي، ويحذف الهاء من الصلة، تقديره: بالذي غفره لي ربّي ، ويجوز ما استفهاما، وفيه معنى التعجب من مغفرة الله له بأي شيء غفر له لي ربّي على التقليل لعمله والتعظيم لمغفرة الله له فيبتدأ به في هذا الوجه وفي كونه استفهاما بعد إثبات الألف في (ما)، ونظر [لأنّه] حقها أن تحذف في الاستفهام إذا دخل [٧٣و] عليها حرف جرّ، نحو قوله تعال: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤/١٥] ولا يحسن إثبات ألف ما في الاستفهام إذا دخل

عليها حرف جرّ ، إلّا في الشعر.

فبعد ذلك **وإنّما جاز نحو لما ذا فعلت لأنّ ألفها صارت حشوا بالتركيب مع ذا، فأشبهت الموصولة** ونكرة تامة وذلك في ثلاثة مواضع: في كل منهما خلاف، أحدها ﴿فنعما هي﴾ [البقرة: ٢/٢٧١] ونعم ما صنعت والثاني قولهم إني لما أن أفعل والثالث قولهم **في تعجبية ما أحسن زيدا** فـ(ما) مبتدأ، نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل، وأصله شيء أحسن زيدا والجملة التي بعده أعني الفعل والفاعل والمفعول في محلّ الرفع بأنه خبره، وما موصولة عند الأخفش والجملة التي بعدها صلة وهي مع الصلة في محلّ الرفع بأنه مبتدأ خبره محذوف تقديره الذي أحسن زيدا شيء وما استفهامية عند قوم فهي مبتدأ وما بعدهما خبرها، وتقديره: أي شيء أحسن زيدا، وهذه التقديرات باعتبار الأصل **ونكرة موصوفة كقولهم مررت بما معجب لك، أي شيء معجب لك، ومنه** أي من النكرة الموصوفة **ما في قولهم نعم ما صنعت** [٧٤ظ] **أي نعم شيئًا صنعته، ونكرة موصوفة بها نحو** قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أن يَضْرِبَ **مَثَلًا مَا** بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢/٢٦] (إنّ) حرف من الحروف المشبّهة بالأفعال، [لفظة] (الله) اسم (إنّ)، و(لا يستحيي) فعل وفاعل، و(أن يضرب) في موضع النصب، تقديره: من أن يضرب مثلا فلما حذفت من

تعدّى الفعل، وهو (يستحي)، فنصب (أن) قوله (ما بعوضة)، (ما) زائدة، و(بعوضة) بدل من (مثلا)، ويجوز أنْ يكون (ما) في موضع نصب، نكرة بدل من (مثلا)، و(بعوضة) نعت لـ(ما)، ويجوز رفع (بعوضة) على أن يجعل (ما) بمعنى الذي، فتضمر هو ويكون (بعوضة) خبرا له، والفعل مع فاعله والمفعول به جملة فعليّة في محلّ الرفع على أنّه خبر لـ(أن)، و(أن) مع اسمها وخبرها جملة إسميّة ونحو **قولهم لأمر ما جذع قصير أنفه، أي مثلا بالغا فالحقارة، [و]لأمر عظيم، وقيل أن هذه** حروف **لا موضع لها** من الإعراب،

وحرفية وأوجهها خمسة نافية فتعمل في الجملة الإسميّة عمل ليس في لغة الحجازيين نحو قوله تعالى: ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾ [يوسف: ٣١/١٢] وأما بنو تميم لا يعملون (ما) و(لا) عمل (ليس) لدخولهما على قبيلتين، اعنى الاسم والفعل، في دخول الباء في خبر ما لا يكون إلّا على لغة أهل الحجاز، لأنّ الباء لا يدخل على [٧٤و] خبر المبتدأ.

وإنّما يبطل عمل (ما) و(لا) ثلاثة أشياء، أحدها إن إذا زيدت بعد ما، فإنّه تبطل عمل (ما) لضعف عملها بالفصل بينه وبين معمولها، نحو: ما إن زيد قائم، وقوله ما إن حينا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا فمنايانا مبتدأ، ودولة عطف عليه، والخبر محذوف، أي قدرا، أي منايانا مرفوع يقدر ما عليه

في التقدير، والمعنى: «لسنا فيما حصل لنا من القتل وانتقام أعدائنا»، موصوفين بالجبن ولا ذلك عادة لنا ولكن الله قدر ميتنا ودولة قوم آخر.

وثانيهما إذا انقض النفي بـ(إلا) نحو: ما زيد إلّا قائم، وإنّما بطل عملها حينئذ، لأنّها إنّما تعمل بسبب المشابهة ل(ليس) لأجل النفي وقد بطلت فبطل عملها،

وثالثها أنه إذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو: ما قائم زيد لضعف ما في العمل، فلم تقو في التصرف.

ومصدرية غير ظرفية نحو: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦/٣٨] أي **بنسيانهم إياه،** وأول الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ يوم الحساب متعلّق بـ(نسوا)، أي [٧٥ظ] بنسيانهم يوم الحساب أو بقوله لهم عذاب يوم القيامة بسبب نسيانهم وهو ضلالهم عن سبيل الله.

ومصدرية ظرفية نحو ما دمت حيا: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١/١٩] **أي مدة دوامي حيا،** (ما) في موضع نصب على الظرفية إلى حين دوام حيوتي، و(حيا) خبر مبتدأ، و(التاء) اسم دام، **وكافة عن العوامل وهي ثلاثة أقسام كافة عن عمل الرفع، كقوله:**

صَدَدْتِ[1] فأطولت الصُّدُوَد وَقَلَّمَا

وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُوُم

فـ(قل)، فعل ماض و(ما) كافة عن طلب الفاعل، و(وصال) فاعل فعل محذوف يفسره الفعل المذكور وهو يدوم، ولا يكون (وصال) مبتدأ؛ لأن الفعل المكفوف لا يدخل إلّا على الجملة الفعليّة، ولم يكف من الأفعال إلّا قلما وطالما وكثر، وكافة عن عمل النصب والرفع، وذلك في إنّ وأخواتها، نحو: إنّما الله إله واحد وكافة عن عمل الجرّ نحو: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر:٢/١٥] ربما فيها لغتان، يقال: ربما مخففا وربما مشددا وهو الأصل ولا موضع لها من الإعراب وجيء بها لتكف رب عن العمل وقيل جيء بها ليمكن وقوع الفعل بعدها [٧٥و] وقال الأخفش ما في موضع خفض برب وهي نكرة وربما في كلامهم للتعليل كما أن رب للتعليل ألا ترى قوله إلّا رب مولود ليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان وإنّما **جاز ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾**، [الحجر: ٢/١٥] لأنهم في النار في شغل شاغل، فربما يفيقون في بعض الأحين فيتمنون إذ ذاك إنّهم كانوا مسلمين، وهذا بالإضافة إلى ذاك الشغل الشاغل قليل فإذا حفظت هذا وجب عليك أن تستغفر وتدعو لقائله والمصنفة، **[كنا سيف عمرو لم تخنه**

١. أي أعرضت

مضاربه] وزائدة وتسمى هي وغيرها من الحروف الزائدة صلة وتوكيدا نحو: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ**﴾ [آل عمران: ٧١/٣] (رحمة) مخفوضة بالباء، و(ما) زائدة للتوكيد، والتقدير: «لنت لهم برحمة من الله»، فقدم الباء على الفعل.

قال ابن كيسان:[1] (ما) نكرة في موضع خفض بالباء، و(رحمة) بدل من(ما)، أو نعت لـ(ما)، ويجوز رفع (رحمة) على أن يجعل (ما) بمعنى (الذي)، ويضمر هو في الصلة، وتحذفها كما قرئ تماما على الذي أحسن بالرفع بإضمار هو، والتقدير: «فبما هو رحمة»، والضمير [٧٦ظ] يعود على [لفظة] (الله) عز وجل، و﴿قَالَ **عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ**﴾، [المؤمنين: ٤٠/٢٣] أي **فبرحمة، وعن قليل**، و(ما) صلة زائدة، و(عن) متعلّق بمضمر يفسره قوله (ليصبحن)؛ لأنهم قالوا: لا يجوز والله زيدا لأضربن وقيل: إنّه يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره.

١. أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم المعروف بابن كيسان (ت. ٢٩٩هـ/٩١٢م).

الباب الرابع

[١٠٤.] الإشارة إلى العبارات

الباب الرابع في الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة حجرة **موجزة** من التطويل.

ينبغي أن تقول في نحو (ضُرِب) من (ضرب زيد): أنه فعل ماضٍ لم يسم فاعله، ولا تقل: مبنيّ لما لم يسم فاعله؛ لما فيه من التطويل والخفاء.

وأن تقول في نحو (زيد نائب عن الفاعل)، ولا تقل: مفعول ما لم يسم فاعله؛ لخفائه وطوله وصدقه على نحو: (درهما) من (أعطي زيد درهما).

وأن تقول في (قد): حرف لتقليل زمان الماضي ولتقليل **حدث المضارع، أو لتحقيق حدثيهما.**

وفي (لن): حرف نصب ونفي استقبال.

وفي (لم): حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا.

وفي (أمَّا) المفتوحة المشددة: حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

وفي (أنْ): حرف مصدري ينصب المضارع.

وفي (الفاء) التي بعد الشرط: رابطة لجواب الشرط،

ولا تقل جواب الشرط بالفاء، [٧٦و] كما يقولون؛ لأن الجوابَ الجملةُ بأسرها، لا (الفاء) وحدها.

وفي نحو: (زيدٍ) من (جلست أمام زيد) مخفوض بالإضافة، أو بالمضاف، لا تقول مخفوض بالظرف؛ لأنّ المقتضي للخفض هو الإضافة، أو المضاف من حيث هو مضاف لا المضاف من حيث هو ظرف بدليل غلام زيد وإكرام عمرو.

وفي (الفاء) من نحو: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢/١٠٨] فاء السببية، ولا تقل فاء العطف؛ لأنّه لا يجوز ولا يحسن عطف الطلب على الخبر، ولا العكس.

وأن تقول في (الواو العاطفة): حرف عطف لمجرد الجمع.

وفي (حتّى): حرف عطف للجمع والغاية.

وفي (ثم): حرف عطف للترتيب والمهلة.

وفي (الفاء): حرف عطف للترتيب والتعقيب، إذا اختصرت فيهن فقل عاطف ومعطوف، كما تقول جارّ ومجرور

وكذلك إذا أخصرت في (لن أبرح) و(لن تفعل) فقل ناصب ومصوب.

وأن تقول في (إنّ) المكسورة المشددة:[1] حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، [وتزيد في أنّ المفتوحة فتقول حرف توكيد مصدري، ينصب الاسم ويرفع الخبر].

[٢.٤.] ما يعاب على المعرب

واعلم أنه يعاب على المعرب[2] في صناعة الإعراب أن يذكر فعلا ولا يبحث عن فاعله، أو مبتدأ ولا يتفحص عن خبره، أو ظرفا أو مجرورا، [٧٧ظ] ولا ينبه على متعلّقه، أو جملة ولا يذكر لها محلّ من الإعراب، أم لا، أو موصولا ولا يبين صلته وعائده.

وأن يقتصر في إعراب الاسم من نحو: قام ذا، أو قام الذي، على أن تقول اسم إشارة، أو اسم موصول، فإن ذلك لا يقتضي إعرابا، والصواب أن تقول فاعل، وهو اسم إشارة، أو هو اسم موصول، ويذكر محله.

فإن قلت: لا فائدة في قوله ذا، أنه اسم إشارة بخلاف قوله في الذي أنه اسم موصول، فإن فيه تنبيها على ما يفتقر إليه من الصلة، والعائد ليطلبهما المعرب وليعلم أن جملة الصلة، لا محلّ لها من الإعراب،[3] قلت: بلى، فيه فائدة،

١. ع – المشددة.

٢. ع: الناس.

٣. ع – من الإعراب،

وهي التنبيه إلى أن ما يلحقه من الكاف حرف خطاب لا اسم مضاف إليه؛ ولذا قيل في قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب﴾ [البقرة: ٢/٢] إن ذلك في موضع الرفع على إضمار مبتدأ، أو على الابتداء، ويضمر الخبر، و(ذا) اسم مبهم معنى، والاسم عند البصريين، الذال والألف زيدت لبيان الحركة وللتقوية.

و(ذا) بكماله هو الاسم عند الكوفيين، وجمعه أولاء، واللام لام التوكيد، دخلت لتدل على بعد المشار إليه، والكاف للخطاب، لا موضع لها [٧٧و] من الإعراب، و(الكتاب) بدل من (ذا)، أو عطف بيان، وقيل دخلت اللام لتدل على أنّ ذا ليس بمضاف إلى الكاف، وكسرت اللام للفرق بينها وبين لام الملك، إذا قلت: ذلك بفتح اللام أي في ملكك والكاف للخطاب لا موضع لها من الإعراب؛ لأنّها لا يخلو أنْ تكون في موضع نصب أو خفض أو رفع، ولا يجوز أنْ تكون في موضع رفع؛ لأنّه لا رافع قبلها برفعها، وليست الكاف من علامات المضمر المرفوع، ولا يجوز أنْ تكون في موضع نصب، إذ لا عامل قبلها ينصبها، ولا يجوز أنْ تكون في موضع خفض، لأنّ ما قبلها لا يضاف، وهو الميم، فلما بطلت الوجوه الثلاثة علِم أنها للخطاب، لا موضع لها من الإعراب، والكتاب بدل من ذا، أو عطف بيان، أو خبر ذلك، وإلى أنّ الاسم الذي بعده في **نحو قولك**: «**جاءني هذا الرجل**» **نعت، أو عطف بيان**

على الخلاف في المعرف بال الواقع بعد الاسم الإشارة بعد أيها في نحو: «**يا أيها الرجل**» بأحرف نداء، وأي منادى مفرد ومعرفة، و(الهاء) للتنبيه أتي بهما عوضا عن المضاف [٧٨ظ] إليه؛ لأنّ إضافة أي لازمة وخصبت إليها للعوض؛ لأنّها للتنبيه، والنداء أيضا للتنبيه، وهي بهذا الموضع أولى وأحرى من غيرها من الحروف، والرجل صفة لأي ولم يجز ما في صفته إلّا الرفع؛ لأنّه و(إن) كان صفة للمنادى المفرد المعرفة مع أنّه أيضا مفرد، لكنه هو المقصود بالنداء، فكأنه منادى، والمنادى المفرد المعرفة لا يكون إلّا مضموما، والرفع كالضمة، **ومما لا يبين عليه الإعراب قولك مضاف، فإنّ المضاف ليس له إعراب مستقرا كالفاعل ونحوه، وإنّما إعرابه بحسب ما يدخل عليه، والصواب أنْ يقال فاعل أو مفعول أو نحو ذلك بخلاف مضاف إليه، فإنّ له إعرابا مستقر وهو الجرّ، فإذا قيل مضاف إليه على أنّه مجرور وينبغي أن يتجنب المعرب أن يقول في حرف في كتاب الله أنه زائد لأنّه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله سبحانه منزه عن ذلك، وقد وقع هذا الوهم للإمام فخر الدين** الرازي،[1] فقال **المحققون**:

١. محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ (ت. ٢٠٢هـ/١٢١٠م).

إنّ المهملة لا تقع في كلام الله تعالى، فأما ما في قوله تعالى ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾ [٧٨و] **يمكن أنْ يكون استفهامية للتعجب، والتقدير:** «فبأي رحمة من الله لنت لهم»، انتهى.

والزائد عند النحويين معناه الذي لم يؤت به إلّا المجرد والتقوية والتوكيد، لا المهمل، والتوجيه المذكور في الآية باطل لأمرين:

أحدهما: إنّ ما الاستفهامية إذا خفضت وجب حذف ألفها، نحو: ﴿عم يتساءلون﴾.

والثاني: إن خفض رحمة الله حينئذ يشكل؛ لأنّه لا يكون بالإضافة، إذ ليس في أسماء الاستفهام، ما يضاف إلّا (أيٌّ) عند الجميع، و(كم) عند الزجاج[1] ولا بالإبدال من (ما)؛ لأنّ المبدل من اسم الاستفهام، لا بد أن يقترن بهمزة الاستفهام، نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم، ولا صفة؛ لأنّ كلمة (ما) لا توصف إذا كانت شرطية واستفهامية، ولا بيانا، لأنّ (ما) لا توصف عليه، لا يعطف عليه عطف بيان كالمضمرات، وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة وبعضهم يسميه مؤكدا، وفي هذا التقدير كفاية لمن تأمله.

---

١. أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل (ت. ٣١١هـ/٩٢٣م).

المراجع والمصادر

١. **إعراب القراءات الشواذ؛** أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ/١٢١٩م)؛ تحقيق جمال الدين محمد شرف، عبد الغفور خليل، دار الصحابة بطنطا، طنطا ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢. **الإعراب عن قواعد الإعراب**؛ ابن هشام الأنصاري دراسة في الكتاب وشروحه؛ حسين جليل علوان، تموز، دمشق، ٢٠١٢.

٣. **الأعلام**؛ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٩٧٦)؛ دار العلم للملايين، ٢٠٠٢.

٤. **البدور الزاهرة في القراءة العشر المتواترة**؛ أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري المعروف بالنشار (٩٢٨هـ/١٥٢٢م)؛ تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة بطنطا، طنطا ١٣٤١هـ/٢٠١٠م.

٥. **التيسير في القراءات السبع**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت ٤٤٤هـ/١٠٥٣م)؛ تحقيق فريد محمد بن عزّوز، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٦. **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**؛ محي الدين الكافيجي (ت٨٧٩هـ/١٤٧٤م)، تحقيق فخر الدين قباوة، دار طلاس مكتبة الأسد، دمشق ١٩٨٩.

٧. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**؛ مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي (ت ١٠٦٧هـ/١٦٥٧م)، بتصحيح محمد شرف الدين يالتقيا، رفعت بلكه الكليسي، مطبعة الملية، إستنبول ١٩٧١.

٨. **معجم المؤلفين تراجم مصنف الكتب العربية**؛ لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت ١٩٨٧)، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت

٩. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**؛ إسماعيل بن محمد البغدادي (ت ١٩٢٠).

مصادر غير عربية

10. HITTI, Philip K.; ***History of The Araps***; Terc., Salih TUĞ; MÜİF Yayınları, İstanbul 2011.

11. http://www.iraqnla-iq.com/opac2/fullrecr.php?nid=5807 &hl=ara

12. *ŞEŞEN, Ramazan*; ***İslam Medeniyeti Tarihi***, *İsar Vakfı Yayınları, İstanbul 2012.*

فهرست الأعلام

١. ابن الحاجب: ..... ١٢٣.

٢. ابن السراج: ..... ١٧.

٣. ابن درستويه عبد الله بن جعفر: ..... ٩٠.

٤. ابن دريد محمد بنا لحسن: ..... ١١٩.

٥. ابن عامر: ..... ١١٠/٥٦.

٦.ابن عصفور: ..... ٢٠٦/١٢٦.

٧. ابن كثير: ..... ٢٣١/٢١٧/١١٩/١١٨/٧٩.

٨. ابن مالك: ..... ٢٠٣/١٥٨.

٩. ابن هشام: ..... ٢٠٣/١٥٨/٣٦/١٧/١٦/١٥/١٣/٨/٧.

١٠. أبو إسحاق الزجاج: ..... ٢٣٠/٩٠/٦٣.

١١. أبو الأسود الدؤلي: ..... ٢١٠/٤٦.

١٢. أبو بكر الأنباري: ..... ٢٠٩.

١٣. أبو بكر شعبة بن عياش: ..... ٨٩.

١٤. أبو حيوة شريح بن يزيد الحضرميك: ..... ٨٦.

١٥. أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري: ..... ٢٠٩/١٧٠.

١٦. ابو عامر: ٥٦

١٧. أبو علي الشلوبين: ..... ١٠٣.

١٨. أبو عمرو بن العلاء: ..... ٥٦.

١٩. أبي بن كعب: ..... ١٧٣/١٢٢/٦٥/٥٦.

٢٠. أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي: ١٨٦.
٢١. أحمد بن محمد بن عبد الله البزي: ٢١٧/١٢١.
٢٢. بكر بن محمد بن:
٢٣. التاج التبريزي: ١٧.
٢٤. ثعلب أحمد بن يعيش الثعلب: ١٣١/١٠٩.
٢٥. حفص بن عمر بن عبد العزيز: ٢٣١/١٩٥/٨٩/٨٧/١٥.
٢٦. حمزة بن حبيب بن
عمارة الزيات الكوفي: ١٨٣/١٣٣/٨٩/٨٧/٧٤/٧٣/٦٣/١٤.
٢٧. الخليل بن أحمد: ٢١٩/١٨٩.
٢٨. سليمان بم مهران الأعمش: ١٧٠/١١٣.
٢٩. عاصم بن أبي النجود: ٢٠٩/١٧٠/٨٩/٧٤.
٣٠. عبد الله بن مسعود: ١٦٨/١١٣.
٣١. فخر الدين الرازي: ٢٢٩.
٣٢. محمد بن أحمد بن كيسان: ٢٢٣.
٣٣. محمد بن مسلم بن عبد الله الزهري: ١٧٣.
٣٤. محمد بن يزيد المبرد: ١٢٥/١٠٢.
٣٥. محمد بن يعلى المفضل الضبي الكوفي: ٢٠٩.
٣٦. نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم: ١٧٣/١٦٢/١٦١/١٤١/١١٠/٦٣.
٣٧. يونس بن حبيب: ١٩٠..

فهرست الموضوعات

مقدمة المحقق

[١.] سبب عمل التحقيق وأهميته وغايته وخطته وصعوبات..... ٥

[٢.] تاريخ تأليف الكتاب وموضوعه ومحتواه..... ٦

[٣.] الدراسة والتحقيقات السابقة..... ٨

[٤.] المؤلف..... ٨

[٥.] عصر المؤلف والزمان والمكان الذي أُلِّف فيه الكتاب..... ٩

[٦.] تحقيق اسم المؤلف..... ١٠

[٧.] مولد المؤلف، وأسرته، ونشأته..... ١١

[٨.] طلبه العلم، ورحلاته العلمية..... ١١

[٩.] مؤلفاته..... ١٢

[١٠.] مصادر ترجمة المؤلف..... ١٣

[١١.] مصادر المؤلف في الكتاب..... ١٤

[١٢.] منهج المؤلف في الكتاب..... ١٤

[١٣.] مصادر المحقّق..... ١٥

[١٤.] منهج التحقيق..... ١٦

[١٥.] التعريف بالمخطوطة وتوثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف..... ١٦

[١٦.] التعريف بالنسخ المخطوطة..... ١٨

[١،١٦.] نسخة مانيسا ورمزت لها بـ «م»..... ١٨

[٢،١٦.] نسخة يازما باغيشلار رمزت لها بـ«ي «..... ١٩
[٣،١٦.] نسخة علي أميري عربي- 1 ورمزت لها «ع»..... ٢١
[٤،١٦.] نسخة بايزيد..... ٢٢
[٥،١٦.] نسخة رشد أفنديي ورمزت لها بـ«ر» ٢٢
[٦،١٦.] نسخة جروم ورمزت لها بـ«ج «..... ٢٣
[٧،١٦.] نسخة يحيى توفيق..... ٢٣
[٨،١٦.] نسخة جان قري..... ٢٣
[٩،١٦.] نسخة أنقرة..... ٢٤
[١٠،١٦.] نسخة سامسون..... ٢٤
[١١،١٦.] نسخة سراي بوسنة..... ٢٤
[١٢،١٦.] نسخة واحد باشا..... ٢٥
[١٣،١٦.] نسخة ترنوفلي..... ٢٥
[١٤،١٦.] نسخة آدي يمان..... ٢٥
[١٥،١٦.] نسخة أوقاف..... ٢٦
[١٦،١٦.] نسخة بوردور..... ٢٦
[١٧،١٦.] نسخة دار المثنوي..... ٢٦
[١٨،١٦.] نسخة داماد..... ٢٧
[١٩،١٦.] نسخة راشد أفندي..... ٢٧
[٢٠،١٦.] نسخة علي أميري عربي_ 2 ..... ٢٧

[٢١,١٦.] نسخة قصيدجي زاده ٢٧
[٢٢,١٦.] نسخة لايبزيغ ٢٨
[٢٣,١٦.] نسخة مانيسا_ 2 ..... ٢٨
[٢٤,١٦.] نسخة مراد منلا ٢٨
[١٧.] الصفحة الأولى من نسخة مانيسا (1/038 kH 54) ٢٩
[١٨.] الصفحة الأخيرة من نسخة مانيسا (1/038 kH 54) ٣٠
[١٩.] الصفحة الأولى من نسخة يازما باغيشلار (87950) ٣١
[٢٠.] الصفحة الأخيرة من نسخة يازما باغيشلار (87950) ٣٢
[٢١.] الصفحة الأولى من نسخة علي أميري عربي (78830) ٣٣
[٢٢.] الصفحة الأخيرة من نسخة علي أميري عربي (78830) ٣٤
مقدمة المؤلف ٣٥

الباب الأول

[١,١.] في الجملة وأحكامه ٤٥
[١,١,١.] شرح الجملة ٤٧
[٢,١,١.] الجملة التي لها محل من الإعراب ٥٧
[١,٢,١,١.] الجملة الواقة خبرا ٥٧
[٢,٢,١,١.] الجملة الواقعة حالا ٦٠
[٣,٢,١,١.] الجملة الواقعة مفعولا ٦١
[١,٣,٢,١,١.] محكية بالقول ٦١

[١,١,٢,٣,٢.] المفعول الأوّل في باب ظنّ ٦٢
[١,١,٢,٣,٣.] المفعول الثاني في باب أعلم ٦٢
[١,١,٢,١,٤.] الجملة المضاف إليها ٦٧
[١,١,٢,١,٥.] الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ٧٢
[١,١,٢,١,٦.] التابعة لمفرد كالجملة المنعوت ٧٩
[١,١,٢,١,٧.] الجمل التابعة لجملة لها محل من الإعراب ٨٢
[١,١,١,٣.] الجمل التي لا محل لها من الإعراب ٨٣
[١,١,١,٣,١.] الجملة الابتدائيّة ٨٣
[١,١,١,٣,٢.] الجملة الواقعة صلة لاسم ٩٢
[١,١,١,٣,٣.] المعترضة بين الشيئين ٩٥
[١,١,١,٣,٤.] التفسيرية ٩٧
[١,١,١,٣,٥.] الواقعة جوابا لقسم ١٠٧
[١,١,١,٣,٦.] الواقعة جوابا لشرط ١١٠
[١,١,١,٣,٧.] الجمل التابعة لما لا موضع له ١١١
[١,١,١,٤.] الجملة الخبرية ١١٢

الباب الثاني

[١,٢.] تعلق الجارّ والمجرور ١١٧
[١,١,٢.] الزائد ١٢١
[١,١,٢,٢.] لعلّ في لغة من يجرّ بها ١٢٢

[٢,١,٣.] لولا ١٢٤
[٢,١,٤.] كاف التشبيه ١٢٥
[٢,٢.] حكم الجارّ والمجرور بعد المعرفة ١٢٦
[٢,٣.] وقوع الجارّ والمجرور صفة أو صلة أو خبرا أو حالا ١٢٨
[٢,٤.] مواضع الجارّ والمجرور ١٢٩

الباب الثالث

[٣,١.] ما جاء على وجه واحد ١٣٥
[٣,١,١.] قط ١٣٥
[٣,١,٢.] عوض ١٣٦
[٣,١,٣.] أجل ١٣٧
[٣,١,٤.] بلى ١٣٩
[٣,٢.] ما جاء على وجهين ١٤٤
[٣,٣.] ما جاء على ثلاثة أوجه ١٤٩
[٣,٣,١.] إذ ١٤٩
[٣,٣,٢.] لما ١٥٢
[٣,٣,٣.] نعم ١٥٤
[٣,٣,٤.] إي ١٥٤
[٣,٣,٥.] حتى ١٥٥
[٣,٣,٦.] كلا ١٦٣

[٣,٣,٧.] لا ١٦٤
[٣,٤.] ما يأتي على أربعة أوجه ١٦٦
[٣,٤,١.] لولا ١٦٦
[٣,٤,٢.] إنْ ١٧٠
[٣,٤,٣.] أنْ ١٧٧
[٣,٤,٤] من ١٨٥
[٣,٥.] ما يأتي على خمسة أوجه ١٨٨
[٣,٥,١.] أيٌّ ١٨٨
[٣,٥,٢.] لو ١٩٤
[٣,٦.] ما يأتي على سبعة أوجه ٢٠٣
[٣,٦,١.] قد ٢٠٣
[٣,٧.] ما يأتي على ثمانية أوجه ٢٠٩
[٣,٧,١.] الواو ٢٠٩
[٣,٨.] ما يأتي على اثنا عشر وجها ٢١٤
[٣,٨,١.] ما ٢١٤

الباب الرابع

[٤,١.] الإشارة إلى العبارات ٢٢٥
[٤,٢.] ما يعاب على المعرب